الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)- السنة الأولى 2022- الدورة البرلمانية العادية (2022 - 2023) - العدد: 10

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 21 جمادى الأولى والخميس 5 جمادى الثانية 1444
الموافق 15 و 29 ديسمبر 2022

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 27 جمادى الثانية 1444
الموافق 30 جانفي 2023

فهرس

1 – محضر الجلسة العلنية السابعة عشرة ..... **ص** 03

- أسئلة شفوية.

2 – محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة ..... **ص** 30

- أسئلة شفوية.

3 – ملحق ..... **ص** 62

- أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية السابعة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 21 جمادى الأولى 1444
الموافق 15 ديسمبر 2022

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير التربية الوطنية؛
- السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيدة وزيرة الثقافة والفنون؛
- السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة عشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولا، أرحب بالسيدات والسادة الوزراء، كما أرحب بالطاقم المرافق لأعضاء الحكومة، أرحب بالسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، كما أرحب أيضا بأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم، طرح عدد من الأسئلة الشفوية.

طبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 – 12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع مباشرة، بقطاع التربية والكلمة إلى السيد فؤاد سبوتة، فليتفضل مشكورا، المدة هي ثلاث دقائق.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا، لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد وباقون على عهد الشهداء ما حيينا بإذن الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
معالي الوزراء،
الزميلات والزملاء،
أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم.

يشرفني، السيد وزير التربية المحترم، أن أتقدم إليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لقد أبانت الإصلاحات التي مست المنظومة التربوية، خلال العقدين الأخيرين عن نقص في الفعالية ومجانبة الصواب في الكثير من المسائل المرتبطة بتربية وتعليم النشء، وهو ما نلمسه من خلال تراجع التحصيل العلمي، بالنظر إلى محتوى المقررات الدراسية وكثافة المادة العلمية، بعدما تم إدخال مواد جديدة وعديدة في مرحلة التعليم الابتدائي، وأضحى بذلك التلاميذ يدرسون مواد تفوق طاقتهم المعرفية والعمرية والعقلية في هذا السن وهذا المستوى أيضا، وأصبح التلميذ في خضم كل هذا يبحث عن متنفس وفرصة للراحة واللعب.

السيد الوزير،

إن البرامج المقدمة في الطورين الابتدائي والمتوسط وحجمها الساعي أكبر من أن يستوعبه أبناؤنا، ولكم في مادة العلوم للسنة الرابعة متوسط المثال الأحسن، بحيث إن البرنامج المسطر واسع ومتعمق ويحمل الكثير من المعلومات والمعطيات إلى درجة أنه يصلح لتدريس المادة على مدى سنتين وليس سنة واحدة، ونفس الشيء بالنسبة لمادة

التاريخ التي تحتاج إلى إعادة النظر في الكثير من الدروس.

السيد الوزير،

إن هذه الوضعية زادت من عناء الأولياء، وتحول هؤلاء الأولياء، إلى مدرسين في بيوتهم، ناهيك عن الدروس الخصوصية التي تبرمج لهم في أغلب المواد، وقد ترك غلق معاهد التدريس وفتح المجال بذلك أمام جميع خريجي الجامعات لممارسة مهنة التعليم، الأثر السلبي على التحصيل العلمي، خاصة وأن المحتوى من الصعب فهمه والكتب المدرسية بها بعض الأخطاء.

وهنا وجب الإشادة بجهد الأسرة التربوية التي تسعى دوما إلى تقديم ما عليها من واجبات، بالإضافة إلى جهدكم المشهود له من خلال عملكم على تخفيف عبء المحفظة والذهاب إلى استعمال الألواح المدرسية.

السيد الوزير،

متى يعاد النظر في المناهج التربوية أمام كل هذه الاختلالات التي غيبت البناء المعرفي وأكثرت من الحشو المعلوماتي وابتعدت عن الإطار الوطني والبيداغوجي والعلمي أيضا؟ شكرا لكم، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيد وزير التربية الوطنية، فليتفضل مشكورا، المدة ست دقائق.

السيد وزير التربية الوطنية: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا لكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، على اهتمامكم بقضايا التربية الوطنية، وللرد على سؤالكم، اسمحوا لي أن أوافي سيادتكم المحترمة بالتوضيحات الآتية:

إن المرجعية العامة للمناهج المعتمدة في بلادنا والتي تستمد أسسها من الدستور ومن القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08 -04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 وضعت الإطار المفاهيمي للمنهاج العام الذي يشمل كافة برامج المواد، ويكون الإطار الموحد الذي تتضمن فيه غايات المنظومة التربوية.

لقد تم إدراج ملف إعادة النظر في المناهج التربوية ضمن مخطط نشاط وزارة التربية الوطنية، المنبثق عن مخطط عمل الحكومة، وذلك وفق رزنامة مضبوطة بتواريخ محددة لإنجاز مختلف العمليات المدرجة في إطار التكفل بهذا الملف.

من باب التوضيح، تجدر الإشارة إلى أن كل ما يخص البرامج المدرسية يتكفل به المجلس الوطني للبرامج الذي يعد هيئة وطنية مختصة لتقديم الآراء والاقتراحات حول كل مسألة تتعلق بالبرامج والمناهج والمواقيت والوسائل التعليمية، وهي موضوعة تحت تصرف وصاية وزارة التربية الوطنية وتتكون تشكيلته من أساتذة باحثين جامعيين ومفتشين مختصين وأساتذة من المراحل التعليمية الثلاث، بالإضافة إلى خبراء في مجال التربية وخبراء من هيئات وطنية مختصة من خارج قطاع التربية، على غرار المجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الأعلى للغة العربية، المحافظة السامية للأمازيغية والمركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

وفي هذا الإطار، قمنا بتاريخ 7 أكتوبر من السنة المنصرمة 2021 بتنصيب المجلس الوطني للبرامج والذي من مهامه الأساسية:

1 – صياغة الأهداف العامة للتعليم انطلاقا من غاية التربية.

2 – تطابق مشاريع البرامج مع المواصفات المحددة في المرجعية العامة للبرامج وفي الدليل المنهجي لبناء المناهج.

3 – تحديد ملامح تكوين موظفي التعليم.

كما يعكف المجلس الوطني للبرامج حاليا على إعادة النظر في البرامج التعليمية ومراجعتها حتى تكون مواكبة للمرحلة الجديدة التي عرفها المجتمع الجزائري، خاصة خلال السنتين الأخيرتين والتكيف مع التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، والسعي وفق خريطة الطريق التي سطرتها وزارة التربية لتجسيد قرارات وتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في مجال التربية والتعليم، لاسيما ما تعلق منها بتخفيف المناهج الدراسية والتفتح على مختلف اللغات الأجنبية، حيث تم إدراج تدريس اللغة الإنجليزية في السنة الثالثة من المرحلة الابتدائية، وكذا تخفيف وزن المحفظة في هذه المرحلة التعليمية، مع إعادة النظر في نظام التقويم التربوي.

إضافة إلى ذلك، وفي إطار تجسيد التزام السيد

رئيس الجمهورية، المتعلق بتثمين دور الفنون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد تم استحداث شعبة فنون في التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وذلك بفتح الثانوية الوطنية للفنون، علي معاشي، حيث التحق بها 168 تلميذا وتلميذة من مختلف ولايات الوطن، موزعين على أربعة خيارات وهي: المسرح، السينما، السمعي - البصري والفنون التشكيلية والموسيقى.

ومن باب التنوير والتوضيح، اسمحوا لي أن أعلق على بعض ما جاء في سؤالكم، سيدي عضو مجلس الأمة المحترم:

يبدو لنا أن المقصود مما جاء في سؤالكم، الاختلالات التي غيبت البناء المعرفي هو تدني تحصيل التلاميذ، كما يبدو أن هذا التعبير مرتبط بمحتوى البرامج الدراسية، ومعنى ذلك أن المحتويات المعرفية الممنوحة غير كافية، مع العلم أن مناهجنا المدرسية، على غرار كل المنظومات التربوية الناجحة تتناول المحتويات المعرفية كموارد، لأنها ضرورية لبناء الكفاءات الفكرية للمتعلم وتساهم في بناء شخصيته لا كمعارف مجردة للحفظ والاسترجاع فحسب.

أما بالنسبة لكثافة المادة العلمية، فنحن نتساءل كيف يمكن الجمع، في آن واحد، بين الكثافة والمحتويات غير الكافية، حسب ما جاء في سؤالكم؟ حيث إن المحتوى المعرفي تفرضه الكفاءات المستهدفة وليس التراكم المعرفي الذي يقدم للحفظ.

وبشأن إدخال مواد جديدة في مرحلة التعليم الابتدائي، فإذا كان المقصود هنا هو التربية العلمية، فإننا نؤكد بأنها ليست جديدة، بل هي موجودة في المدرسة حتى قبل الإصلاح، لكن تحت تسميات مختلفة، مثل دراسة الوسط، دروس الأشياء، ونؤكد هنا على طابع التربية الذي لا يعني إطلاقا الدراسة العلمية؛ وللعلم، فإن المنظومات التربوية ذات المردود الجيد تدرج التربية العلمية في المرحلة التحضيرية، كما تنص على ذلك الدراسات التربوية الحديثة.

وفيما يتعلق بقولكم إن تلاميذ مرحلتي التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط يدرسون مواد تفوق طاقتهم المعرفية والعمرية والعقلية، فيبدو أنكم تقصدون هنا ما ورد في الكتاب المدرسي وليس البرنامج، لأن المناهج لا تقتصر على البرامج فقط في المرحلة الابتدائية، بل ترتكز على أدوات مادة التاريخ والجغرافيا، لا على التاريخ في حد ذاته، ولا على الجغرافيا، وذلك تحضيرا للتلميذ الذي سيدرس المادة في المراحل التعليمية اللاحقة، ولنغرس فيه حب الوطن والاعتزاز به وبقيم مجتمعه وأمته، كل ذلك وفقا للقانون رقم 08 -04 المؤرخ في 23 يناير 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية.

وعليه، فأهداف وضع البرامج لم ولن تكون إلا أهدافا بيداغوجية، تربوية، وطنية، تنفيذا لما ورد في القانون التوجيهي، السالف الذكر، وفق قوانين الجمهورية الجزائرية.

وردا على انشغالكم، المتمثل في غلق معاهد التدريس وفتح المجال أمام خريجي جميع الجامعات لممارسة التعليم، دون رسم خارطة طريق مسبقة لتدريسهم وتلقينهم أسس التعليم، كما ذكرتم، هنا وجب التذكير بأن معاهد تكوين موظفي قطاع التربية الوطنية ذات اختصاص وطني وليس محليا، أي لا تتواجد بجميع الولايات، حيث إن عددها الحالي على المستوى الوطني يبلغ 16 معهدا، بالإضافة إلى المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم الكائن بالعاصمة، وهي مؤسسة تضمن التغطية الكاملة لجميع عمليات التكوين بأنواعه وتحسين المستوى بالنسبة لجميع مستخدمي قطاع التربية الوطنية في مختلف الرتب والتخصصات، ونحن نعمل على توزيع شبكة المعاهد عبر الوطن كلما توفرت الشروط التنظيمية والهيكلية لذلك، علما أن هذه المعاهد تنشأ بموجب مراسيم تنفيذية.

إن قطاعنا يعتمد في عملية التوظيف بالأساس على خريجي المدارس العليا للأساتذة، باعتبار أنهم مؤهلون لمهنة التدريس، وعند تسجيل احتياجات تفوق قدرات التكوين على مستوى هذه المدارس يتم اللجوء إلى توظيف خريجي الجامعات بصفة استثنائية، حيث يستفيد هؤلاء من دورات تكوينية تحضيرية متخصصة، مما يجعلهم أيضا مؤهلين لمهنة التدريس.

ويخضع كل الناجحين في المسابقات الخارجية للالتحاق بالتعليم بمختلف مراحله إلى تكوين، قبل الالتحاق بالقسم، بالمعاهد الوطنية لتكوين موظفي قطاع التربية الوطنية وفق ما يلي:

- التكوين المسبق قبل التعيين: وهو تكوين نظري وتطبيقي، يخص الناجحين في المسابقات الخارجية من حاملي شهادة ليسانس وشهادة الدراسات العليا للتعيين في رتبة أستاذ تعليم ثانوي، ويتم تكوينهم في ستة مقاييس

لها علاقة بالوظيفة الجديدة وهي: التربية وعلم النفس، التشريع المدرسي، تعليمية المادة وطرق التدريس، الإعلام الآلي، التقويم البيداغوجي، المناهج التعليمية لمدة سنة دراسية وبحجم ساعي يقدر بـ400 ساعة وهذا طبقا للقرار الوزاري المؤرخ في 17 /11 /2013.

– التكوين التحضيري، البيداغوجي ويشمل كل الناجحين في المسابقات الخارجية وهم:

1 – من حاملي شهادة الليسانس وشهادة الدراسات العليا للالتحاق برتبة أستاذ مدرسة ابتدائية وأستاذ تعليم متوسط ويتم تكوينهم في عشرة مقاييس لها علاقة بالوظيفة الجديدة لمدة سبعة أسابيع بحجم ساعي إجمالي يقدر بـ 190 ساعة وهذا طبقا للقرار الوزاري المؤرخ في 24 /08 /2015.

2 – كذلك مهندسي الدولة أو الماستر للالتحاق برتبة أستاذ تعليم ثانوي ويتم تكوينهم في عشرة مقاييس لها علاقة بالوظيفة الجديدة.

بالإضافة إلى التكوين القاعدي، إذ يستفيد جميع الأساتذة، في إطار التكوين المستمر، من مرافقة مفتشي المادة، مما يجعلهم أكثر تأهيلا.

تؤطر العمليات التكوينية، طبقا لأحكام النصوص التنظيمية السارية المفعول (الوقت لا يسمح بذكرها).

مما سبق، نستخلص أن جميع الأساتذة، سواء المتخرجين من المدارس العليا للأساتذة أو من مختلف الجامعات لهم القدرة الكافية واللازمة لتوصيل معارف وكفاءات تدريس مختلف المواد؛ وبالتالي، فإن توظيفهم في قطاع التربية لا يشكل عائقا للعملية التعليمية التعلمية.

أما ما تعلق بدروس الدعم الخصوصية المبرمجة للتلاميذ، لأن مستوى التدريس تدنى كثيرا –كما ورد ضمن سؤالكم– الأمر الذي فرض على الكثير من الأولياء اللجوء إلى دروس التقوية أو الدروس الخصوصية، أو كما يتعارف عليه بدروس الدعم لتحسين المستوى الدراسي لأبنائهم، نقول إن الدولة الجزائرية تبذل بصفة مستمرة جهودا مكثفة لدعم عملية التعليم والتعلم، من خلال جملة من العمليات من أجل تحسين التمدرس.

كما اتخذت وزارة التربية الوطنية ترتيبات تنظيمية وبيداغوجية تصب في هذا التوجه، نذكر منها، بخصوص اعتماد مقاربات ومساعي جديدة للتعليم والتعلم، قائمة على بيداغوجية ديناميكية وتفاعلية وتشاركية، وعلى ممارسة التقويم التكويني الذي يسمح بتنظيم وتعديل عملية التعليم والتعلم ومساعدة التلاميذ على التقدم في تعلمهم.

كما تم تأسيس المعالجة البيداغوجية في مرحلتي التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط، لفائدة التلاميذ الذين يعانون من صعوبة تعليمية، من أجل معالجتها وتجاوزها، بالإضافة إلى تنظيم حصص الدعم لتلاميذ أقسام الامتحانات المدرسية وهي الخامسة ابتدائي والرابعة متوسط والثالثة ثانوي.

أكتفي بهذا القدر، أظن أنني لم أتم إجابتي، ولقد أخذت كل هذا الوقت مع التماس العذر للسيد رئيس مجلس الأمة، لكون الحديث كثيرا عن البرامج؛ ومن باب الاحترام ومن باب اللباقة أن أتكلم بصفة مفصّلة في قضية البرامج التي هي محل سؤالكم اليوم ومحل أسئلة كثيرة، من واجبي أن أجيب الجميع عليها، وأنا تحت تصرف الجميع بخصوص ما تعلق بالبرامج وهي الأساس في المنظومة التعليمية.

شكرا لكم، ومعذرة على الإطالة.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى إلى السيد فؤاد سبوتة، إذا فيه تعقيب حول جواب السيد وزير .

السيد فؤاد سبوتة: شكرا سيدي الرئيس، والشكر موصول إلى معالي الوزير، على كل هذه المعطيات والمعلومات التي جاء بها في رده.

صحيح، أن السؤال يحمل الكثير أيضا من الأسئلة ويحتاج إلى وقت كبير؛ ولهذا نقترح عليكم – معالي الوزير– أن ننظم، وتحت مسمع السيد رئيس مجلس الأمة، ندوة حول هذا القطاع، لأن هذا القطاع مهم ومحتوى البرامج يثير الكثير من الأسئلة لدى عامة المواطنين ويحتاج إلى وقفة حقيقية.

نحن نعترف بالجهد الذي تبذلونه –السيد الوزير– وكل القطاع، لكن هذا الشأن عام، كلنا مطالبون بأن ندلي بدلونا في هذه القضية، لنخرج في المحصلة بجملة من التوصيات تعمل عليها الوزارة، من أجل تحسين هذا المستوى..

أنا أجدد الشكر للسيد الرئيس، أنه قرر إدماج عدد كبير من المتعاقدين، وبالتالي، رفع الغبن عن الكثير من الأساتذة وهو مشكور على هذا القرار.

بخصوص معاهد التكوين –معالي الوزير– صحيح أن 16 معهدا لا يلبي إطلاقا احتياجات القطاع، لهذا أنا قلت من المفروض إيلاء الأهمية أكثر لهذه المسألة، مسألة التكوين، حتى لا نضطر في كل مرة أن نستعين بخريجي الجامعات في اختصاصات أخرى.

شكرا لكم على ردكم، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مجددا إلى السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية: شكرا جزيلا السيد رئيس مجلس الأمة، وشكرا جزيلا للسيد عضو مجلس الأمة، الذي طرح هذا السؤال المهم.

ما أقوله هو أن المناهج في قطاع التربية الوطنية هي لب الموضوع وهي محور كل ما يقع في المدرسة، وأقول كذلك إن المدرسة هي شأن الجميع وليست شأن قطاع التربية لوحده، الكل من حقه أن يدلي بدلوه بخصوص المدرسة وما يدور في المدرسة وبجوار المدرسة وكل ما تأتي به المدرسة من قيمة أساسية وقيمة مضافة للمجتمع.

السيد رئيس الجمهورية، في مجلس الوزراء، المنعقد يوم 19 جوان 2022، تطرق بتفصيل كبير إلى قضية المناهج والبرامج في قطاع التربية الوطنية وأعطاها الأهمية القصوى، وأمر بإعادة النظر في كل المناهج التي هي الآن موجودة في النظام التربوي الجزائري، وأمر كذلك بأخذ الوقت الكافي والوافي وعدم التسرع والتأني، وأمر كذلك بأن هذه المناهج ليست حكرا أو قصرا على قطاع التربية، بل كل الجهات المعنية، من فعاليات المجتمع، من حقها أن تقول رأيها وأن تعطي اقتراحها في قضية البرامج.

والذي أقوله إن هذه البرامج، كيف ما كانت وكيف ما تم بناؤها، لابد أن تبقى في المرجعية التاريخية والدينية الوطنية هذا من جهة.

وتكلمتم كذلك –سيدي المحترم– على التوظيف في قطاع التربية، خريجو المدارس العليا للأساتذة هم ذوو أولوية مطلقة في التوظيف، لكن، كما تعلمون، سيدي الكريم، أن خريجي هذه المؤسسات في الوقت الحالي لا يفون بالغرض المطلوب أو بالعدد المطلوب، لذلك نعمل على توظيف خريجي الجامعات، لكن نضمن لهم التكوين الكافي والوافي لوضعهم في نفس الموضع الذي يتواجد فيه هؤلاء.

وهنا أعطيتموني فرصة وأختم بها، أن عملية إدماج أو ترسيم 60 ألف أستاذ متعاقد على منصب شاغر نهائيا التي أقرها وقررها السيد الرئيس، هي عملية لقيت استحسانا كبيرا وقبولا كبيرا وارتياحا، وستضفي الكثير من الاستقرار في هذا القطاع.

هذا لا يعني أننا سنمس بالمناصب الخاصة بخريجي المدارس العليا للأساتذة، بل هاته المناصب هي مناصب شاغرة، والمناصب الخاصة بخريجي المدارس العليا للأساتذة محجوزة لهم وهي لهم دون غيرهم ودون سواهم، وبالتالي، الأمر سيبقى كما هو عليه، لأن هناك من تكلم على أساس أن خريجي هذه المدارس المعنية أبدا... فهاته المدارس تبقى في متناول هؤلاء، سواء متخرجين أو الفائض منهم الذي قلصناه إلى أدنى مستوياته.

شكرا لكم على حسن صبركم وكرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا؛ على كل حال، الملاحظة الأخيرة – المعلومة – التي تكلمت عليها، لديها أهمية كبيرة.. ودائما في نفس القطاع والكلمة إلى السيد عبد القادر شنيني، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

السيدات والسيدان الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

رجال الصحافة،

السلام عليكم.

الموضوع: سؤال شفوي إلى معالي وزير التربية.

سيدي الوزير،

شهادة البكالوريا أصبحت السبيل الأنجع لاقتحام الجامعات.

في سنة 1806 أنشأ نابليون الأول شهادة البكالوريا ليس كمقياس للمعلومات، لكن لنشر اللغة الفرنسية في بلاده وتوحيد الوطن، بعدما كان مشتتا باللهجات والثقافات العديدة.

وما لاحظناه –سيدي الوزير– في بلادنا لم تعد شهادة البكالوريا مكيالا لأولي النهى لتحقيق رغبة أبنائنا حينما نرى أن أعلى المعدلات في الشعب العلمية توجه إلى

اللغات، الشيء الذي جرّ المؤسسة والمعلم والآباء إلى زجّ التلاميذ إلى حفظ الدروس من دون فهم (BACHOTAGE) ووصل الأمر – سيدي الوزير– إلى الغش أحيانا.

في ظل الجزائر الجديدة، جزائر المساواة، ألا ترون – سيدي الوزير– أن شهادة البكالوريا أصبحت غير ضرورية ما دام تقييم التلميذ سائرا طيلة السنة؟

ولكم فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

تحية مجددة للسيد رئيس مجلس الأمة والحضور الكريم.

إذن، أقول شكرا لكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، على اهتمامكم بقضايا التربية الوطنية.

وللرد على سؤالكم، اسمحوا لي أن أوافي سيادتكم المحترمة بالتوضيحات الآتية:

يهدف التعليم الثانوي العام والتكنولوجي إلى تعزيز المعارف المكتسبة وتعميقها في مختلف مجالات المواد التعليمية، كذلك، تنمية ملكة التحليل والتلخيص والاستدلال والحكم لدى المتعلم في هذه المرحلة التعليمية.

إضافة إلى توفير مسارات دراسية متنوعة، تسمح له بالتخصص التدريجي وتحضره لمتابعة دراسات عليا في مجالات متنوعة.

وتتم عملية توجيه التلاميذ إلى الشعب العلمية والأدبية وفق معايير مدروسة ترتكز أساسا على قدرات التلاميذ وميولاتهم ومؤهلاتهم ونتائجهم المتحصل عليها في المواد المميزة للشعبة المطلوبة، والأمر ليس كما ورد في سؤالكم، بأن المتحصلين على أعلى المعدلات في الشعب العلمية يوجهون إلى اللغات الأجنبية، فشعبة اللغات الأجنبية تشكل نسبة ضئيلة جدا مقارنة ببقية الشعب.

تعتبر مرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي المسلك الأكاديمي الذي يلي التعليم الإلزامي، والتعليم يعني الابتدائي والمتوسط، وتتوج نهاية التمدرس في هذه المرحلة بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي، يحدد الوزير المكلف بالتربية الوطنية تدابير منحها تطبيقا لأحكام القانوني التوجيهي للتربية الوطنية.

إن امتحان شهادة البكالوريا هو امتحان معتمد في الكثير من دول العالم وهو امتحان انتقالي، تقاس فيه كفاءة المتعلم في مرحلة التعليم الثانوي، كما أن الأسئلة الموضوعة في الامتحان ليست أسئلة لقياس الفهم والحفظ، بل هي أسئلة موزعة بطريقة مدروسة وتعتمد على تصنيفات علمية، تأخذ بعين الاعتبار الانتقال بالتدريج إلى مستويات المعرفة، الفهم، الاستيعاب، التطبيق، التحليل، التركيب وصولا إلى التقويم.

كما يعتبر هذا الامتحان الوسيلة الأنجع لتقييم كفاءات التلاميذ ومنحهم الشهادة التي تسمح لهم بالولوج إلى الجامعات، وفق النتائج المتحصل عليها والخيارات التي تحددها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مما يحفز التلاميذ على الاجتهاد وبذل الجهد ويقوي لديهم الدافعية إلى التحصيل العلمي وتوسيع معارفهم منذ التحاقهم بالثانوية لأجل التفوق في الدراسة ونيل شهادة البكالوريا التي تفتح لهم الآفاق داخل الوطن وخارجه.

ولتحقيق هذا الغرض وضمانا لتغطية كامل المنهاج الدراسي وإعطاء فرصة أكثر للتلاميذ، عمدت وزارة التربية الوطنية منذ سنة 2008 إلى تقديم موضوعين للمترشح في امتحان شهادة البكالوريا.

كما يضمن امتحان شهادة البكالوريا مصداقية النتائج المتحصل عليها ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين التلاميذ باعتباره امتحانا وطنيا.

إختباراته موحدة على المستوى الوطني، كما أن عملية التصحيح وكل العمليات المتعلقة به تجرى في إقفال تام، مما يضمن صدق ومصداقية النتائج وموضوعيتها.

يتم تصميم مواضيع وأسئلة امتحان شهادة البكالوريا وفق طبيعة الاختبارات المنصوص عليها في قرار تنظيم امتحان شهادة البكالوريا من طرف لجان مكونة من أكفأ مفتشي التربية الوطنية وأساتذة التعليم الثانوي ممن يتصفون بالالتزام والخبرة الذين استفادوا من تكوين معمق في هذا المجال.

وهذه الأسئلة لا تقيس المعارف والتذكر التي تعتمد على حفظ الدروس دون فهمها وإنما تمكن التلاميذ من الارتقاء إلى مستوى التحليل والتقييم والوصول إلى مستويات عليا في العملية التعليمية التعلمية.

وبخصوص التقييم المستمر طيلة السنة الدراسية الذي

ذكرتموه ضمن سؤالكم، سيدي عضو مجلس الأمة المحترم، وعلى أهميته كعملية تربوية تندرج ضمن العمل المدرسي اليومي لمؤسسة التربية والتعليم، لتحديد وقياس مردود كل من التلميذ والمؤسسة بمختلف مركباتها، فهو يهدف إلى المساعدة على تعديل المسار التعليمي والتعلم وإقرار كفاءات التلميذ ويأخذ عدة أشكال منها:

– ما هو تكويني ويمارس خلال نشاط تقييم التحسن وفهم طبيعة الصعوبات التي تعترض التلميذ أثناء التعلم، بهدف تحسين المسار التعلمي أو تصحيحه أو تعديله.

– ومنها ما هو تحصيلي ويمارس عند نهاية كل وحدة تعليمية أو طور تعليمي، بهدف التعرف على مستوى تنمية الكفاءات.

وبناء على ما سبق ذكره، فإن التقييم المستمر المرافق للعملية التعليمية، خلال السنة الدراسية لتلاميذ البكالوريا، لا يعوض امتحان البكالوريا الذي هو امتحان نهائي تقييمي لابد منه في نهاية هذه المرحلة، مما يضمن تكافؤ الفرص للمترشحين.

إن امتحان شهادة البكالوريا يحفز كذلك الأولياء ويدفعهم إلى المرافقة الدائمة والمراقبة المستمرة لأبنائهم، مما يدفع التلاميذ إلى المزيد من الانضباط والمواظبة والاهتمام بدراستهم لتحقيق أعلى النتائج وأفضل تحصيل للمعارف.

لقد تضمن مخطط عمل الحكومة، المنبثق عن برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، العمل على الإصلاح الشامل للنظام التربوي، بما في ذلك امتحان شهادة البكالوريا والذي تعمل وزارة التربية الوطنية على تجسيده ضمن الآجال المسطرة، بعد إعادة كتابة المناهج الخاصة بمرحلة التعليم الثانوي العام والتكنولوجي.

وإذ أتمنى أن تكون الإجابة قد أوفت بالغرض المطلوب، أشكركم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، على سؤالكم وشكرا على حسن صبركم وكرم إصغائكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ مرة أخرى الكلمة إلى السيد عبد القادر شنيني، إذا فيه تعقيب.

السيد عبد القادر شنيني: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا لكم على هذا الرد، معالي الوزير، ولو أنه، صراحة، لم يكن مقنعا بالنسبة لي على ما نراه في الواقع.

عندما نرى – معالي الوزير– معدل 18 رياضي أو رياضي تقني يوجه إلى تخصص صيدلة، أنا أظن أن هذا غير معقول!.. من الأوجب أن يوجه إلى مجال البحث أو...

في السابق – معالي الوزير– مررنا على مرحلة البكالوريا الذي ينال معدل 15 من 20 في شهادة البكالوريا يعتبر من المعدلات الحسنة القوية المميزة، اليوم نرى من تحصل على معدل 9 كمن تحصل على معدل 15، معالي الوزير.. أطلب من سيادتكم الاجتهاد، هو الذي يوجه التلميذ وليس الفرد! نقدم له المعطيات وهو من يقوم بعملية التوجيه، لابد من أخذ هذه النقطة بعين الاعتبار – معالي الوزير– ولو أن هذه المنظومة تحتاج إلى عدة أسئلة.

لدينا الكثير من الأسئلة، نود طرحها عليكم، بالخصوص ما يحمله أبناؤنا على ظهورهم وفي أذهانهم.

معالي الوزير، في مستوى البكالوريا لا يفرق التلميذ بين الحروف القمرية والحروف الشمسية ولا يفرق بين "Le و La"! يعني هنا.. أظن يجب أن تؤخذ هذه بعين الاعتبار.

لدينا كذلك أسئلة، كمثال القطاع به ملايين التلاميذ، نحن نقدر جهدكم ولكن نعلم أنهم مستهم جائحة كورونا في أجسادهم وعقولهم، فهل استدركنا ما ضاع من دروس؟ وهل هناك متابعة صحية ونفسية للمتضررين؟ نريد طرح أسئلة بخصوص هذه المواضيع، لكن لكي لا أخرج عن الموضوع – معالي الوزير– نطلب أخذها بعين الاعتبار في أواخر السنة، التلاميذ يهجرون مقاعد الدراسة، يجب أن يكون حزم من طرف المعلمين، من طرف المؤسسة، من طرفكم.. وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيد الوزير ودائما في نفس الموضوع.

السيد وزير التربية الوطنية: نعم، شكرا للسيد عضو مجلس الأمة المحترم.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أغفل جانبا مهما وهو مسؤولية الأولياء وقد يكون هو أحدهم، لأن المدرسة ليست شأن المنظومة التربوية فقط، إنما شأن المجتمع، كما كنا نقول في السؤال الذي سبق هذا، وبالتالي، فكذلك فللتربية كذلك ما تقول عن دور الأولياء وعن التزامهم والواجب الذي لابد أن يقوموا به.

هي فرصة لأن أحيي الأساتذة وكل العاملين في قطاع التربية على الدور الجبار الذي قاموا به ولم يتوانوا أبدا ولم يقصروا، فقاموا بالواجب وبالتضحية والتزموا بالواجب المهني.. ذكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم، مرحلة كورونا، ومرحلة كورونا وقطاع التربية ربما من القطاعات التي يقتدى بها، إذ قام بدوره ولم تغلق مدارسنا، بطبيعة الحال، هناك قرارات سياسية صائبة ولكن كذلك هناك رجال ونساء ظلوا مع أبنائنا في السراء والضراء ورافقوهم ولم ينقطعوا عنهم ولعبوا دورا أكثر من دور المربي ودور الأستاذ، ألا وهو دور الأولياء! وعملوا بالجدية اللازمة ورأيتم أنه لم تنقطع الدراسة، بل استكملت ما عدا السنة الأولى، 2020، كما جرى في كل دول العالم انتهت الدراسة في شهر مارس، ولكنّ في السنتين التاليتين تمت الدراسة، في حين كانت المدارس في دول أخرى تغْلق أو تغَلّق.

في الجزائر، قام المربي وقام الأستاذ وقام كل مهتم بقطاع التربية بواجبه كاملا، تحية لهؤلاء ولهؤلاء من هذا المنبر السيادي.

أقول لكم، عن السؤال الذي يتعلق بالبكالوريا وبالمنظومة التقييمية، في برنامج السيد رئيس الجمهورية، وفي النقطة الخاصة بالتربية الوطنية (النقطة 37) من التزاماته (54) أكد على إعادة النظر في المنظومة التقييمية، في التربية الوطنية؛ وبدأنا بامتحان نهاية المرحلة الابتدائية، إذ تم التخلي عنه والمرور إلى أسلوب آخر متطور جدا، يساعد التلميذ ولا يضر به، كذلك نحن مقبلون على إعادة النظر في الامتحانات الأخرى لنهاية المراحل التعليمية.

فيما يخص معدل 18 في الرياضيات ويوجه إلى الصيدلة، ماذا لو اختار المعني هذا الاختصاص!؟ لأن التوجه إلى هاته الشعب ليس حكرا فقط على النقاط ولكن فيه معطيات كثيرة لا يجب إغفالها.

أتمنى، إن شاء الله، أن أكون قد وفقت، لأنه علي السعي وليس عليّ إدراك الإقناع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير التربية الوطنية؛ قبل أن نمر إلى قطاع الشؤون الدينية والأوقاف، في هذا القطاع لدي تنبيه فقط حول قراءة التاريخ، ولا أنتظر الجواب، نحن نعيش حاليا مرحلة ومحطة ذات أهمية، وأكدتها توجيهات السيد الرئيس، الذي أولى أهمية كبيرة للذاكرة، لأن تاريخنا، وكما قلت، في عدة مناسبات، نحن من نكتب تاريخنا، لا ننتظر من الغير كتابة تاريخنا، و نحن من نعلمه لأبنائنا من الابتدائي إلى الثانوي فالجامعة.

وهذا يستوجب مراجعة كاملة لقراءة التاريخ، وما فيه من أحداث تستدعي أن نوضحها لأبنائنا وللأجيال القادمة حتى تبقى الذاكرة حية ولا تزول بزوال الأجيال، هذا كتنبيه فقط، وشكرا.

الكلمة الآن إلى السيد حمزة بوحفص، وقطاع الشؤون الدينية والأوقاف، فليتفضل مشكورا.

السيد حمزة بوحفص: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله القائل في محكم تنزيله، بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: "إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا كبيرا"، والصلاة والسلام على الرسول الأكرم والنبي الأعظم القائل: "خيركم من تعلم القرآن وعلّمه"، صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه الهداة، المهتدين، الداعين إلى تعليم القرآن الحريصين على حفظه وتدريسه لأبناء المسلمين، وبعد؛

السيد المجاهد، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف المحترم، الدكتور يوسف بلمهدي،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

أعضاء الحكومة الموقرون،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

تعرف مدينة عين صالح، كغيرها من المدن الجزائرية، باهتمامها بتحفيظ القرآن للناشئة وتلقين مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، والحفاظ على المرجعية الدينية للدولة الجزائرية، المعتمدة على المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية، وما وجود الزوايا والقلاع الدينية بالمنطقة ومشايخها، كالشيخ امحمد بن مالك، الشيخ محمد الزاوي، الشيخ بن موسى، الشيخ طالب حمادو بوسليم، الشيخ طالب عبد الله عبد الرحمن، الشيخ طالب مبارك بقادير، الشيخ المعراج الطيب الجيلالي، الشيخ طالب علي الحاج أحمد،

الشيخ طالب الأمين بوعافية، الشيخ طالب الشبلي عبد القادر، الشيخ طالب محمد المغربي، الشيخ الولفي أحمد، الشيخ طالب عبد الله إسماعيل، وغيرهم، رحمة الله على من مات منهم وحفظ الأحياء، إلا دليل على ذلك.

وما لوحظ في الآونة الأخيرة، عدم قيام بعض المساجد بالدور المنوط بها، من خلال تحفيظ القرآن الكريم بحجة نقص التأطير، حيث إن بعض المساجد تحتوي على موظف واحد يقوم بعدة أدوار من خطابة وتدريس وصلوات.

السؤال: ما هي استراتيجية الوزارة، من أجل توفير موظفين أكثر بالمساجد، من أجل القيام بتحفيظ القرآن الكريم بالدرجة الأولى؟

تقبلوا فائق التقدير والاحترام، السيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد؛

حضرة الفاضل، السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد، عمي سي صالح،

السيدات والسادة الفضلاء أعضاء مجلس الأمة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، أحيي وأتشرف بأن أرفع إلى كريم مقامكم وسامي مهمتكم، حضرة الفاضل، السيد حمزة بوحفص، عضو مجلس الأمة، شاكرا لكم اهتمامكم بقطاع الشؤون الدينية والأوقاف والذي تعبّرون عنه، من خلال نص سؤالكم، سائلين عن استراتيجية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، من أجل توظيف موظفين أكثر بمساجد ولاية عين صالح الجديدة والفتية.

هذه الاستراتيجية، في الحقيقة، مصدر قولي، هي استراتيجية وطنية لا تخص ولاية بعينها ولا منطقة بعينها وخريطة التوظيف توزع على نحو يشهد فيه ويحاول فيه مراعاة العدل والتوازن والمساواة.

وفي هذا المنوال يشرفني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أن أؤكد، لكم، في البداية، بأن دائرتنا الوزارية تعمل في إطار خريطة طريق القطاع على ضمان التدبير الحسن والعناية بالمساجد، بصفتها مؤسسات دينية اجتماعية، هدفها تحقيق النفع العام وتضطلع بأدوار ريادية في المجتمع، وقد ذكرتم أعمدة من هؤلاء الشيوخ الكبار الذين نجل وظيفتهم السامية ويحترمهم المجتمع ويجعلهم تيجان الرؤوس.

بحيث تضمن مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية الفقرة التي مفادها "أن الحكومة تعكف على تدعيم شبكة المنشآت الدينية وتعزيز مكانة المسجد والمدرسة القرآنية والزوايا والفضاءات الدينية والروحية والثقافية التابعة للقطاع، بما في ذلك التأطير".

وعليه، فإننا نحيط سيادتكم علما أن دائرتنا الوزارية في كل سانحة تتقدم إلى المصالح المختصة بطلب فتح مناصب مالية جديدة لتمكينها من بعض ما تفضلتم بذكره.

أولا، من تنظيم وإجراء مسابقات الدخول إلى المعاهد الوطنية للتكوين وعددها 14 معهدا، يضاف إليها المدرسة الوطنية المتخصصة للالتحاق بعد التخرج ببعض رتب السلك الديني كإمام مدرس، أستاذ التعليم القرآني ورتب سلك أعوان المساجد، حتى نضمن التغطية المناسبة، حيث بلغ، على سبيل المثال لا الحصر، عدد المناصب لهذه السنة 611 منصبا.

ثانيا، تنظيم وإجراء مسابقات التوظيف في رتب إمام أستاذ رئيسي، وإمام أستاذ، ومرشدة دينية، ومرشدة رئيسية من أصحاب الشهادات العليا، بحيث بلغ عدد المناصب المفتوحة لسنة 2022، 300 منصب مالي، للالتحاق برتبتي إمام أستاذ ومرشدة دينية، و100 منصب شغل للالتحاق بمنصب قائم بالإمامة.

كما يتم وبصفة مستمرة، أخي عضو مجلس الأمة المحترم، طلب رفع التجميد، لشغل المناصب الشاغرة واستغلالها في عملية التوظيف في مختلف رتب وأسلاك القطاع والتكفل باحتياجات المساجد والمدارس القرآنية، بما فيها مساجد ومدارس ولاية عين صالح المباركة، حيث إن عدد مساجدها -وأؤكد ذلك- بلغ 60 مسجدا، هي مؤطرة كلها من قبل موظفين، تابعين لقطاع الشؤون الدينية والأوقاف، وإذا أضفنا إليها 62 مدرسة قرآنية و16 زاوية، فإن العدد الإجمالي للمساجد، من حيث التأطير والمدارس القرآنية والزوايا، 274 مكلفا بمهمة في هذه المساجد.

صحيح، أن هناك نقصا في بعضها ولكن نحن نعمل -السيد عضو مجلس الأمة المحترم- على توفير ما نحن قادرون عليه.

أرجو أن أكون قد أفدنا سيادتكم بالمعلومات المطلوبة ونبقى مرحبين بكل ما تقترحونه وتودون الاستفسار عنه.

تفضلوا فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة إلى السيد حمزة بوحفص، إذا كان فيه تعقيب.

السيد حمزة بوحفص: شكرا سيدي الرئيس.

بعد التحية والسلام مرة أخرى؛ أشكر السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف المحترم، على مجهوداته المبذولة في إشرافه على القطاع وحرصه على النهوض ببيوت الله والمدارس القرآنية.

كذلك أشكره على التوضيحات المسداة لنا حول هذا الانشغال ومن خلالي إلى كل الأئمة ومعلمي القرآن المخلصين القائمين على تعليم الناشئة وتحفيظهم كتاب الله عز وجل.

كما أؤكد أن اهتمامنا بهذا الموضوع نابع من قناعتنا بأن القرآن الكريم هو صمام الأمان وهو التطعيم الحقيقي والصحيح لأبنائنا ضد كل الأفكار الهدامة والتيارات المتطرفة التي تضر بالمجتمع وتخرب الوطن وتقضي على وحدته وتماسكه، وهذا ما أشار إليه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في كلمته الافتتاحية في الملتقى الدولي للشيخ سيدي محمد بن عبد الكبير المغيلي، والتي ألقيتموها، أنتم سيدي الوزير، حينما أشار إلى أن علماءنا، من أمثال الشيخ محمد بن عبد الكريم المغيلي والشيخ عبد الرحمن الثعالبي وغيرهم، كان همهم الوحيد وحدة الوطن وتماسكه ونشر قيم التسامح والأخوة، من خلال هدي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وكلام السيد الرئيس، إن دل على شيء، إنما يدل على اهتمام سيادته بالقرآن وأهله والحرص على تعليم مبادئه والعمل بهديه، حفاظا على وحدتنا وترسيخا لحب وطننا، فما أحوجنا اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الاهتمام بمدارسنا القرآنية وزوايانا التعليمية والقائمين عليها، والتي، ولله الحمد والمنة، هي منتشرة في ربوع وطننا الحبيب وتقوم بدورها المنوط بها، من خلال تحفيظ كتاب الله وتعليم أبناء المسلمين تعاليم ديننا الحنيف وترسيخ مرجعيتنا الدينية في عقولهم وتجديدها في واقعهم.

حفظ الله الجزائر وشعبها وقيادتها وأدام عليها نصرها وعزها.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة مرة أخرى إلى السيد الوزير.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: شكرا جزيلا لك، ليس لي ما أعقب به عما ذكره الأخ الفاضل وهذا هم كل الجزائريين وكل الأمة، ولا شك أن المرجعية الدينية الوطنية على رأس اهتمامات القطاع، بل على رأس اهتمامات الدولة الجزائرية وهي الحرب التي نخوضها، رغم التحديات والصعوبات والمشاكل التي تحوط بلدنا العزيز، إلا أن الأمة بخير، بحمد الله تعالى، ما اعتنت بكتاب ربها سبحانه وتعالى والتزمت نهج سلفها الصالح.

بارك الله فيك ونحن معا، إن شاء الله، في هذه المهمة.

السيد الرئيس: أنا، لأول مرة، أطلّع على عدد المساجد وعدد الزوايا المتواجدة في ولاية عين صالح والذي يعتبر عددا هاما جدا ويبشر بالخير؛ ونحن فخورون بهذا.

ودائما في نفس القطاع والكلمة إلى السيد محمد لعقاب، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد لعقاب: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السادة الإعلاميون المحترمون،

معالي الوزير،

أولا، أشيد بالمجهودات التي تبذلونها في قطاعكم، تنفيذا لما يخصكم والذي جاء في برنامج رئيس الجمهورية.

ثانيا، تزامن طرح هذا السؤال مع ما حدث في مطار

اسطنبول، بوفاة السيدة العائدة من العمرة، رحمها الله وأسكنها فسيح جناته، وهذه الحادثة تعبّر عن جزء من الانشغالات التي سوف أرفعها إلى مسامعكم وهي في الواقع تعبير عن واقع معيشي عشته شخصيا، وفي نفس الوقت، هي أمانة حمّلني إياها الحجاج الميامين.

في كل سنة من السنوات الماضية ترتفع الأصوات وتنتقد أداء البعثة، وعلى رأسها الديوان الوطني للحج والعمرة، وفئة الحجاج هي من الفئات التي تستحق رعاية خاصة، خاصة في مجال الإعاشة، الإقامة وغيرها من الخدمات، فهي فئة معروفة باسم "ضيوف الرحمن" لأنهم لبوا نداءً ربانيا قرآنيا لأداء الركن الخامس من أركان الدين.

ولكن، ومع ذلك هناك العديد من الانشغالات، تتركها سنويا مواسم الحج.

1 – ما هو مقابل الخدمات التي يتلقاها الحاج، مقابل الثمن الذي يدفعه، فمثلا هذه السنة الثمن كان مرتفعا في حدود 76 مليون سنتيم، بعدما تدخل السيد رئيس الجمهورية وخفض سعر تذكرة السفر بنحو 10 ملايين سنتيم، المعدل تقريبا 4 آلاف دولار، إذن ما هو المقابل؟ لأن الكثير من الحجاج اشتكوا من الفنادق وقالوا غير مصنفة، اشتكوا من الإعاشة، اشتكوا من العديد من الخدمات.

كذلك أداء الوكالات، وبالتالي، يطرح السؤال: كيف يتم اختيار الوكالات؟ الوكالة لا تملك فندقا أو طيرانا، على أي أساس وكالة تأخذ عددا من الحجاج أكثر من الأخرى، وفي نفس الوقت، الخدمات التي تقدمها هاته الوكالات.

كذلك توجد شكاوى من الحجاج يقولون لم نر المرشدين أصلا، وبالتالي، السؤال المطروح: كم عدد المرشدين الذين يذهبون؟ كم فيهم من النساء؟ كون النساء لهن احتياجات خاصة، خاصة في مجال الفتوى.

وفي السياق، تطرح العديد من التساؤلات، رغم أننا ندرك أن الحج والعمرة تتدخل فيه عدة قطاعات، ولكن معالي الوزير، في المخيال الجماعي أن الحج والعمرة مرتبط بوزارة الشؤون الدينية، إذن أنتم تنوبون عن الباقي.

هناك تساؤلات أخرى تطرح، مثلا، الطيران في هذه السنة، مثلا، الخطوط الجوية الجزائرية تأخرت في نقل الحجاج، لو لم تتأخر، ربما ما حدث الذي حدث في اسطنبول! وهذا التأخر لمدة أكثر من شهر أضاع مداخيل هامة لصالح الخزينة العمومية وذهبت إلى شركات طيران أجنبية، ولذلك السؤال، معالي الوزير، ألم يحن الوقت لدراسة حقيقية ونفضة حقيقية لديوان الحج والعمرة؟ يعني نعيد الدراسة، حتى، وهذا ما نتمناه، الحج القادم لا يكون كالمواسم السابقة ويقضي حجاجنا، إن شاء الله، موسم حج في ظروف أفضل وأفضل بكثير من السنوات السابقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله مجددا.

الفاضل المحترم، رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

السيد الفاضل، عضو مجلس الأمة، الأستاذ محمد لعقاب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، اسمح لي، السيد الرئيس، أن أقول إن سؤال السيد محمد لعقاب، ليس سؤالا واحدا، بل هي خمسة أسئلة، وبالتالي، فهو يحتاج إلى وقت، فإذا طال ردي، فلأن السؤال طويل، وقد أخذتم حصة ثانية، بعد إذن السيد الرئيس، لكي تتموا سؤالكم الذي فرحت به وهو ينم عن اهتمام بالقطاع، من خلال رفع انشغالكم الذي تطرقتم فيه إلى جملة من الملاحظات.

وإذ ذكرتم بأن كل موسم حج ترتفع فيه الانتقادات حول أداء البعثة وهو الحكم – سيدي الفاضل– الذي نقدر بأنه غير متجانس مع الواقع الذي سجلته البعثة، وقد دعي الديوان الوطني للحج والعمرة إلى قبة البرلمان الأولى "المجلس الشعبي الوطني" وبشهادة كل من حضر ذلك اللقاء من السادة النواب الذين طرحوا أسئلة، كانوا يقولون بأن هذا الحج، وإن كان استثنائيا، إلا وأنه كان ناجحا نسبيا، ناجحا، ونسبيا زدتها أنا، حتى لا أضفي عليه عدم الجواز بالانتقاد بالعكس.

الشيء الثاني، ما سجلته البعثة الإعلامية الرسمية التي سجلت حوالي ما يقارب 100 روبورتاج من دون اختيار من دون انتقاء، عفويا، للحجاج، وقد بثت ولم نشهد من

يعترض على ذلك، هناك من يستطيع أن يقول إنه لم تصله خدمة من الخدمات، فهو جدير بالسماع لكلمته والكمال لله سبحانه وتعالى.

ولي الشرف أن أبين لكم، من خلال هذه الإجابات التي سألتزم فيها الترتيب الشكلي للأسئلة التي وردت في إرسالكم الكريم.

أولا: سؤال على الخدمات التي يتلقاها الحاج مقابل المبلغ الذي يدفعه، للإجابة عن تساؤلكم نفيدكم – سيدي الكريم– بقائمة الخدمات التي تقدم إلى الحاج:

– تأمين التأشيرة ودفع رسومها.

– دفع رسوم التأمين ضد المخاطر.

– التأطير والمرافقة.

– تذكرة السفر التي تفضل السيد رئيس الجمهورية بتخفيفها عن الحاج.

– منح الحج المقدرة بـ 2500 ريال سعودي.

– تأمين الفنادق بمكة.

– الإسكان بالمدينة المنورة لمدة ست ليالي واليوم السابع للمغادرة.

– النقل من المنافذ والمدن، من المطار إلى الفندق، من مكة والمدينة إلى النقل بالمشاعر المقدسة منى وعرفات.

– تحسين خدمة النقل بالمشاعر المقدسة بنسبة 75٪ بالنظر إلى المواسم السابقة.

– تأمين نقل أمتعة الحجاج، ما بين المدن وإيصالها إلى غرفهم، ربما يتأخر بعضهم، هذا شيء لا يمكن تفاديه.

– الإعاشة طيلة مدة الإقامة في فنادق مكة والمدينة وكذلك في المشاعر المقدسة التي تعتبر باقة أساسية للمشاعر قُدمت، من خيم مطورة في عرفات ومنى، هذه كلها مصاريف تدفعها البعثة، يدفعها الحاج الجزائري.

– الإعاشة في عرفات ومنى لمدة خمسة أيام.

– رسوم الدخول إلى مكة، من خلال دفع رسم، لأول مرة يرتفع هذا الرسم بشكل لا تستطيع البعثات الإسلامية في العالم كله أن تتدخل، لأنها موضوع يخص المملكة العربية السعودية من مكتب الوكلاء الموحد، الشركة الأهلية لمطوفي حجاج البلدان العربية، مكتب الإدلاء بالمدينة المنورة، النقابة العامة للسيارات.

بالإضافة إلى تأطير بشري من الإطارات والكفاءات الجزائرية الذين يشكلون بعثة الحج من مختلف الدوائر الوزارية والهيئات والوكالات السياحية التي تضمن الجانب الديني والصحي والمرافقة والتوجيه والاستقبال في مختلف المحطات والمطارات بمرافقة إخواننا في الحماية المدنية.

ثانيا: بخصوص العمائر والفنادق، لا أستطيع أن أقرأ كل شيء ولكن سأحدد بعض الأشياء.

تعلم، سيدي الفاضل، بأن دفتر الشروط الخاص بتنظيم عملية الحج الخاص بالجزائريين يحرص دائما على ألا تكون المسافة بين الفندق، مكان الإقامة، والحرم 900 متر، استجابة لمطلب الحجاج الجزائريين الذين يحرصون على أداء الصلوات في الحرم.

في هذا السياق، الفنادق التي تم التعاقد معها في موسم حج 2022 خضعت لمحددات وضوابط، رغم قصر المدة، لأن تأخر إعلان تنظيم الحج كان من المملكة العربية السعودية، باعتبار أنه حج استثنائي وكان متوقفا لمدة سنتين في فترة "كوفيد"، فتأخر كل شيء، لكن مع ذلك استطاعت البعثة أن تجد فنادق منافسة لكل المغرب العربي، ككل، وكثير من الدول الإسلامية لم تستطع أن تحصل على ما حصلت عليه الجزائر.

هذه الفنادق مصنفة، أخي العزيز، بين "أ+" ممتاز، تصنيف "أ" جيد جدا، تصنيف "ب" إيجابي، "ب+" جيد، ويتم رفض كل العمائر والفنادق التي تصنف تصنيف "ب" متوسط وتصنيف "ج" تحت المتوسط، هذه تم رفضها.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية المعاينة تمت من طرف لجنة مختصة، تمثل قطاعات مختلفة في الوفد التحضيري، على رأسها السياحة والصحة وليست وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، كما تفضلتم به..

السيد الرئيس: تفضل، واصل، واصل.

السيد الوزير: شكرا جزيلا لكم. لا أريد أن أتحدث عن تكلفة الفنادق التي بلغت عشرة آلاف ريال سعودي في موسم الحج، في فترة 2022، إلا أن البعثة استطاعت أن تحصّل أقل بكثير من هذا، وإلا كان قد ارتفع الحج بالنسبة للحاج الجزائري بشكل لا يتصور، وهو الذي يبيّن بأن تكلفة الحج للجزائريين أفضل بكثير من الدول التي اعتذرت عن تنظيم الحج.

لا أتحدث عن الفنادق، بالنسبة لوكالات الأسفار والسياحة التي وصلت إلى الفنادق المصنفة (VIP)، وعلى سبيل المثال، فندق نادي المجد، فجر البديع2، فجر البديع4 وغيرها.

ربما ورد في وصفكم لبعض الفنادق، لا أريد أن أذكر هذا الوصف ولكن نحسب أن انتقادكم له ملمح من الملامح التي نقبلها، إن شاء الله.

ثالثا: بالنسبة للتساؤلات عن عملية انتقاء الوكالات، كل الوكالات معتمدة في وزارة السياحة، وهذه الوكالات لها عضويتها في المنظمة الدولية للنقل الجوي (IATA) كما يسمونها، فمن البديهي أن تعد شرطا أساسيا لتحصيل الترخيص لممارسة أي نشاط سياحي، وقد نظم هذا العمل بدفتر شروط لا يقل عن خبرة الوكالة المقدمة من ثلاث سنوات خبرة في مجال تنظيم العمرة.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الوكالات التي نظمت الحج في هذا الموسم هي الأعلى عددا بالنسبة للتواريخ السابقة.

رابعا: عمل المرشدين والمرشدات، اسمح لي، أخي العزيز، أن أقول لك بأن الشيء الذي قام به الأئمة والمرشدون الدينيون والمرشدات الدينيات، على قلة عددهم، هو بقدر ما تسمح به عضوية البعثة.

نحن حصتنا العام الماضي كانت 400 عضوا، كانت حوالي 100 من الصحة، حوالي 100 من الحماية المدنية والقطاعات الأخرى ويبقى هامش قليل جدا للأئمة، ولكن استطعنا، بحمد الله تعالى، بشهادة الجميع في حج 2019، وكان السيد الرئيس يعلم ذلك، رغم الفترة الحرجة التي كنا فيها أن يكون الحج ناجحا، وهذه السنة الحج ناجح بامتياز، لأننا لم نسجل إلا وفاة واحدة وشخصين اثنين كانا في المستشفيات السعودية، والحمد لله عادا بسلام.

الإرشاد الديني، لا أريد أن أقول ما هي المهام التي قام بها ولكن أذكر لك مثالا، سيدي الفاضل، لدي بالإحصائيات وبالتوقيت.

– الدروس والمواعظ التي ألقيت هناك حوالي 2223 درسا وموعظة في الفنادق.

– إستفاد منها 222.824 حاجا.

– بالنسبة للمرشدات، عدد الدروس التي ألقينها 111 درسا.

– الحضور من الحاجات 7141.

– حلقات الذكر 130000، بقيادة الأئمة.

إذا كان حاج لم يحضر وربما كان في مكان آخر، العتب ليس على الإمام الذي لم يره، أنا كنت أحد أعضاء الإرشاد الديني، ألقي في نفس الفندق درسا وعندما أخرج يقول لي الحجاج، أين أنتم؟ وأنا كنت في الدرس، بينما هو كان في مكان آخر، يمكن كان يصلي في الحرم، ربي يتقبل، إن شاء الله.

– عمليات التفويج التي قام بها المرشدون الدينيون –إسمح لي السيد الرئيس– أكثر من 497 فوجا يقودهم الإمام.

– الحجاج الذين استفادوا من هذا التفويج 20800 حاج، هؤلاء طافوا بهم وسعوا بهم وذهبوا معهم إلى.. قدموا أشياء أخرى في الإعاشة، مثل، تنظيم حوالي 600000 وجبة كان يقدمها الأئمة.

ربما الإخوة الذين اشتكوا، وطبعا، انشغالهم يؤخذ بعين الاعتبار، ولكن ينبغي ألا يكون النقد قاسيا قليلا!

خامسا: موسم العمرة يتأخر بحسب ما تأذن به السلطات السعودية التي هي الشريك الأول.

وما تفضلتم بالحديث عنه في خطوط الرحلات، عانينا في العام الماضي من مشاكل كثيرة في الرحلات، لماذا؟ لأن تأخر الإعلان عن الحج جعل الخطوط الجوية في ضيق، ثم هناك جهات مختصة تسمح، بما يسمى بالفضاء الجوي، كذلك لم تعطنا الفرصة الكاملة لكي ننظم الحج، ومع ذلك ومع كل التحديات استطعنا، بحمد الله تعالى، أن نحج، ولا أريد أن أطيل عليكم فالحديث كثير، إسمحوا لي السادة الحضور، وأنا في رهن الخدمة وأشكر لكم مجددا، أخي عضو مجلس الأمة المحترم، ما تفضلتم بذكره وسأبقى تحت الخدمة وتحت تصرفكم، إذا أردتم أن تستفسروا عن شيء آخر.

شكرا لله لكم ومعذرة على الإطالة مجددا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة إلى السيد محمد لعقاب، إذا فيه تعقيب.

السيد محمد لعقاب: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا معالي الوزير، على هذه التوضيحات القيّمة، وهي في الواقع، واضح أنه يوجد نقص في التواصل مع الجهات

المعنية والمواطنين. المفروض، كثير من القضايا كان لابد من توضيحها للحجاج والمعتمرين، وأنا هنا ليس من باب التعليق أو التعقيب، ولكن الحمد لله، كان هذا السؤال الشفوي فرصة لتبيان وتوضيح العديد من الأشياء، لذلك أعطيك بعض الأشياء.

مثلا، بالنسبة للفنادق، معالي الوزير، الجزائريون كانوا أربعة في الفندق، يعني كم ثمن الفندق حوالي 400 دولار، في الأبراج سعرها 1000 دولار؟! أكثر من هذا، في فنادق المدينة عدد الحجاج بلغ خمسة في الغرفة، غير معقول مقارنة بالمبلغ والله أعلم.

أنا أتمنى، وأعلم أنكم حريصون، ولكن أطلب منكم زيادة في الحرص على هذه القضية.

النقطة الثانية، معالي الوزير، هي الوكالات، كثير من الوكالات عند ذهاب رجل وزوجته تم الطلب منهم بدفع مبالغ إضافية، تراوحت بين 4 ملايين و76 مليون سنتيم تقريبا، هناك من دفع 8 آلاف دولار، لو ذهب لبيت في الأبراج أفضل له، وعلى هذا أقول إن هذه الوكالات، الديوان هو من منحها الترخيص، إذن، هو المسؤول عنها، وهو من يراقبها وليس بذهاب الحاج، جرى هذا بحضوري أنا، ذهب الحجاج يشتكون والجواب هو "الحج مشقة" لا يا أخي، ليس الحج مشقة، الحج مشقة في المناسك، في العبادات، نعم، أما أنه يدفع مبلغا ماليا فيجد ما يقابله.

قضية أخرى، أطرحها للنقاش، هي قضية الرفقة الآمنة، سيدات ذهبن وتم الإفتاء لهن عن الرفقة الآمنة، وبعدها، هناك من توفرت لهن الرفقة الآمنة ولكن لم تتوفر للبعض الآخر، وأنا التقيت مع سيدات وطفن برفقتي أنا، وكن لوحدهن، إذن، الوكالات إذا كانت تحت إشرافكم، لابد من أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار، مع تشديد الرقابة عليها.

معالي الوزير، بعد الاجتماعات والتقييمات ووسائل الإعلام التي أشادت، أنا أيضا أشيد مع وسائل الإعلام، ونثمن هذه الإشادات ولكن لديكم قائمة الحجاج وبمقدوركم أن تقوموا باستبيان مباشر، الآن نحن في العصر الرقمي، 22000 حاج الذين ذهبوا للحج، قوموا بعملية استجوابهم وستخرجون بنتائج ممتازة، وبخلاصات ممتازة ونقوّم ما ينبغي تقويمه والكل في مصلحة حجاجنا وفي مصلحة شعبنا وصورة دولتنا.

يعني فيه أشياء أخرى، ولكن أكتفي بهذه المعطيات، وأشكرك على هذه الأجوبة، وأشكرك على سعة الصدر، وليس لي شك فيك نهائيا، ولكن أدعوك، معالي الوزير، إلى الزيادة في الحرص على هذه القضية وشكرا لكم.

السيد الرئيس: المهم لا نشخص الأمور، الكلمة إلى السيد الوزير.

السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف: شكرا لكم السيد الرئيس.

أشكر مجددا السيد عضو مجلس الأمة المحترم، على ما تفضل به.

من دون شك، أن تحسين مطلب حتى في مناهج التكوين، نحن دائما نبحث عن تحسين المستوى؛ والذي يتوقف عند حد معيّن، هذا لا يعرف معنى التحدي ونحن نسعى دائما إلى التحسين، بإذن الله تعالى.

أما ما تفضلتم بذكره، أخي العزيز، عن الخدمات التي تقدمها بعض الوكالات، هناك عقد التزام بين الوكالة السياحية مع الحاج، في حد ذاته، إذا أخلت الوكالة بالخدمات التي ينبغي أن يوفرها صاحب الوكالة، كخدمة زائدة ويأخذ عنها علاوات، فإن الحاج يستطيع أن يتصل بما يسمى بلجنة المتابعة التي يرأسها مفتش عام بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف وفيها كل القطاعات وموجودة ومرافقة في البعثة حتى يقدم احتجاجه، وقد حدث فيما سبق محاسبة هذه الوكالات ولكن أنا أيضا أقول لأخي الكريم، إذا كان هناك شيء موجود فأنا سأستمع وأستجيب لهذه الأشياء، لكن هناك من قدم الخدمات ورضي بها الحاج ورضي بها الذي وقع عقد الاتفاق بينه وبين هذه الوكالة.

نحن لا نتحدث عن الحصة التي ينبغي أن يشترك فيها كل الحجاج ولكن هي وكالة تجارية ربحية، لا يمنعها.. فهي تدفع ضرائب، تريد أن تقدم خدمات إضافية ولكن وضعنا في دفتر الشروط أن يوقع صاحب الوكالة مع الحاج اتفاقية، مثلا، يريد الحاج إضافة غرفة ثنائية مع الأهل، لكن عليه أن يدفع، فإذا أخل صاحب الوكالة بهذه الالتزامات فالعقد شريعة المتعاقدين.

بالنسبة للرفقة الآمنة والتي يتكلم عنها الفقهاء، ليست قضية قرابة أو شخص، الطائرة رفقة آمنة، الحافلة رفقة آمنة، الفندق، في حد ذاته، رفقة آمنة، وهذا ذكره السادة الفقهاء،

تسهيلا على المرأة التي لا تستطيع أن تسافر لوحدها، والمذهب المالكي استطاع أن يصدر هذه الفتوى حتى إلى المذاهب التي لا ترى سفر المرأة وحدها، وهذا الحق شيء مهم جدا؛ والجزائري لما يرى أخته الجزائرية، لا يسمح لنفسه أن يتركها من دون خدمة ولكن نحن نحرص على ما تفضلتم بذكره ولا أريد أن أدخل في التفاصيل.

أنا أشكرك مجددا وأعرف حرصكم وحرص جميع الإخوة، أعضاء مجلس الأمة، وهذه الهيئة الدستورية المباركة، التي شهد السيد رئيس الجمهورية بقوتها وفعاليتها ونزاهتها وثقتها، نحن ندعمكم فيما تفضلتم بذكره وسنحقق، إن شاء الله، النقلة في هذا الموسم الذي نرجو الله تعالى أن يكون موسم خير.

ونحن، باختصار، نبحث مع إخواننا في السعودية، قريبا، إن شاء الله، عن حصة الجزائريين، لأننا لم نستفد من الحصة الجديدة والتي هي 41300 وكذلك موضوع السن الذي فرض علينا في جائحة كورونا، سنكون، إن شاء الله، مع إخواننا السعوديين في تفاوض، وإن شاء الله، خيرا للجميع، وشكر الله لكم.

السيد الرئيس: شكرا إلى السيد وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛ ننتقل الآن إلى قطاع الثقافة، والكلمة إلى السيد عبد الرحمان قنشوبة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: شكرا والسلام عليكم.

سيدي رئيس المجلس،

السادة الوزراء المحترمون،

الزميلات والزملاء،

أسرة الإعلام،

تحية عطرة للجميع.

سؤالي الشفوي موجه إلى السيدة وزيرة الثقافة والفنون المحترمة.

سنة 2014، تم استلام قطب ثقافي بمدينة الجلفة، استهلك مبالغ مالية ضخمة، يتمثل هذا القطب في مؤسسات ثقافية، هي: متحف جهوي ومعهد موسيقى وملحقة الفنون الجميلة ومركز البحث والدراسات التاريخية، ورغم تعاقب الوزارات والإدارات، بقيت وضعيات هذه المؤسسات عالقة، فهي مغلقة ولم تدخل حيز الخدمة إلى يومنا هذا، إضافة إلى تعرضها يوميا للتخريب والإهمال.

وبناء على ما ذكر، ومراعاة لانشغالات ساكنة ولاية الجلفة ومثقفيها، أطرح السؤال التالي:

ما هي الإجراءات المتخذة من طرف دائرتكم الوزارية، لبعث مؤسسات القطب الثقافي المستلمة منذ 2014 بولاية الجلفة، من أجل تحقيق الأهداف المنتظرة منها؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيدة وزيرة الثقافة والفنون، فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة الثقافة والفنون: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

زملائي أعضاء الحكومة،

السيد عبد الرحمان قنشوبة المحترم، صاحب السؤال،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

الأسرة الإعلامية الكريمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يثير هذا السؤال الوجيه واحدة من الإشكالات التي يواجهها قطاع الثقافة والفنون والمتمثل في صعوبة الإنشاء القانوني لمؤسسات ثقافية جديدة، تم من أجلها إنجاز مرافق وهياكل في العديد من الولايات، ويكمن هذا العائق في سريان أو استمرار سريان قرار تجميد إنشاء مؤسسات جديدة، الذي تم اتخاذه سنة 2015، والذي نسعى جاهدين للتخفيف من آثاره بتواصل دائم ومستمر مع مختلف المصالح المعنية، مع مراعاة التوازنات المالية للدولة، وهو ما مكننا، رغم كل الصعوبات، من رفع التجميد عن إنشاء عدد من المؤسسات الجديدة وتفعيل تلك الهياكل واستغلالها بصفة قانونية، بموافقة كريمة من السيد الوزير الأول الذي نشكره بالمناسبة.

أما بالنسبة للمؤسسات التي يشملها القطب الثقافي في ولاية الجلفة والتي وردت في نص السؤال، أود الإشارة أن الولاية قد استفادت في السنوات الماضية، في إطار التنمية المحلية، من تسجيل عدد من المشاريع والتي تم إنجاز بعضها وبعضها الآخر في طور الإنجاز، في حين أن البعض منها لم ينطلق بعد.

ومن أهم المشاريع المنجزة والمنشأة بصفة قانونية في شكل

مؤسسات لها ميزانيتها السنوية للتسيير وهي قيد الخدمة، أشير بالذكر إلى:

– دار الثقافة.

– المسرح الجهوي.

– المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية.

– 23 مكتبة في مختلف البلديات.

– ملحقة مدرسة الفنون الجميلة التابعة للمدرسة الجهوية بباتنة، وملحقة المعهد الجهوي للتكوين الموسيقي التابعة أيضا للمدرسة الجهوية بالأغواط.

أما بالنسبة للإقامة الداخلية لملحقتي المدرسة الجهوية للفنون الجميلة والمعهد الجهوي للتكوين الموسيقي، فإن دخولها حيز الخدمة سيتم فور الانتهاء من عملية التجهيز التي هي سارية المفعول حاليا.

أما بخصوص الهياكل المنجزة التي لم يتسن إلى حد الآن إنشاؤها القانوني، نشير إلى:

– سبع مكتبات للمطالعة العمومية في البلديات وهي مكتبات مستغلة بإمكانات مادية وبشرية محدودة للوزارة وللجماعات المحلية أيضا، وقد تم تفعيلها حتى يتسنى للمواطنين، لاسيما الطلبة، الاستفادة من خدماتها.

– هناك أيضا مقر المركز التفسيري للطابع المتحفي، يعني حولناه إلى مركز تفسيري للطابع المتحفي للثقافات الشعبية المحلية الذي سيتم إنشاؤه وهو المقر المستغل حاليا وبصفة مؤقتة من طرف مصالح وسيط الجمهورية.

– ملحقة المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ وهي قيد الإنشاء القانوني، يعني أننا قمنا بالإجراءات اللازمة من أجل إنشائها، علما أن جزءا من هذا المقر مستغل حاليا من طرف ديوان الحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي.

تلكم هي، سيدي الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة، بعض المعطيات المرتبطة بالإجابة عن السؤال المطروح والأكيد أننا سنبرمج زيارة في المدى القريب، للوقوف عند وضعية التنمية الثقافية في ولاية الجلفة واتخاذ ما يتسنى لنا من إجراءات ضرورية ومستعجلة.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ الكلمة مرة أخرى إلى السيد عبد الرحمان قنشوبة، إذا فيه تعقيب.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: شكرا سيدي الرئيس، رجاء، سيدي الرئيس، إمنحني وقتا فقط.

السيدة الوزيرة،

الثقل الإبداعي، الثقافي والأدبي لمثقفي ولاية الجلفة، أكيد، لا يخفى على سيادتكم والدليل ومثال ذلك أغلب الجوائز الدولية في ميدان الأدب والشعر والمسرح، تحصل عليها أبناء الجلفة وهم من هم، منهم من هم إطارات في الوزارة التي تشرفون عليها:

– جائزة الطيب صالح العالمية بالسودان.

– جائزة آسيا جبار.

– جائزة البوكر العالمية والجزائري الوحيد الذي تحصل عليها وهو السيد عبد الوهاب عيساوي.

قبل هؤلاء وعكس ما هو معروف، أول رواية باللغة الفرنسية كتبت في الجلفة، لم تكتب في شمال الجزائر وهذه الرواية بعنوان (AHMED BEN MOSTAPHA GOUMIER)، كتبها الأديب الجزائري، ابن الجلفة، سي أحمد بن شريف بلحرش، خليفة الأمير عبد القادر، كتبها سنة 1920.

وقبل هذا التاريخ، في 1919، ذهب هذا الأديب إلى الحج وألف كتابا سماه (AUX VILLES SAINTES DE L'ISLAM)، أي (في مدن الإسلام المقدسة)، هذا النمط أو هذه المدرسة الأدبية تسمى أكاديميا "الأدب ما بين الحربين" –السيد كمال هنا– (LITTERATURE ENTRE DEUX GUERRES) ما بين 1919 – 1939.

لست هنا لكي أبين أن أهل الجلفة.. لكنّ هناك أمورا لا تذكر في التاريخ، أردت التذكير بها وكثيرة هي المواهب في ميدان الفن وفي ميدان التمثيل، في ميدان الشعر الملحون، في ميدان الشعر العربي الفصيح وفي ميدان المسرح والندوات الشعرية والأدبية التي لا تتوقف في مدينة الجلفة وفي مدينة حاسي بحبح العريقة ومدينة مسعد العامرة، هذه الندوات تكاد لا تتوقف يوميا!

هذا الزخم وهذا النشاط الأدبي يحتاج إلى تأطير ويحتاج إلى هياكل، هذه الهياكل منذ سنة 2014 وهي مغلقة، هذا غير معقول وغير مقبول! لابد من فتحها.

تحدثت عن المكتبات الموجودة في البلديات، هذه المكتبات تسيّر من طرف المجالس البلدية، وكما تعلمون،

التسيير مع شح السيولة المالية..

السيد الرئيس: تفضل، واصل.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: بالنسبة للمركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ، هذا المركز مهم جدا، وبالمناسبة، نحن نرفض ولاية الجلفة دائما تابعة لولايات: الشلف، تيارت والأغواط وهي ولاية بها 1.4 مليون نسمة، انتبهوا إلينا! هذا المركز، لعلمكم، هناك شعبة في قسم العلوم الإنسانية في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، التي كنت عميدا فيها، توجد مجموعة من الأساتذة والدكاترة ومنهم من يحملون صفة بروفيسور، هم مستعدون لتسيير هذا المركز ويشرفون عليه، حتى المادة موجودة، وتعلمون أن في منطقة زكّار بالجلفة هناك آثار تمتد إلى ما قبل التاريخ، آثار عالمية.

إضافة إلى كل هذا، القطاع يعاني من مجموعة مشاكل ومن بعض الاحتقان ولا أريد أن أظلم فلانا أو فلانا، ولا أريد أن أتهم فلانا وأبرئ فلانا، هناك بعض المشاكل وبعض الاحتقان، نأمل أن تحل هذه المشاكل بالحوار وليس بشيء آخر والسيدة الوزيرة تفهم ما أقصده.

الفعل الثقافي هو شأن عام يهم ويعني الجميع، لا يعني مديرية الثقافة فقط، هناك من يتنفس الثقافة، دائما أتحدث مع السادة والسيدة الوزيرة حول قضية الثقافة والأجيال وقارنا بين الأجيال، هناك من يقرأ كتابا في ليلة واحدة وهذا الصنف موجود، هؤلاء يفكرون وعندما يفكرون يحبون أن تجسد أفكارهم على أرض الواقع، أي يجب أن يكون التفكير في خدمة العمل، لا تبقى الأفكار في المطلق، ولذلك يجب إشراك هذه الفئة من المثقفين والفنانين والشعراء في الفعل الثقافي وفي التسيير الثقافي، نحن لا نتكلم عن التسيير الإداري.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أحترمك كثيرا وأدعوك وألح في طلبي أن تبرمجي زيارة إلى ولاية الجلفة، للوقوف على ما يحدث في القطاع وللاستماع إلى الأسرة الثقافية، وهذا ليس مطلبي، بل أمانة حُمّلتها، الأسرة الثقافية هي من دعتك، تفضلي وانظري ماذا يوجد في القطاع؟!

بارك الله فيك واسمح لي، السيد الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا، الكلمة إلى السيدة الوزيرة، فلتتفضل مشكورة، أنت مدعوة.

السيدة وزيرة الثقافة والفنون: شكرا بارك الله فيكم، السيد العضو المحترم، مما لا شك أن لا أحد يمكنه أن ينكر وزن المشهد الثقافي في ولاية الجلفة، ويمكن لكم مرافقتنا لهذا النشاط حتى على المستوى المركزي، هذه السنة كان فيه الجلفة ضيف شرف المهرجان الوطني الشعبي، واليوم تحديدا من محاسن الصدف لدي موعد مع عكاظية الشعر الملحون من ولاية الجلفة لأنهم قاموا بمبادرة قيّمة تحسب لهم، ونحن أشدنا بهذه المبادرة ونريد التنسيق معهم لمرافقتهم في تظاهراتهم اللاحقة، إن شاء الله.

أنا لن أختلق حججا واهية حتى أبرر الوضع والحق لا يختلف عليه اثنان، الوضع على ما هو عليه ولابد من تشخيص، حتى نتمكن من اقتراح الحلول ومن تطبيب الوضع في حد ذاته، الأكيد أننا سنقف عند هذه الحيثيات لدى زيارتنا للولاية، أظن أن الزملاء نواب المجلس الشعبي الوطني أو أعضاء مجلس الأمة يدركون تماما مدى احترامي لالتزاماتي التي أتخذها على مستوى كل الولايات ومرافقتي الشخصية للمشاريع أو عند زيارة كل ولاية؛ فبالتالي، إن شاء الله، سيكون لنا وقوف على الوضع هناك ونتخذ ما يتسنى لنا من تدابير في حدود الإمكانات المتوفرة وصلاحيات القطاع أيضا، وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ ودائما في نفس القطاع والكلمة إلى السيد الطاهر غزيل، فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات الوزيرات،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الشفوي، التالي نصه:

من المعلوم أن للمعالم الأثرية قيمة حضارية وتاريخية

في حياة الأمم والشعوب والحفاظ عليها يعني المحافظة على شخصية الأمة عبر الأجيال والحقب الزمنية.

وإذ نشكركم -السيدة الوزيرة- على المجهودات المبذولة في هذا الشأن، كونكم قمتم بترميم بعض قصور ولاية غرداية، لكن ما لفت انتباهي هو عدم ترميم قصر متليلي شعانبة، الذي يعود تاريخه إلى أكثر من ثمانية قرون، وهنا نتساءل عن السبب؟

حيث يعود هذا القصر إلى أكبر قبيلة في الصحراء وهي قبيلة الشعانبة وبجانبه واحة تسمى واحة حاضور، لم يزرها مسؤول في السابق، ونتمنى ، إن شاء الله، سيادة الوزيرة عند زيارتك إلى غرداية، تزورين هذه الواحة "واحة حاضور" ليكون لك الشرف كأول وزيرة جزائرية تزور هذا المكان؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيدة وزيرة الثقافة والفنون، فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة الثقافة والفنون:

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود، في البداية، أن أشكر السيد العضو، الطاهر غزيل، ومن خلاله أعضاء مجلس الأمة، على الأهمية التي يولونها لحماية التراث الوطني وموروثنا الحضاري، بما يضمن توصيله للأجيال وإشعاع صورة الجزائر التي تستمد تاريخها من عصور غابرة.

كيف لا وهي ثاني مهد للإنسانية، كما أثبتت ذلك البحوث الأثرية والدراسات التاريخية المنجزة من قبل باحثين عالميين.

ومن حظ بلدنا أنه يختزل وحده جزءا هاما من تاريخ الإنسانية، كما تدل عليه الشواهد التي تعكس ما قدمه الإنسان منذ أن استوطن هذه الأرض الطيبة، شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، فلا تكاد تكون منطقة واحدة خالية مما يثبت هذا التاريخ وهذه الثقافة المتجذرة.

وعلى غرار الحواضر الثقافية الأخرى، تكتنز ولاية غرداية تراثا عريقا، يجمع ما بين التراث الثقافي غير المادي، المعبّر عن أصالتنا، وتراث معماري نادر ومميز، يتشكل، لاسيما من القصور القديمة والتي تم تصنيفها وترميم وتهيئة بعضها في السنوات السابقة.

ومن ضمن القصور الهامة التي تعبّر عن عبقرية الإنسان، قصر متليلي شعانبة، الذي يتربع على حوالي 8.5 هكتار، ويتميز بعمران مبهر وفريد من نوعه وبهيكلة منتظمة لمراته وشوارعه التي تنبض حيوية وحياة وساحاته التي تلعب دورا اجتماعيا واقتصاديا، مما أهله إلى تصنيفه كتراث وطني من طرف اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية منذ سنة 1982.

وإدراكا لأهمية هذا القصر، خاصة في بعده التراثي والتاريخي، فقد استفاد هذا الأخير من عديد العمليات التي مست إطاره المبني من أجل الحفاظ على طابعه العمراني وحيويته.

تجدر الإشارة إلى أن هذه العمليات التي أنجزت، تحت إشراف قطاع الثقافة، تمت بإشراك المنتخبين المحليين والمجتمع المدني ونذكر منها:

- دراسة وترميم دار سيدي قدور، في إطار مشروع القصور.
- ترميم ثلاث آبار تقليدية.
- تبليط أرضية عدد من أزقة القصر وساحة السوق القديم.
- ترميم جزئي لعدد معتبر من السكنات.
- إعادة الاعتبار وترميم ساقية سيدي سليمان وقصر متليلي بغلاف مالي قدره عشرة ملايين دينار، حيث تم الإنتهاء من الدراسة التقنية وسيشرع في الإعلان عن المناقصة قبل نهاية السنة الجارية.
- مؤخرا، تم ترميم مئذنة المسجد العتيق للقصر بتمويل من وزارتنا، في إطار دعم جمعية محلية.

ونؤكد، في هذا المقام، أن ترميم قصر متليلي شعانبة هي عملية تم تسجيلها لفائدة ولاية غرداية سنة 2014، برخصة برنامج 100 مليار سنتيم لترميم كل قصور ولاية غرداية، بما فيها قصر متليلي، علما أن هذه الأخيرة، العملية مسيّرة من قبل مديرية السكن لذات الولاية وليس من طرف مديرية الثقافة والفنون.

وقد قامت المصالح التقنية لولاية غرداية بمعاينة المساكن المعنية بالترميم والتابعة لكل قصر على حدة، بما فيها التابعة لقصر متليلي والبالغ عددها 461 مسكنا.

وقد أسدينا تعليمات صارمة، أثناء زيارتنا الأخيرة لولاية غرداية، بضرورة قيام مصالحنا اللامركزية بالمرافقة التقنية

لهذه العملية حتى تنجز، وفقا للمعايير التقنية المعمول بها في مجال التهيئة والترميم، بالرغم من أن العملية يضطلع بإنجازها قطاع آخر غير قطاع الثقافة وهذا حرصا منا على احترام خصوصيات التراث المعماري والمحافظة على ميزاته العتيقة.

يندرج هذا المسعى في إطار الحفاظ على الموروث الثقافي الوطني وتثمينه، وفق المقاربة الاقتصادية الجديدة للثقافة التي تهدف إلى استغلال التراث الثقافي اقتصاديا، من خلال تسخير مقوماته ومكنوناته لترقية السياحة الثقافية وتوفير خدمات ثقافية وترفيهية وتربوية وحرفية وتجارية أيضا لصالح الساكنة.

إن درجة الوعي التي يتحلى بها سكان هذه الولاية وتمسكهم بالأصالة والتراث، يشكل عاملا أساسيا يؤهل هذه المعالم التاريخية لأداء أدوار إيجابية في النهوض بالتنمية المحلية، ولا شك أن نجاح هذه المشاريع سيحفز الولايات التي تتوفر على قصور مماثلة من إيلائها الأهمية ذاتها التي تستحقها.

في الأخير، أجدد شكري للسيد الطاهر غزيل، صاحب السؤال، شكرا لكم جميعا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ مرة أخرى، الكلمة إلى السيد الطاهر غزيل، إذا فيه تعقيب.

السيد الطاهر غزيل: شكرا للسيدة الوزيرة.

بالنسبة للشيء الذي قمتم به هو صحيح مهم، ولكنه قليل بالنسبة لحجم قصر متليلي وخاصة عندما قلت الآن أننا كلفنا وزارة السكن.. أنا لا أظن أن شيئا أو إرثا ثقافيا يذهب إلى السكن، لأنهم سوف يقومون ببنائه بالحديد والإسمنت ويذهب نمط القصر، نحن نطالب بأن تستعمل المواد التي بني بها أصلا، على الأقل، يبقى هذا القصر للأجيال القادمة.

سيدتي، هذا القصر لأكبر قبيلة في الصحراء الجزائرية وأعيدها وهي قبيلة الشعانبة والتي لم يتبق لها إلا هذا القصر للافختار به.

أرجو من السيدة الوزيرة أن توليه اهتماما؛ وشكرا جزيلا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الثقافة والفنون: شكرا سيدي العضو، أنا أتفهم هذا المطلب، أكيد، صراحة، لقد تطرقت للملف قبل زيارتي إلى ولاية غرداية، مع أن الزيارة كانت رسمية خاصة بالقطاع، في إطار تظاهرة نظمها السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية.

أنا أتفق معكم أن التراث المعماري له خصوصيات ويحتاج إلى مواد معيّنة وإلى خبراء أيضا وتقنيين معيّنين، ليس نحن من سجل العملية لصالح قطاع آخر ولكن هذه المرة كنت قد أصررت على السلطات المحلية النظر في إمكانية إدراج وزارة الثقافة، على الأقل، من خلال مرافقة مختصينا لعملية الترميم، ونحن على أتم الاستعداد للوقوف عليها والاشتغال عليها.

نحن الآن بصدد التنسيق مباشرة، حتى نتمكن من التدخل، كما يجدر بنا أن نفعل وهذا، في الحقيقة، من واجبنا، للحفاظ على التراث ومرافقة هذه المشاريع وإنجازها، إن شاء الله، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ ودائما في نفس القطاع والكلمة إلى السيد محمد رباح، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة السلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

الإخوة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات الوزيرات،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال موجه إلى السيدة وزيرة الثقافة والفنون.

طبقا للدستور والقانون العضوي، يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي، التالي نصه:

السيدة الوزيرة المحترمة،

بعد استكمال مشروع إنجاز مكتبة بكل بلدية من ربوع الوطن الحبيب، أقدمت وزارة الثقافة على منح تسيير هذه المكتبات إلى البلديات، إلا أن هذه الأخيرة، ولعدم ملكيتها للمباني ونقص الاعتمادات المالية تعاني من الصعوبات التالية:

– صيانة المباني.
– الربط بشبكة الأنترنت وإدخال الرقمنة ومواكبة العصرنة.
– تجديد المكتبات بالإصدارات الجديدة والأرضيات الرقمية.
– التدفئة.
– التوظيف.

والسؤال هو: ما هي الإجراءات المتخذة من طرف دائرتكم الوزارية، للمساهمة في الحفاظ على هذه المكتبات وترقيتها وتطويرها، خاصة مع نجاحها الكبير في استقطاب الشباب والمتمدرسين؟

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيدة وزيرة الثقافة والفنون.

السيدة وزيرة الثقافة والفنون: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود، في البداية، أن أشكر السيد محمد رباح، ومن خلاله أعضاء مجلس الأمة، على الأهمية التي يولونها لقطاع الثقافة والفنون، من خلال المتابعة الميدانية الإيجابية والفعالة لهذا الأخير في كل جوانبه، الأمر الذي يساعدنا على المستوى المركزي على اتخاذ القرارات الصائبة والإجراءات الضرورية اللازمة في الوقت المناسب.

عملت وزارة الثقافة والفنون منذ سنوات على تركيز اهتمامها حول تشجيع وترقية المطالعة العمومية عبر كل القطر الجزائري ولم تدخر جهدا من أجل إرساء شبكات من مكتبات المطالعة العمومية، تشمل وتغطي كافة مناطق الوطن وضمن الإمكانات المتوفرة.

وقد تم، في هذا الصدد، إنجاز عدد معتبر من المكتبات الرئيسية والمكتبات القطاعية أيضا، المنجزة والمنشأة قانونيا، والموضوعة حيز الخدمة؛ هذا، وقد سعت دائرتنا الوزارية إلى تجهيز هذه المكتبات بكل الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، من أجل ضمان سيرها واستمرارية الخدمات التي تقدمها، كما عملت على إثراء رصيدها بالكتب والمصادر وبالمجموعات اللازمة التي تسمح بالانتفاع منها على أحسن وجه.

وقد بلغت هذه السنة عملية اقتناء، لفائدة هذه المكتبات، 248104 نسخة، استفادت منها أكثر من 40 ولاية، كما تم توزيع 272776 كتابا، استفادت منها الولايات العشر المستحدثة، مما يؤكد الجهد الذي تبذله وزارة الثقافة والفنون، تنفيذا لبرنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي يحرص على تعميم الفعل الثقافي وترقية المطالعة في كل ربوع الوطن.

وعلى الرغم من عمليات التجميد التي حالت دون إنشاء مكتبات جديدة، إلا أن قطاعنا الوزاري تحصل هذه السنة على موافقة السيد الوزير الأول، من أجل الإنشاء القانوني لـ 52 مكتبة عمومية، على مدار الثلاث سنوات القادمة، بقيمة 1.5 مليار دج، وبما يضمن خلق 1050 منصب شغل جديد.

أما في إطار ترقية المقروئية في فضاءات المطالعة، قامت المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية وملحقاتها بتنظيم 7949 نشاطا خلال السنة الجارية فقط، موزعة بين ندوات ومحاضرات ومعارض وأنشطة موجهة للطفل وغيرها من النشاطات الهادفة، مما يؤكد الزخم الذي أحدثته المكتبات في المشهد الثقافي الوطني.

أما على صعيد الرقمنة وتوظيف تقنيات الإعلام والتكنولوجيا الحديثة، فقد باشرت وزارتنا في تنفيذ خطة وطنية للعمل على رقمنة كل المكتبات التي تقع تحت وصايتنا وذلك بتزويدها بكل التقنيات الضرورية والعمل على تشبيك رقمي وتقني وطني يشمل كل المكتبات الرئيسية.

وفي هذا الصدد، نتطلع نهاية شهر جانفي 2023 إلى تنظيم الدورة الوطنية التكوينية الثانية بولاية أدرار لفائدة 23 مكتبة رئيسية للمطالعة العمومية، لتسريع عملية التشبيك الرقمي، كانت فيه دورة سابقة شملت مجموعة من المكتبات الرئيسية وتبقى 23 منها، هي التي تخضع لهذه الدورة، أقول على المستوى الوطني، ببعضها البعض، ضمن نظام يسمح بالاستفادة من الرصيد الوثائقي بطريقة سلسة وبسرعة ويضع هذا الرصيد في متناول كل المستعملين على المستوى الوطني.

هذا، ونعمل خلال هذه الأيام على تنظيم جلسات وطنية حول الكتاب والنشر يومي 28 –29 ديسمبر 2022 يشارك فيها مختلف القطاعات الوزارية المعنية وكذا الفاعلين في ميدان النشر والكتابة والمطالعة، بغية تعبئة الجهد الوطني، من أجل معالجة القضايا ذات الصلة، بما فيها مشكل المكتبات العمومية ومسألة التكفل بها وبإدارتها وبتسييرها وتفعيل أدائها وهو ما سيسمح بفتح نقاش وطني ثري حول الموضوع.

هذا، ويشتغل قطاعنا الوزاري حاليا على التنسيق مع الجماعات المحلية التي تعرف بعض المكتبات المنجزة بها والمسيّرة من طرفها، هناك مكتبات تابعة لقطاع الثقافة والفنون وهناك مكتبات أخرى هي تحت وصاية الجماعات المحلية، أقول هذه المكتبات المنجزة بها والمسيّرة من طرفها تشهد العديد من النقائص، من أجل تحويلها إلى قطاعنا من طرف البلديات للتكفل بها والإشراف عليها وإنشائها قانونيا، حتى نتمكن من رصد الميزانيات اللازمة لها.

وضمن هذا الإطار، يمكننا أن نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، ولاية سيدي بلعباس، التي تم التنازل بها هذه السنة عن 15 مكتبة لفائدة القطاع وهو ما يمكن القيام به مع باقي المكتبات البلدية في مختلف أنحاء الوطن.

أجدد لكم الشكر، سيدي العضو، على السؤال، وأشكر الجميع على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ مرة أخرى الكلمة إلى السيد محمد رباح، إذا كان له تعقيب.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمن الرحيم.

ما يميز وزارة الثقافة هي ثقافة التخلي، تخليتم عن دور السينما وتخليتم عن المراكز الثقافية، ثم تخليتم عن المكتبات المنجزة للبلديات، هناك مثل – سيدتي– يقول: "مقدرش يرفد المعزة قالهم زيدولي العتروس"، هذه المكتبات مهترئة، بداية من السقف، الأمطار تبلل الكتب..

أنا أدعوك، يا سيدتي المحترمة، وأنت الجامعية والمثقفة والباحثة المتميزة، إلى إحداث ثورة داخل القطاع، استرجعي دور السينما، استرجعي المسرح وردي له بريقه فهو يحتضر، المسرح في كل الدول هو عنوان الثقافة وبابها الأول، إجعلي من المراكز الثقافية مراكز إشعاع ثقافي وفكري، كما كانت بنشاطاتها وحركيتها وتظاهراتها ومسابقاتها، إجعلي منها مقاهي للأدباء والشعراء، الجاحظية ذهبت، يا سيدتي، وكان الطاهر وطار وكنا نتمتع، الآن لا يوجد، إجعلي منها مقاهي للأدباء والشعراء، فضاء لهم وملتقى يشع فيه الفكر، استرجعي المكتبات واجعلي منها فضاء للطالب والتلميذ ولكل مستزيد، إجعلي منها منارة للعلم والتربية ومراكز ثقافية وفكرية وعلمية، فهي لها دور فعال في بناء الفرد والمجتمع.

في أغلب البلديات، يا سيدتي، فإن الملحق المتعلق بجرد ممتلكات البلدية، لا يوجد فيه بناية المكتبة، فهي لا تتبع البلدية، فلماذا يسيّر رئيس البلدية مؤسسة لا تتبعه؟!

إما أن يعدّل الملحق فيصبح تابعا للبلدية أو تصبح مكتبة البلدية تابعة لوزارة الثقافة.

أليس إجحافا في حق المنتخب المحلي –رئيس المجلس الشعبي البلدي– أن يتحمل كل شيء ويضاف له تسيير المكتبة، رغم شح الميزانية؟ كان معنا وزير العمل، رؤساء البلديات لا يستطيعون دفع أجور الموظفين ونضيف له المكتبة! وقلة الكفاءات القادرة على تسيير هكذا مرافق، في ظل رفض الأغلبية العامة بمصالح البلدية لضعف الراتب وكثرة المسؤولية والمهام.

أليس حريا بوزارة الثقافة إنشاء ديوان وطني للمكتبات، مثل باقي الدواوين التابعة لها، ويهتم هذا الديوان بالمكتبات على مستوى المراكز الثقافية ومكتبات البلديات ويعتني بتجهيزاتها ومتابعتها وتمويلها؟

أليس من الضروري إرسال لجان تحقيق وتفتيش تنظر في وضعية هذه المكتبات؟

لماذا لا يتم ترميم هذه المرافق دوريا ورصد مبالغ لهذا الجانب؟

السيد الرئيس قدم ميزانية ضخمة، لماذا لا تستفيد وزارة الثقافة منها ويتم ترميم كل المكتبات؟

لماذا لا تعقد شراكة مع الجمعيات الناشطة في هذا الشأن، في إطار العمل التشاركي الذي يدعو له السيد الرئيس؟

ما هو مصير آلاف الطلبة المتخرجين من الجامعة تخصص علم المكتبات؟

السيدة الوزيرة،

تشترط وزارة الثقافة في مناقصة اقتناء الكتب، ألا تتجاوز سنة طباعة الكتاب أربع سنوات، بالله عليكم، السيدة الوزيرة، ما الذي يتغير في شعر المتنبي وشعر محمد العيد آل خليفة أو في كتاب تاريخ الجزائر الثقافي، لأبي القاسم سعد الله، الذي صدر في سنة 2010 أو سنة 2022، ما الذي تغير؟! نحن لدينا أزمة ورق!

السيد الرئيس: توسعت كثيرا، اختصر، اختصر..

السيد محمد رباح: .. أنا في نفس الموضوع (الثقافة) الورق تضاعف ثلاث مرات، الكتب الآن في رفوف دور النشر، وزارة الثقافة تشترط تاريخ صدورها بعد ثلاث أو أربع سنوات، غير معقول!

السيد الرئيس: إنتهى..

السيد محمد رباح: كلمة أخيرة وأنهي سيدي الرئيس، شيء آخر، غياب دائم ومحتشم للجزائر في المعارض الدولية، يعني دور النشر في الجزائر تشارك بأربعين علبة، في حين تشارك مصر بأربعين حاوية في معرض الجزائر، وعندما نذهب إليهم نأخذ أربعين علبة! لماذا؟!

في الأخير – سيدتي الوزيرة – أود أن أشكرك على الإشراف بمعية وزير المجاهدين على عملية بداية تصوير فيلم "أمحمد بوقرة" بولاية المدية، وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ السيدة الوزيرة، هذه الجلسات هدفها طرح سؤال شفوي، ويكون الجواب حسب السؤال ودائما أذكر بهذا، الوزير يحضر نفسه للإجابة حول السؤال وعند طرح أسئلة أخرى في جوانب أخرى خارج السؤال الأساسي، فإننا خارج الموضوع، وهذا لإعطاء كل جلسة مكانتها وقيمتها.

نعلم أن الانشغالات كبيرة وواسعة، خصوصا في الميدان الثقافي والذي له أهمية كبيرة، ولكن الأهم أن هذه المعلومات والانشغالات التي طرحها العضو، لابد أن نأخذها بعين الاعتبار في عملنا، السيدة الوزيرة، لك الكلمة إذا كان لك تعقيب.

السيدة وزيرة الثقافة والفنون: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا سيدي العضو، في الواقع أنا على وعي كبير بكل ما تقولونه والدليل أننا حاليا.. يبقى أننا براغماتيون وعمليون، الوضع يحتاج إلى إصلاحات عديدة ومتعددة، والإصلاحات لا تكون، هكذا، بطريقة ارتجالية، لهذا ربما نحن حاليا بصدد تنظيم ندوات وطنية لإشراك كل الفاعلين، لأن هذه الأسئلة التي طرحتموها موجودة ومصيرية بالنسبة لقطاع الثقافة وتحتاج إلى تظافر الجهود ومساهمة العديد من القطاعات.

عندما نتحدث عن الكتاب، فهو ليس مسؤولية وزارة الثقافة فقط، بل يخص عديد الجوانب القانونية والتشريعية والتجارية وغيرها من المسائل المعقدة، لهذا لدينا في هذه الأيام، إن شاء الله، جلسات حتى نعيد النظر فيها وفي مختلف القضايا المرتبطة بالكتاب والمطالعة بشكل عام.

المسرح نفس الشيء، لدينا الندوة الوطنية للمسرح وهذه أول مرة وذلك لإعادة النظر في العديد من الأمور، ربما لو بدأت الحديث، سأتحدث أكثر منك عن المشاكل والمعوقات، لأنني أشرف شخصيا على معاينة الوضع ولا أعتمد على الملفات وعلى ما هو موجود، أنا ميدانية، أنا، وكما تعرف، باحثة في الأصل ولدي المقاربة الميزانية ومقاربة الموضوعات والإشكالات عن كثب، وبالتالي، فنحن نعمل وفي حدود الإمكانات المتاحة لنا.

الآن فيما يخص المكتبات، صحيح، هناك ما هي تابعة للقطاع وهناك ما هي، منذ البداية، تحت وصاية البلديات، وقلت لك إننا نحاول استرجاعها حتى نتمكن.. إنها إن لم تكن منشأة، فلا يمكن أن تخصص لها اعتمادات وميزانية ولا يمكن أن تسيّر بالوجه الحسن أو الوجه الأنجع الذي يسمح لها أن تكون مكتبات راقية.

وإن شاء الله، ستحضرون معنا كل هذه النقاشات والندوات والتي تكون فيها دعوات للسادة الأعضاء للحضور معنا ونستفيد منكم ومن تجربتكم حول الموضوع، وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة وبارك الله فيك؛ ننتقل الآن إلى قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وأرحب بالسيدة الوزيرة التي أتت متأخرة عن افتتاح

الجلسة؛ ومباشرة، الكلمة إلى السيد عبد القادر جديع، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات الوزيرات المحترمات،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
يشرفني، معالي الوزيرة، أن أتقدم إليكم بالسؤال الشفوي، التالي نصه:
يعيش عمال الشبكة الاجتماعية بولايات الجنوب، على غرار ولايات الوطن الأخرى، منذ عدة سنوات، ظروفا صعبة بسبب طول انتظارهم للإدماج، فالبعض منهم فقد الأمل في حياة كريمة، فهم لا يملكون دخلا آخر يقتاتون منه، هم وأولادهم، وهم يتواجدون في المطاعم والحراسة والنظافة والإدارات... ويعملون من الساعة السابعة صباحا إلى الخامسة مساء، مع بعد المسافة، لاسيما بالنسبة لسكان ولايتي تقرت وورقلة.
السيدة الوزيرة،
ما هي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة من أجل تذليل الصعاب وتحسين الظروف المعيشية لهؤلاء العمال؟
وتفضلي، معالي السيدة الوزيرة، بقبول فائق التقدير والاعتبار.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في مستهل الرد على سؤالكم الذي تفضلتم بطرحه، سيدي العضو، يسعدني أن أتوجه إليكم بالشكر على اهتمامكم بانشغالات هذه الفئة، ويشرفني موافاتكم بالتوضيحات الآتية:
لقد استحدثت منحة النشاطات ذات المنفعة العامة (EX-IAIG) بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94 -336 الذي جاء تطبيقا لأحكام المادة 22 من المرسوم التشريعي رقم 94 -08، المتضمن قانون المالية.
وبموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 09 -305 المعدل والمتمم، بالمرسوم التنفيذي رقم 12 -78، فقد تم استخلاف منحة النشاطات ذات المنفعة العامة (عقود -EX-IAIG)، بجهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS)، حيث حددت أحكامه مدة الإدماج بسنتين قابلة للتجديد، مرتين، مع مراعاة أحكام المادة 4 من ذات المرسوم.
وبعد القرارات السيادية المتخذة لفائدة هذه الفئة، تأتي أحكام المرسوم التنفيذي رقم 22 - 85، المحدد لشروط وكيفيات تحويل عقود جهاز الإدماج الاجتماعي إلى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي، للتكفل بمجمل الانشغالات المعبّر عنها من قبلكم، وهذا ما يحوي ردا على سؤالكم، لاسيما أحكام المادة 2 من ذلك المرسوم، والتي تنص على ما يلي: "يتم تحويل عقود الأعوان في حالة نشاط في المؤسسات والإدارات العمومية إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2021، المعدة في إطار جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي إلى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي لمدة خمس ساعات في اليوم".
وقد عكفت اللجنة الوطنية واللجان المحلية على دراسة طلبات المستفيدين من عقود جهاز الإدماج الاجتماعي، بهدف مباشرة عملية تحويل عقودهم إلى عقود غير محددة المدة بالتوقيت الجزئي، وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 22 -85 وكذا التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 10 مارس 2022، التي تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذا المرسوم.
وفي الأخير، فإن قطاعنا الوزاري، بالتنسيق مع قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، يعمل على استكمال الإجراءات في هذا الصدد، في إطار الصلاحيات المخولة لنا، بمقتضى التشريع والتنظيم المعمول بهما.
أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة

الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ الكلمة إلى السيد عبد القادر جديع، إذا كان له تعقيب.

السيد عبد القادر جديع: شكرا سيدي الرئيس، كما أشكر السيدة الوزيرة على ما تفضلت به من إجابة.

لكن، سيدي الرئيس، نحن نعلم أن قرار إدماج عمال الشبكة الاجتماعية هو قرار والتزام حكومي، بل هو التزام الدولة تجاه هذه الفئة؛ ونحن نعرف الخلفية والظروف التي تم فيها اتخاذ هذا القرار، لكن في المقابل، ونحن في الجزائر الجديدة، والتي التزم فيها السيد رئيس الجمهورية بالتزامه رقم 11 نحو الشباب، إذ وعد فيها بالتكفل بهذه الفئة اقتصاديا وسياسيا.

ومن هذا المنبر أوجه نداء للسيد الرئيس، باسمي ونيابة عن فئة الشباب الذين ينتظرون الإدماج، لاتخاذ قرار شجاع كبقية القرارات التي اتخذها وأدخلت الفرحة في قلوب الجزائريين، على غرار رفع الأجور ومراجعة المنح، ننتظر منه قرارا سياسيا لتسوية هذا الملف الذي طال انتظاره.

شكرا؛ سيدي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيدة الوزيرة، إذا كان لها تعقيب.

السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: أجدد شكري للسيد العضو، وهو على اطلاع بالمرسوم التنفيذي المؤرخ في 22 والذي نعمل على تطبيقه مع وزارة العمل، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة، دائما في نفس القطاع، الكلمة إلى السيد مراد لكحل، فليتفضل مشكورا.

السيد مراد لكحل: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة المحترمة،

يشرفني أن أتلو على مسمعكم السؤال الشفوي، التالي نصه:

لا شك أن رعاية الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة والتكفل بهم وتأهيلهم وتدريبهم، رسالة سامية ذات أبعاد إنسانية، شريفة ونبيلة، كما أنها تمثل أحد المعايير الرئيسية والمهمة لتقدم المجتمعات والدول. فقضية الإعاقة بشكلها العام تحظى باهتمام كبير ومتزايد في دول العالم المتقدم، وذلك لأن نظرة هذه المجتمعات للإعاقة والمعاقين وذوي الأمراض، عموما، تعكس حضارتهم وتقدمهم.

فالأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة هم أمانة في عنق هذه المجتمعات والمسؤولين عليها، ولم تعد حتى تقتصر، أي رعاية المعاقين وذوي الأمراض المزمنة، على مجرد مساعدات مالية خيرية بسيطة، فحسب، بل أصبحت قضية مهمة ورسالة اجتماعية سامية، تستلزم تظافر جهود كافة الأفراد والمؤسسات في المجتمع، بدءا باتخاذ إجراءات في مختلف المجالات ودعم سياسات واقعية وجادة خاصة بعلاجهم وتعليمهم وتشغيلهم، هذا، بالإضافة إلى ضمان حقوقهم الإنسانية والصحية والتربوية والنفسية والاجتماعية، الأمر الذي سوف يساعد في تحسين حياتهم وتطويرها بشكل واضح، وإدماجهم في المجتمع بصورة سلسة تكسبهم الثقة بأنفسهم والمجتمع.

ومما يجدر بنا ذكره بهذا الصدد، قضية المنحة الجزافية التي يتقاضاها أفراد هذه الفئة، وقبل الحديث عن رفع قيمتها نتحدث عما تشهده من توقف في عمليات التسجيل والاستفادة منها، مما جعلها حلم القاصي والداني ممن يحتاجون إليها ويتطلعون إلى فرج قريب.

ومن هذا المنطلق، صار هذا الأمر يشكل مطلبا ملحا وجب الوقوف عليه وأخذه بعين الاعتبار.

إذ إن عدم استفادتهم من المنحة المقدرة بـ 3000 دج شهريا، وانعدام التغطية الصحية أثر بشكل كبير على

حياتهم اليومية، خاصة منهم أصحاب الأمراض المزمنة الذين يدفعون تكاليف العلاج والدواء وكذا التحاليل الطبية على حسابهم الخاص وبمساعدة المحسنين، ومما زاد الطين بلة والمشكل تعقيدا، أن مصالحكم تشترط على المعنيين الاستفادة من المنحة، السالفة الذكر، كي تقوم بتأمينهم والاستفادة من التغطية الاجتماعية وتعويض الدواء ببطاقة الشفاء، الأمر الذي أرهق جيوبهم المرهقة أصلا.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن مصالحكم، بمختلف الولايات، تستقبل يوميا العشرات من الطلبات للاستفادة من منحة التضامن الجزافي التي يستفيد منها أصحاب الأمراض المزمنة وفئة ذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص المسنين الأكبر من 60 سنة، والأرامل والمطلقات المتكفلات بأطفال، ولنأخذ نموذج ولاية برج بوعريريج، التي وقفنا بها على أكثر من 2300 ملف قيد الانتظار، باعتبار أن عملية الاستفادة متوقفة منذ 2019..

السيد الرئيس: واصل، واصل.

السيد مراد لكحل: السؤال المطروح، ما هي مخططاتكم التي تسعون لتجسيدها بخصوص هذه الفئة من المجتمع؟

وهل ستتكفل دائرتكم الوزارية بالملفات المودعة، خاصة منها أصحاب الأمراض المزمنة؟

وفي الختام، تقبلوا مني، سيدتي الوزيرة المحترمة، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيدة الوزيرة، فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل الشروع في الرد على سؤالكم الذي تفضلتم بطرحه، أتوجه إليكم، السيد عضو مجلس الأمة، بالشكر على اهتمامكم بشؤون قطاعنا الوزاري، وأتشرف بموافاتكم بالتوضيحات الآتية:

أولا، ورد في السؤال، خاصة على مستوى ولاية برج بوعريريج أن هناك توقفا في التسجيل بالنسبة للمنحة الجزافية، واشتراط المنحة للحصول على التغطية الاجتماعية.

أولا، أنا أدعوكم للتقدم للقطاع الوزاري للاطلاع على الإحصائيات الحقيقية وواقع المنحة الجزافية في ولاية برج بوعريريج.

أما بالنسبة لاشتراط المنحة للحصول على التغطية الاجتماعية، طبعا، هذا شرط ليس من مصالح قطاع التضامن الوطني ولكنه شرط قانوني، السيد المشرع، وسوف أقدم لكم المراسيم التنفيذية.

يعتبر جهاز المنحة الجزافية للتضامن (AFS) من بين أهم برامج الدعم الاجتماعي التي وضعتها الدولة، من أجل التكفل بالفئات الاجتماعية التي ليس لديها دخل وغير قادرة على العمل، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 94 –336 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 96 –353.

وفي هذا الإطار، يؤهل للاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن، الفئات المحددة، وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي المعدل والمتمم الآتي ذكرهم:

– رب العائلة، من دون دخل، الذي يكون عاجزا بدنيا عن العمل (وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 94 –336)؛

– المرأة ربة عائلة، من دون دخل، البالغة من العمر أقل من ستين سنة، (المرسوم التنفيذي رقم 96 –353)؛

– الأشخاص الذين يفوق سنهم 60 سنة وغير مسجلين بمؤسسة مختصة وليس لهم أي مورد (المرسوم التنفيذي رقم 96 –470)؛

– الأشخاص العاجزون المصابون بمرض عضال، البالغين أكثر من 18 سنة، الذين يعانون من أمراض مزمنة تسبب العجز أو الحاصلون على بطاقة الشخص المعاق وليس لديهم أي مورد مالي (المرسوم التنفيذي رقم 96 –470)؛

– العائلات التي تتكفل بشخص أو عدة أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وليس لديهم أي مورد والحاصلون على بطاقة الشخص المعاق (المرسوم التنفيذي

رقم 96 –470)؛

– الشخص الذي يعيش بمفرده من دون عائلة ومن دون دخل والعاجز عن العمل (حسب القرار الوزاري المشترك، المحدد لكيفيات تنفيذ جهاز الدعم الموجه لصالح الفئات من دون دخل).

وفي ذات الشأن، فإن التغطية الاجتماعية مضمونة للمستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن، كما حددتها أحكام المرسوم رقم 85 –34.

ومن جهة أخرى، وفي إطار تطبيق أحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11 نوفمبر سنة 2019، تم تثمين مبلغ المنحة الجزافية للتضامن إلى 10 آلاف دج لفائدة الفئات التالية:

– الأشخاص من ذوي الإعاقة السمعية أو البصرية، دون دخل وبنسبة 100٪ البالغين من العمر 18 سنة على الأقل؛

– الأسر دون دخل، المتكفلة بشخص أو عدة أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة 100٪ ويقل سنهم عن 18 سنة، مهما كانت طبيعة الإعاقة.

– يجدر التذكير هنا، أن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الحاملين "بطاقة الشخص المعاق" البالغين أقل من 18 سنة، يُعدون قصّرا وهم تحت رعاية أسرهم، إلا أن الأسرة دون دخل المتكفلة بشخص أو عدة أشخاص من ذوي الإعاقة بنسبة 100٪، تستفيد من منحة مالية شهرية مقدرة بـ 10 آلاف دج عن كل شخص متكفل به ومعاق بنسبة 100٪.

– أما بالنسبة للأسر عديمة الدخل، المتكفلة بشخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، بنسبة أقل من 100٪، فتستفيد من المنحة الجزافية للتضامن بالإضافة إلى التغطية الاجتماعية.

وبالنسبة لولاية برج بوعريريج، فإن جهاز المنحة الجزافية للتضامن، يسير بصفة عادية وبطلبات جديدة سنويا، تقتضي إجراءات قانونية للاستفادة، أهمها توفر الشروط السالف ذكرها، بالإضافة إلى معالجة الملفات عبر نظام معلوماتي مدمج، يسمح باستهداف الفئات المستحقة والمؤهلة للاستفادة.

– فضلا عن سنوية الميزانية، مع حرصنا على التكفل بالجانب الاجتماعي ومباشرة التحقيقات الاجتماعية عبر الخلايا الجوارية التابعة للقطاع البالغ عددها 276 على المستوى الوطني.

وفي الأخير، سنعمل سويا، من أجل تلبية انشغالات وتطلعات هذه الفئة المتكفل بها، في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة، الكلمة إلى السيد مراد لكحل، إذا فيه تعقيب، "قلل ودلل".

السيد مراد لكحل: شكرا سيدي الرئيس، أنا دائما آخر من يطرح السؤال الشفوي وتقول لي "قلل ودلل"، أرجو أن تمنحني الوقت الكافي للرد وسأقتضب وسأختصر قدر المستطاع.

أولا، أوجه الشكر الجزيل إلى السيدة الوزيرة المحترمة، القائمة على شؤون هذا القطاع، ومن باب الاعتراف أنه في ولاية برج بوعريرج، قطاعكم والمؤسسات التابعة لقطاعكم، نثني عليها كثيرا وقد حسّنت صورة القطاع وصورة الدولة الجزائرية بكل فخر واعتزاز.

بالنسبة لهذه المسألة، والمقصود من سؤالي، ضرورة تسريع عملية تفعيل الملفات وتحيينها؛ والإجراءات التي تقومون بها، التراكمية هذه ليست في صالح المرضى.

وبالعودة إلى لغة الأرقام، إلى غاية الأمس، على الساعة الواحدة بعد الزوال كان عدد المودعين للملفات في الأمراض المزمنة 1172 ملفا، العائلات بها 91، المعوقون والمكفوفون 261، ربات العائلة 410، نأتي، كرونولوجيا، على عملية التسجيل، في شهر سبتمبر، أودع 47 ملفا، أكتوبر 98 ملفا، نوفمبر 73 ملفا، ديسمبر 24 ملفا، لذلك نرجو تسريع وتيرة تسوية هذه الملفات، لأن المرضى وذوي الاحتياجات الخاصة.. يستلزم منا أن نسرّع الوتيرة وليس في صالحهم، باعتبارهم أصحاب أمراض مزمنة.

بالنسبة لبطاقة الشفاء وقد أجبت على ذلك مشكورة، أرجو ألا تربط بالمنحة الجزافية، خاصة لذوي الأمراض المزمنة.

كما أناشدك ومنك أناشد الوزير الأول والسيد رئيس الجمهورية المحترم، أن ترفع قيمة المنحة الجزافية (ثلاثة آلاف دينار)،هومبلغ يسير جدا في حق المعاقين وذوي الأمراض المزمنة،

والسيد الرئيس، بارك الله فيه، بشجاعة أفرح المدمجين وأفرح البطالين بمنحة البطالة، وتعهد بأن يرعى في تعهداته ذوي الاحتياجات الخاصة.

ودعيني أتلو على مسمعك تعهد الرئيس المحترم، السيد رئيس الجمهورية، رقم 43 قال فيه: "تعزيز آليات التضامن الوطني، عن طريق دعم التكفل بالفئات الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة".

وأقتبس من كلام السيد رئيس الجمهورية، الذي دعاكم وقال لكم "أحموا أنفسكم بضعفائكم"، وهذا اقتباس من حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم): "إنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم"، سعيا من السيد رئيس الجمهورية، إلى ترسيخ الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية.

وأنا أحب أن أسميهم ذوي الاحتياجات الخاصة، صحيح، هم ذوو همم، ولكن ذوي الاحتياجات الخاصة، حتى نعطيهم الرعاية والمرافقة والكفالة التي تليق بهم.

وفي ختام تعقيبي، أشير أيضا - السيدة الوزيرة المحترمة - إلى ضرورة الحرص على الطلبات المتعلقة بالأعضاء الاصطناعية مبتوري الأيدي والأرجل، منذ سنوات، أودعوا الطلبات وينتظرون منكم النظر إليهم بعين الاعتبار.

أجدد شكري للسيد الرئيس، وللسيدات الوزيرات والزملاء الحاضرين وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة إلى السيدة الوزيرة، إذا فيه تعقيب.

السيدة وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة: فقط، سيدي الرئيس، أنا أجدد شكري للسيد العضو، وأجدد دعوتي لحضوره للقطاع، للاطلاع على شروط الاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن والتي أقرها المشرع الجزائري.

أثير انتباهه فقط، أن الملفات المودعة لا تعني ملفات مقبولة، وبالتالي، الملفات المودعة لا تكون معيار إحصاء للملفات المقبولة على مستوى اللجان الطبية للحصول على المنحة الجزافية للتضامن.

نحن معك لتسريع وتيرة دراسة الملفات المودعة، من أجل ضبطها ومن أجل قبولها وتمرّ على اللجان الطبية في وقتها.

أنا أضم صوتي إلى صوتك، فيما يخص تعزيز آليات التضامن الوطني بالنسبة لالتزام السيد الرئيس، وأقول لكم إن السيد رئيس الجمهورية، جسّد هذا الالتزام في القانون الأسمى للبلاد، لأول مرة بالنسبة لحماية ذوي الاحتياجات الخاصة، في دستور 2020 والمدرسة العليا لتكوين أساتذة الصم والبكم خير دليل على اهتمام السيد الرئيس بهذه الفئة.

سنعمل، إن شاء الله، سويا على مرافقتها، من أجل استقلاليتها الاقتصادية والمالية، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة الوزيرة؛ في نهاية أعمالنا، بدوري، أشكر أعضاء الحكومة وأعضاء مجلس الأمة على مناقشة هذه المواضيع الهامة، وبصفة خاصة في الميدان الاجتماعي والثقافي، لأن سياستنا مبنية أساسا على الاكتفاء الذاتي للشعب الجزائري من الجانب الاجتماعي وهذا منذ نوفمبر، ونحن فخورون بذلك.

مرة أخرى، شكرا، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الثالثة والعشرين بعد منتصف النهار

محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 5 جمادى الثانية 1444
الموافق 29 ديسمبر 2022

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد وزير الصناعة؛
- السيد وزير النقل؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيدة والسادة الوزراء، كما أرحب بالطاقم المرافق لأعضاء الحكومة، وأرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، ونرحب أيضا بأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم طرح أسئلة شفوية؛ وطبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 – 12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، مباشرة، أحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم باري، وسؤاله الشفوي في قطاع الفلاحة، فليتفضل مشكورا.

مدة السؤال هي 3 دقائق.

السيد بلقاسم باري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية المحترم،

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي، التالي نصه:

مما لا شك فيه أن الزراعة تعد من أهم النشاطات التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي؛ إن ما جاء مؤخرا في الجريدة الرسمية، بإنشاء محيطات للاستصلاح على مستوى الولايات، تحت إشراف مديريات الفلاحة، وبالتنسيق مع الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، يعتبر خطوة جد هامة في إنشاء محيطات فلاحية كبرى، من شأنها استقطاب رؤوس الأموال وتوطين مشاريع استثمارية ضخمة تسهم في تنويع سلة المنتجات الفلاحية وكذا ترقية الصناعة الغذائية.

السيد الوزير،

تعد ولاية أولاد جلال قطبا فلاحيا ورعويا بامتياز، تحتوي على محيطات فلاحية، لا تزال عالقة لحد اليوم، ولقد وقفت اللجنة الوزارية التي أوفدتموها إلى الولاية مؤخرا على كل المشاكل والعراقيل التي يعاني منها القطاع، ونحن في

انتظار قرارات من شأنها النهوض بهذا القطاع.

سيدي الوزير المحترم،

1 – متى يتم تفعيل المحيطات الفلاحية السالفة الذكر وتمكين المستثمرين من مزاولة نشاطاتهم؟

2 – متى يتخلص الفلاح في ولاية أولاد جلال من عناء مادة المازوت، علما أنه تم إحصاء 1753 مستثمرة لم تصلها الكهرباء الفلاحية إلى حد اليوم؟!

3 – ما مصير ملفات عقود الامتياز للأراضي الفلاحية، على مستوى ولاية أولاد جلال والتي هي عالقة كذلك ولم يتم دراسة أي ملف منذ سنة 2014؟

شكرا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم باري؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

مدة الإجابة هي 6 دقائق.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بشكري الجزيل إلى السيد بلقاسم باري، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه والمتعلق بوضعية المحيطات الفلاحية لولاية أولاد جلال، والتي لم يدخل عدد منها في حالة نشاط فعلي بسبب بعض العوائق.

وللإجابة على انشغالكم المطروح، يشرفني إفادتكم بالمعلومات التالية:

في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وفقا للمنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2011، وكذا المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ في 14 ديسمبر 2017، صادقت اللجنة الولائية لتوجيه التنمية الفلاحية والريفية على استصلاح 36 محيطا فلاحيا عن طريق الامتياز بولاية أولاد جلال، منها 30 محيطا موجهة للاستثمار لفئة الشباب، أقل من 10 هكتار، المساحة محددة، و6 محيطات موجهة لفئة المستثمرين الكبار.

حيث تم إظهار المنفعة لـ 13 محيطا، بمساحة إجمالية تقدر بـ 12577 هكتارا، لفائدة 891 مستفيدا، منها 857 مستفيدا من فئة الشباب، لمساحة تقدر بـ 2802 هكتارا و34 مستفيدا من فئة المستثمرين الكبار لمساحة تقدر بـ 1175 هكتارا، والتي تمت المصادقة على دراسة الجدوى التقنية والاقتصادية المنجزة من طرف المكتب الوطني للدراسات والتنمية الريفية (BNEDER)، غير أن بعض هذه المحيطات الجديدة الموجهة للاستثمار لفئة الشباب لم تدخل حيز الاستغلال الفعلي من طرف أصحاب الامتياز الفلاحي للأسباب التالية:

– إفتقارها للمنشآت القاعدية المتمثلة في المسالك الفلاحية والمناقب والربط بالطاقة الكهربائية، ما عدا محيطي الامتياز لخرس 1 ولخرس 2 ببلدية رأس الميعاد، اللذين استفادا من منقبين موصلين بالطاقة الكهربائية.

– الانتهاكات غير الشرعية والفوضوية داخل بعض المحيطات، من طرف أشخاص غرباء، مما تعذر تنصيب المستفيدين المؤهلين في قطعهم الفلاحية، لاسيما محيطي النويدرات ولوزن ببلدية الدوسن.

أما المحيطات الموجهة للاستثمار الكبير المذكور أعلاه، لاسيما المادة الرابعة من المنشور الوزاري المشترك رقم 1839، النقطة الرابعة منه والتي تنص على أنه "بمجرد إعداد مقرر التأهيل للامتياز، يجب على المستفيد أن يقيم في المكان والشروع في الأشغال المتفق عليها، طبقا لدفتر الشروط، وفق الدراسة التقنية، وبناء على هذه الأشغال، يباشر الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA) إجراء ترسيم الامتياز".

وفي هذا الخصوص، باشرت مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، رفقة مصالح القسم الفرعي الفلاحي لدائرة سيدي خالد، بالمعاينات الميدانية للقطع الممنوحة للمستثمرين، للوقوف على ما تم إنجازه من تجسيده، حيث تم كذلك تسوية الأراضي الفلاحية وترسيم معالم القطعة بإنجاز خنادق على كامل حدود القطعة لاستغلالها في غراسة أشجار مصدات الرياح، من قبل مستثمرين اثنين (2) فقط، على مستوى ذلك المشروع بمحيط ذراع الرقي، بمساحة حوالي 50 هكتارا فقط لكل محيط.

أما فيما يتعلق بحصيلة عملية الاستصلاح، في إطار

القانون رقم 83 –18 المؤرخ في 13 أوت 1983 بولاية أولاد جلال، فإن الوضعية مبينة كما يلي:

– عدد المستفيدين: 4157 مستفيدا.

– المساحة الممنوحة: 20044 هكتارا.

– عدد قرارات رفع شروط الفسخ الممضاة: 1024، لمساحة 4457 هكتارا و33 حالة في انتظار إمضاء قراراتهم.

كما تعلمون، أنه تم إيفاد لجنة وزارية رفيعة المستوى إلى ولاية أولاد جلال، برئاسة المدير العام للإنتاج الفلاحي، بتاريخ 26 نوفمبر 2022، وذلك تلبية للطلب المقدم من طرف السادة نواب الولاية، من أجل النظر في وضعية الفلاحة بمختلف شعبها، لاسيما فيما يتعلق بالعقار الفلاحي، واقتراح حلول ملائمة لتسوية وضعية المستثمرين الفلاحيين، لتمكينهم من مباشرة أعمالهم في أحسن الظروف؛ حيث خلصت اللجنة إلى جملة من الاقتراحات من طرف السلطات المحلية، من شأنها النهوض بالإنتاج الفلاحي، على مستوى الولاية في مختلف الفروع، نظرا للإمكانات الكبيرة التي تزخر بها، ومن بينها التكفل بملف العقار الفلاحي، من خلال إعادة تنظيم المحيطات الفلاحية وتوسيعها، وأخذ التدابير اللازمة لتسويتها، منها فك العزلة وحفر الآبار والكهرباء.

تلكم، هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها في هذا الموضوع، أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد بلقاسم باري، إن كان له تعقيب.

السيد بلقاسم باري: شكرا سيدي الوزير على الإجابة الوافية.

سيدي الوزير،

هناك ملاحظة فقط، فيما يخص المحميات التابعة للمحافظة السامية للسهوب (HCDS)، والتي تتربع على مساحات شاسعة، وأذكر منها على سبيل المثال: محمية ببلدية رأس الميعاد، تتربع على مساحة 5000 هكتار، وهي أرض فلاحية خصبة، تركت عرضة للتصحر، لم يستفد منها لا الموال ولا الفلاح، لذا نرجو من سيادتكم اتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة لتحويلها إلى مديرية الفلاحة بأولاد جلال لإنشاء محيط فلاحي لشباب المنطقة.

شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بلقاسم باري؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: شكرا للسيد العضو، أنا أثمن اقتراح تحويل المناطق المحمية تحت وصاية الهيئة المكلفة بتسيير المناطق الرعوية والمناطق السهبية، إن شاء الله، سنأخذ بعين الاعتبار الاقتراح الذي قدمتموه، وسننطلق، إن شاء الله، في هذا الملف، بالنسبة لاقتراحكم، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة الآن للسيد عبد الرحمان قنشوبة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا رسول الله.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية المحترم.

تعد ولاية الجلفة من أكبر الولايات، من حيث التعداد السكاني، حيث يفوق العدد الإجمالي للسكان 1.400.000 نسمة، مما يترتب عليه استهلاك واسع لمختلف المواد الغذائية، والجدير بالذكر في هذه الحالة ندرة مادة الفرينة في بعض الدوائر، مما يترتب عنه نقص مادة الخبز، خاصة في الدوائر التي تقع شمال الولاية، حيث إن كمية الحبوب اليومية الموزعة من طرف تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالجلفة تقدر بـ 5800 قنطار من القمح اللين، و900 قنطار من القمح الصلب، ليكون الناتج حوالي 4800 قنطار من مادة الفرينة، و720 قنطارا من مادة السميد، وهي كمية غير كافية لتلبية احتياجات المواطنين من هذه المادة الأساسية، وتوجد عبر تراب الولاية 7 مطاحن جاهزة لإنتاج مادتي السميد والفرينة، لكنها لا تزود بالمادة الأولية من الحبوب من طرف تعاونية الحبوب بالولاية.

لذا فقد أصبح ضروريا إعطاء إشارة الانطلاق للمطاحن المتوقفة بالولاية وإمدادها بالمادة الأولية من القمح الصلب

والقمح اللين، ومنح الولاية كمية إضافية من الحبوب ولو بنسبة ضئيلة، من أجل القضاء على الأزمة التي تعيشها الولاية، حيث هناك ولايات تمتلك عددا كبيرا من المطاحن وتقتني كميات كبيرة من الحبوب، مع العلم أنها أقل كثافة سكانية من ولاية الجلفة.

سؤالي هو:

– ما هي الإجراءات المتخذة من أجل منح الاعتماد للمطاحن المتوقفة وإمدادها بالمادة الأولية من القمح الصلب والقمح اللين بولاية الجلفة لحل هذا المشكل؟

شكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان قنشوبة؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أتقدم بشكري الجزيل إلى السيد عبد الرحمان قنشوبة، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه، والمتعلق بالإجراءات المتخذة من أجل منح الاعتماد للمطاحن المتوقفة وتموينها بالقمح المدعم بنوعيه، بولاية الجلفة.

وهو موضوع هام جدا، وللإجابة على انشغالكم المطروح، يشرفني إفادتكم بالمعلومات التالية:

تخضع عملية تموين المطاحن بمادة القمح المدعم، إلى عدة إجراءات تنظيمية، يتم تحديدها من طرف السلطات العمومية وذلك وفقا لقرارات المجالس الوزارية المشتركة المنعقدة في 29 نوفمبر 2015 و12 أبريل 2017، والتي تقضي بضرورة تجميد كميات القمح التي يسلمها الديوان الجزائري المهني للحبوب للوحدات الجديدة المنشأة والتي هي ليست في حيز الخدمة.

كما أن برمجة أي حصة تموين من القمح المدعم لفائدة المطاحن الجديدة أو أي توسعة للقدرة الإنتاجية للمطاحن في حالة نشاط، تخضع لقرارات السلطة العمومية، طبقا للأحكام والقوانين المعمول بها، وذلك لما لها من أثر على ميزانية الدولة والدعم لهذه الشعبة الهامة جدا، وغلاف الدعم المتعلق بالفارق بين سعر التكلفة الحقيقي وسعر بيع القمح لفائدة وحدات التحويل.

ويقدر عدد المطاحن على المستوى الوطني بـ 432 مطحنة، منها ثمان (8) مطاحن على مستوى ولاية الجلفة، تزود من طرف الديوان الجزائري المهني للحبوب بحصة يومية من القمح اللين والصلب تقدر بـ 6940 قنطارا من القمح، بالإضافة إلى تموينها عبر 42 مطحنة متواجدة على مستوى الولايات المجاورة، وهي: الأغواط، المسيلة، المدية وتيارت.

وعليه، فإن تحديد وتخصيص حصص مادة القمح المدعم للمطاحن، ليست من صلاحيات قطاعنا الوزاري فقط، بل تخص كذلك القطاعات الأخرى المعنية.

تلكم، هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها في هذا الموضوع، أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد عبد الرحمان قنشوبة، إن كان له تعقيب.

السيد عبد الرحمان قنشوبة: شكرا سيدي الرئيس.

يبدو أنني سأتعب وأتعبكم بالتفكير بأن ولاية الجلفة تعاني من قضية (La mise à niveau).

لقد تكلمت، سيدي الوزير المحترم، وقلت إن الجلفة فيها 8 مطاحن، الجلفة فيها أكثر من مليون وأربعمائة أو ما يقارب مليونا وستمائة ألف ساكن، هناك ولايات لم تصل إلى 700000 ساكن ولها ما يقارب 15، 16 أو حتى 20 مطحنة، وقلتم أيضا إن الصلاحيات تتعلق بالسلطات العليا، هنالك صلاحيات وهنالك قوانين ولكن هنا ما هي المعايير المعتمدة؟ فإذا كانت المعايير المعتمدة هنا هي الكثافة السكانية، فهذه المطاحن لا تكفينا، وهناك أربع مطاحن تم غلقها سنة 2017 بتعليمة صادرة في نوفمبر 2017، وتعلمون في 2017 من كان يسيّر وليس علينا الدخول في التفاصيل! فالذي كان يسيّر في سنة 2017 نسميه الجزائر القديمة، لكن نحن الآن في الجزائر الجديدة، هؤلاء الناس الذين لهم أربع مطاحن هم أناس استثمروا أموالا وعليهم التزامات مالية وهذا يسمى بخراب البيوت، نحن نخرب

بيوت الناس التي تستثمر، أغلقت له سنة 2017 لسبب ما، سنعيد فتحه لاحتياجات الولاية الآن وفي هذه الساعة، ولاية الجلفة في حاجة إلى هذه المادة في حاجة إلى مطاحن أخرى، يا جماعة "الرحمة على والديكم"، لا يأتي إلى هنا أحد الوزراء – مع احترامي الكامل للوزراء – ويقول لي ليس من صلاحياتي! إذن صلاحيات من؟! لمن هذه الصلاحيات؟ حتى نفتح أو نعمل أو نقضي هذه الحوائج!

هنالك أمر آخر، يمكن تشغيل هذه المطاحن، فهؤلاء الناس لديهم مطاحن ولا تستغل، يمكن أن ننقص حصة الولايات بنسبة 5٪ ونمدها بمادة القمح الصلب واللين، هنالك أيضا حلول أخرى في إطار الاستثمار، هؤلاء الناس الذين لديهم مطاحن تمنح لهم مساحات في إطار الامتياز والاستثمار.. نمنح لهم مساحات لزراعة الحبوب وتمكينهم فيما بعد من استعمالها واستغلالها في مطاحنهم، لكن أن تبقى الأمور على حالها فهذا ليس مقبولا، نحن في ولاية الجلفة.. أنا أقولها وأعيدها وأكررها وسأظل أكررها حتى أتم عهدة الست سنوات، التي تم انتخابي من أجلها، ولاية الجلفة في الكثير من القطاعات، وإن شاء الله، ستأتي المناسبات، لدينا مشكل (La mise à niveau) نحن لا نعامل مثل باقي الولايات الأخرى ونحن لا نقبل بهذا الوضع!

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان قنشوبة؛ فيما يخص المقارنة مع الولايات الأخرى، فيها بعض... فكل ولاية لها معطياتها، يجب ألا نقارن ونقول: لماذا هذه الولاية ليست مثل هذه الولاية؟ فنظرتنا وطنية وليست ولائية!

الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: شكرا سيدي الرئيس.

السيد العضو المحترم، سأعطيك بعض المعلومات فقط، ويمكن أن تكون على علم بها، تدخّل الدولة، فيما يخص الدعم بالنسبة لشعبة الحبوب، يكون في جانب الاستهلاك فقط؛ والفرق بين أسعار إنتاج الحبوب واستيرادها وتوفيرها في السوق الوطنية، وتغطية كافة احتياجات المستهلكين والمواطنين خلال السنوات الماضية وصل إلى حوالي 375 مليار دينار جزائري، هذا فيما يخص الدعم المباشر للمستهلكين، والفرق بين شراء القمح وتزويده على مستوى المطاحن التي تشتغل بصفة اقتصادية في هذه الشعبة وبيع هذه المادة الأولية، سواء كان القمح الصلب أو اللين بـ 1280 دينار جزائري وهو ما يساوي حوالي 80٪ من دعم الدولة ومقرر من طرف السلطات العمومية لتوفيره في السوق الوطني بصفة عامة.

بالنسبة للمطاحن المؤهلة لإنتاج الفرينة أو السميد التي تفتقد إلى المادة الأولية، صحيح، هذه المطاحن هي منذ سنوات لا تنتج، على سبيل المثال: لنا في بعض الولايات –حقيقة– وطبقا للإحصائيات التي لدينا هناك ولاية واحدة فقط التي بها 18 مطحنة والتي تغطي الاحتياجات، ليس فقط لمواطني تلك الولاية، بل، بين قوسين، تصدر الإنتاج على مستوى الولايات المجاورة، بمعنى أن هناك نظاما موجها طبقا لبرنامج الحكومة، وليس كما ذكرتم أن القطاع ليس مهتما بهذه القضية وإنما هو اندماج عدة قطاعات، لا نتخلى عن المسؤولية، لكن، حقيقة، هناك قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، وقطاع الإحصائيات، كما تفضلتم، بعدد السكان، هناك كذلك السلطات المحلية ومصالح الأمن كذلك، وسأعطيك مثالا، لماذا سيكون هناك تدخل مصالح الأمن؟ إنه موضوع هام وهام جدا، بالنسبة للقمح اللين، ولتكن على علم، وحتى لا نقول الأغلبية، لكن الكمية الكبيرة من القمح اللين، سواء كانت إنتاجا وطنيا أم مستوردا، الكمية الكبرى توجه إلى الأغذية الحيوانية وهذا ممنوع قطعا بالنسبة للقانون، ويدخل في قانون محاربة المضاربة والاحتكار المؤرخ في سنة 2020، والآن نحن نسعى، إن شاء الله، من أجل أن تكون كامل الكمية من القمح اللين داخلة في إنتاج مادة الفرينة فقط وموجهة إلى الاستهلاك البشري.

ثانيا، وبهذا أختم الكلمة، فيما يخص مسألة الرقمنة؛ نحن الآن انطلقنا في مرحلة رقمنة كل القطاع وكل المخازن، سواء على مستوى الديوان الوطني للحبوب أو الديوان الجزائري المهني للحبوب، وكذلك على مستوى المنتجين الخواص، وإن شاء الله، ستكون لنا في سنة 2023، نظرة دقيقة على كل المخازن وكل الكميات المخزنة والتي تتوفر في السوق الوطني، وعندما تكون لدينا إحصائيات بالتدقيق سننطلق، إن شاء الله، في إعادة النظر فيما يخص تغطية احتياجات كامل الولاية.

شكرا لكم على هذا الانشغال، فهو موضوع هام جدا،

سنوليه، إن شاء الله، كل الأهمية في هذا المجال، وأشكركم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد عبد القادر شنيني، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي الرئيس المحترم،
السيدة والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.
الموضوع: سؤال شفوي إلى معالي وزير الفلاحة والتنمية الريفية.
سيدي الوزير،
كلما حلت أزمة في العالم إلا وتصدت لها الدول، حسب طاقتها، بعد جائحة كورونا، يشهد العالم أزمة غذائية حادة، ناتجة عن ندرة الحبوب، أفرزتها الحرب الجارية في أوروبا.
سيدي الوزير،
نحن في الجزائر وفي ظل السياسة الرشيدة أنتجنا ما يفوق 70٪ من احتياجاتنا من القمح، رقم يستحق التنويه، لكن يبقى غير كاف لتغطية حاجياتنا مع تغيرات المناخ مثلما شهدته شبه القارة الهندية في مقاطعة البنجاب الذي أدى إلى شح أكثر في الأسواق وارتفعت الأسعار وزكى التبعية للدول المنتجة للحبوب.
معالي الوزير،
الجزائر حباها الله بمساحة 2381000 كلم²، منها أكثر من 30 مليون هكتار صالحة للزراعة.
هل فكرتم في ترقية زراعة القمح والخلاص من التبعية الغذائية؟
ولكم فائق الشكر والتقدير والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، مرة أخرى.
في البداية، أتقدم بشكري الجزيل إلى السيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة، على السؤال الذي تفضل بطرحه، والمتعلق بترقية زراعة القمح والتخلص من التبعية الغذائية.
وللإجابة على انشغالكم المطروح، يشرفني إفادتكم بالمعلومات التالية:
يعد قطاع الفلاحة، قطاعا اقتصاديا واجتماعيا بامتياز، حيث أصبح يساهم اليوم –وكما ذكرنا سابقا– بأكثر من 14.4٪ من الناتج الداخلي الوطني الخام، وبنسبة تغطية الاحتياجات الغذائية (المتوفرة) من الإنتاج الوطني بصفة عامة بحوالي 75٪.
تمثل شعبة الحبوب إحدى أهم الحلقات الاستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي في بلادنا، حيث تحتل مكانة كبيرة في النمط الغذائي للمواطنين، كما تشغّل الشعبة، حسب آخر التقديرات، ما يقارب 450000 منصب شغل، يضاف إليها عدد المؤسسات الناشطة في قطاع تحويل الحبوب والمقدرة بـ 432 مطحنة.
يقدر كذلك عدد المستثمرات الفلاحية المخصصة لزراعة الحبوب في سنة 2022، ما يفوق عن 300000 مستثمرة فلاحية بمساحة تفوق 2.6 مليون هكتار، أي ما يعادل 31٪ من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة والمقدرة بـ 8.6 مليون هكتار، حيث تم إنتاج ما يفوق 40 مليون قنطار في موسم 2021 /2022.
هذه المؤشرات جعلت السلطات العليا، وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية، يولي أهمية بالغة لشعبة الحبوب وتطويرها، إذ تندرج حاليا ضمن الاهتمامات القصوى إذ ترمي التوجهات، على وجه العموم، إلى تحقيق جميع المبادرات والإجراءات بين مختلف القطاعات المعنية، بما فيها قطاعات: الطاقة والمناجم، الري، الصناعة، الجماعات المحلية، التعليم العالي، والتكوين المهني، في إطار التنسيق الحكومي، ومختلف الهيئات والمؤسسات إلى تنفيذ الاستراتيجية الجديدة وتطبيقها ميدانيا، بهدف

التثمين الأحسن، الذي يرمي إلى رفع المساحات المؤهلة، الاستغلال الأمثل والعقلاني للمياه (الرش أو السقي المحوري) ورفع المردود.

وفي هذا الصدد، قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية باتخاذ سلسلة من الإجراءات والتي من شأنها أن تسمح لبلادنا بتغطية حاجياتها الوطنية على المدى المتوسط، حيث قام أكثر من خمسين (50) خبيرا من جامعيين، باحثين، معاهد، خواص، مهنيي شعبة الحبوب ورجال الميدان بوضع مخطط عملي يخص هذه الشعبة الاستراتيجية، بعد تحليل دقيق للوضع والقدرات ووضع الوسائل الضرورية للفترة التي تمتد إلى آفاق 2025 /2030 /2035.

وبالتالي، يجب أن يؤدي هذا المخطط الطموح إلى تنمية حقيقية ومكثفة ضمن رؤيا الجزائر الجديدة، كما أقرها السيد رئيس الجمهورية.

إن الأهداف المسطرة في المخطط الاستعجالي للنهوض بشعبة الحبوب يرتبط بشكل أساسي بالإجراءات التالية:

1 – رفع سعر شراء الحبوب، حيث وفي ظل الظروف الجيوسياسية –كما ذكرتم، السيد العضو المحترم– التي أثرت على نظام التموين للسوق العالمي وارتفاع تكاليف أسعار المدخلات الفلاحية؛ وتم ذلك طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية.

2 – مراجعة وتعزيز آليات الدعم، في ظل أسعار الأسمدة، تم رفع نسبة دعم الأسمدة إلى 50٪ عوض 20٪ سابقا، وذلك استجابة لمتطلبات الفلاحين وضرورة رفع الإنتاج الوطني.

3 – في ظل التغيرات المناخية وشح الأمطار، تم، بالتنسيق مع قطاع الموارد المائية، وضع آلية من أجل تسهيل الحصول على رخص حفر الآبار على المستوى الولائي، حيث تم حفر أكثر من 6500 بئر منذ بداية العملية.

4 – إنشاء بنك للبذور، حيث تم تدشين بنك للبذور في 11 أوت 2022، من طرف السيد الوزير الأول، والذي نسعى من خلاله إلى تعزيز جهاز حماية وتثمين الموارد والأصناف النباتية المحلية واستعمال البذور المصادق.

5 – فيما يخص تعزيز المكننة، تم وضع نظام يسمح باستيراد العتاد الفلاحي المستعمل والمجدد وهذا لتعزيز المكننة وزيادة المردود وهذا في قانون المالية 2023.

6 – تحديد موقع قدرات الإنتاج للمستثمرات الفلاحية ومختلف المؤهلات (استعمال الدرون، صور الأقمار الصناعية)، حيث انطلقنا فعليا في هذا الموسم في تنفيذ عملية رصد زراعة المحاصيل الاستراتيجية (الحبوب والبقول) من خلال الرقمنة والتحديد الجغرافي للمستثمرات الفلاحية والتي يشرف عليها المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية، بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة العمران.

السيد الرئيس: تفضل، واصل.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: أستسمحك –السيد الرئيس– على الإطالة، نظرا لأهمية الموضوع، وأشكرك جزيل الشكر.

7 – إعادة توجيه مخطط تطوير الزراعات الاستراتيجية للولايات، ووضع مخطط فلاحي (Plan de culture) للزراعات لكل ولاية؛ طبقا لعقود النجاعة التي أمضيت من طرف مديري المصالح الفلاحية في كل ولاية.

8 – فيما يخص عملية رفع مستوى جمع الحبوب، تم إدراج المادة 30 في قانون المالية التكميلي لسنة 2022، والتي تلزم منتجي الحبوب بالدفع الإجمالي لمحاصيلهم للديوان الجزائري المهني للحبوب.

9 – فيما يخص النقل والتخزين، ومن أجل تعزيز أسطول النقل التابع للديوان الوطني للحبوب، تم التصديق على سلم النقل الجديد في 19 جوان 2022، مما سمح بزيادة تعبئة الشاحنات وتحسين عملية جمع ونقل الحبوب، حيث تم الإمضاء على اتفاقية مع مؤسسة عمومية (LOGITRANS) كان هذا الوضع مجمدا منذ 2008.

10 – زيادة المساحة المخصصة للحبوب، حيث نهدف إلى زيادة المساحة المسقية بـ 1 مليون هكتار في الجنوب الكبير، عن طريق الامتياز في آفاق 2025 إلى 2030، ولقد بدأنا بالفعل في تسريع وتيرة التوزيع بشطر أول قدره 134000 هكتار في العام الماضي، وشطر ثاني يقدر بـ 97000 هكتار والتي سيتم توزيعها في الأيام القليلة القادمة، إن شاء الله.

11 – زيادة المساحات المسقية (السقي التكميلي)، حيث تبلغ الإمكانيات الوطنية لمناطق الجنوب من المساحات المسقية حوالي 345000 هكتار، والتي نهدف إلى رفعها إلى 500000 هكتار في آفاق 2025، منها 200000 هكتار

بالسقي التكميلي و300000 هكتار بالسقي الكلي، على مستوى مناطق الجنوب.

12 – بالنسبة للعقار الفلاحي المستغل من دون سندات، وهي نقطة هامة جدا، منذ عقود من الزمن، يعني منذ عدة أجيال تستغل الأراضي من دون سند، تم الانطلاق في الإحصاء الميداني للمستغلين الفعليين بهدف تسوية وضعيتهم عبر تمكينهم من الحصول على عقود امتياز وهذا لغرض حمايتهم وإدماجهم في برامج تطوير المنتجات الفلاحية الاستراتيجية (الحصول على البذور والأسمدة...).

وفي هذا الصدد، تم الانتهاء من إعداد نص تنظيمي بين وزارة الفلاحة، وزارة المالية، وزارة الداخلية ووزارة الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية وهو في طور النشر، والمعنيين بالأمر، حوالي 13000 فلاح على مساحة 150000 هكتار.

13 – وضع حيز التطبيق الخريطة الشاملة لمناطق الإنتاج ذات القدرات، بمتوسط مردود لا يقل عن 35 قنطارا / هكتار بالنسبة للمناطق الشمالية والهضاب العليا و70 قنطارا/هكتار بالنسبة للجنوب.

14 – تم وضع نظام تعاقدي يربط الفلاحين بتعاونيات الحبوب والبقول الجافة، بمشاركة الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، والغرفة الوطنية للفلاحة، وهذا من أجل احترام المسار التقني وتتبع المنتوج.

15 – أخيرا، تنظيم ورشات ولقاءات تحسيسية، بالإضافة إلى القوافل المتنقلة على مستوى جميع الولايات من طرف المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي (INVA) بمشاركة مختلف المعاهد التقنية وخاصة معهد المحاصيل الكبرى والمعهد الوطني للأراضي والسقي وصرف المياه وكذا الغرف الفلاحية والشبكة التابعة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA).

بالفعل، إن هذه الإجراءات السالفة الذكر سمحت بتحقيق نتائج معتبرة خلال موسم 2022، سواء من ناحية الإنتاج أو بالنسبة لعملية الجمع، حيث حققت شعبة الحبوب في سنة 2022 زيادة في كمية الإنتاج بنسبة قدرها 48٪ مقارنة بكمية الإنتاج لسنة 2021، وهذا بسبب الظروف المناخية الملائمة، وتحسين التنظيم وارتفاع سعر شراء الحبوب من طرف تعاونيات الحبوب والبقول الجافة (CCLS) وبداية احترام المسار التقني، مما يستوجب منا بذل مزيد من الجهود لرفع التحديات ولنكون في مستوى الرهانات التي تنتظرنا جميعا وبعون من الله عز وجل.

تلكم، هي التوضيحات التي أردت إفادتكم بها، أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، واسمحوا لي على الإطالة، سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: لا عليه، فالموضوع هام، شكرا؛ الآن الكلمة للسيد عبد القادر شنيني، إن كان هناك تعقيب.

السيد عبد القادر شنيني: شكرا سيدي الرئيس.

نشكر معالي الوزير على هذه التوضيحات الهامة، ولا أحد ينكر، معالي الوزير، سعيكم للخروج بالبلاد إلى بر الأمان، غير أن ما لاحظناه، معالي الوزير، هذه الأيام أن عملية منح الأراضي معطلة ولما بحثنا عن السبب وجدنا أن (ONTA) الديوان المكلف بمنح الأراضي غير قادر، لأن الولاة يضعون له مكبحا، وأقولها لك بكل صراحة، هنا نتمنى منكم أن توضحوا لنا أكثر البند رقم 432 الخاص بمنح الأراضي.

الشيء المتفق عليه، معالي الوزير، أن رهان المستقبل هو الزراعة المسقية، سواء في الأراضي التي بها مياه سطحية أو مياه جوفية، ونتمنى منكم أن تركزوا أكثر على هذه النقطة ولن تجدها إلا في الهضاب أو الجنوب، لا يجب علينا أن نراهن على المناطق التي تنتج معدل 30 إلى 35 قنطارا في الهكتار، بل يجب علينا أن نراهن على المناطق التي تنتج 80 و90 قنطارا في الهكتار، هذا من جهة.

من جهة أخرى، نتمنى منكم، معالي الوزير، أن ترافقوا الشباب، فهذا القطاع هو الأكثر امتصاصا للبطالة، نتمنى منكم أن تتقربوا منهم أكثر وأن تساعدوهم ماديا.

هناك نقطة أخيرة، معالي الوزير، بالنسبة للتنازل، أنتم تساعدون المستثمر بنسبة 60٪ من قيمة العتاد، مبلغ مليون ومئتين للمتر في عملية حفر الآبار. أما بالنسبة لـ (APFA) فأنتم مقصرون في حقهم، فنحن نرى إذا كان الإنسان منتجا فعلينا أن نساعده وإذا لم يكن منتجا فهنا لديكم الحق، في إطار عملية التطهير لكم الخيار، إما تركه أو أن تسحب منه، كذلك بالنسبة للشرط الفاسخ، معالي الوزير، في الجنوب تطلبون نسبة 80 ٪ من الإنجاز، بينما في التل

تطلبون نسبة 40٪! معالي الوزير، أنتم تعرفون صعوبة المنطقة والجو والحرارة، والعكس هنا فالتعب يكون أقل، لذا نتمنى منكم أن تراجعوا هذا الشرط وأن تضع نسبة 40٪ للجميع، فالشرط الفاسخ إذا حقق نسبة 40٪ يكون بمقدوره البيع أو الاستغلال.

على كل حال نشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني، الكلمة الآن للسيد الوزير، من دون إطالة، تفضل.

السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية: شكرا للسيد الرئيس، نعم، من دون إطالة.

بالنسبة للحبوب، على كل حال، هناك تقارب تقني، وكما أظن، تقارب علمي، فبالنسبة للمردود، لدينا هدف، كما تفضل به رئيس الجمهورية، من خلال تعليماته، والمتمثل في 3 ملايين هكتار والمردود الإجمالي المتوسط هو 30 قنطارا في الهكتار، هذا هو الهدف، لكنّ هناك تصنيفا للأراضي، حسب القدرات، وقد لاحظنا هذا، وهذا الموضوع يمكننا أن نتكلم فيه كثيرا، لكن ولضيق الوقت سأعطيك مثالا، فنحن كانت لنا نظرة عن ولايات الشرق بأنها تنتج أكثر، فيما يخص الحبوب، ولأراضيها مردودية أكثر، لكن ما لاحظناه من خلال الإحصائيات الأخيرة أن هناك توازنا بين الشرق والغرب، وكلنا نعلم بأن الولايات الغربية يميزها الجفاف وشح الأمطار، والإحصائيات تعطي نظرة بالتدقيق عن وضعية إنتاج الحبوب، وإن شاء الله، سوف نقدم لكم كل الإحصائيات عن قريب، وقد أخذنا منها دروسا، فهي تعطيك نظرة بالتدقيق، نظرة جديدة بالنسبة للجزائر الجديدة وكذا تعليمات السيد رئيس الجمهورية.

فيما يخص المردود بالنسبة للشمال والجنوب، حقيقة لقد وضعنا حدا، 35 قنطارا في الهكتار على مستوى الشمال، هي نتائج إيجابية و70 قنطارا في الهكتار على مستوى ولايات الجنوب، وهو الحد الأدنى الذي يفتح المجال لهؤلاء الناس للاستمرار في هذا النشاط، رغم أن ذلك يتم في ظروف مناخية صعبة جدا كما يعلم الجميع.

سأضيف نقطة ثالثة وفقط، بالنسبة لقانون الحيازة، نحن لا نرى أي إشكال، ونحن نثمن اقتراح سيادتكم المحترمة، وإن شاء الله، سنخفض النسبة من 80٪ إلى 40٪، وهو الأمر الذي يجب أن نعمل عليه، إن شاء الله، من أجل أن نسهل الأمور لكل المنتجين ولكل الفلاحين، حتى يتسنى لنا تطوير هذا القطاع الهام جدا والذي ينتمي إلى الأمن الغذائي وكذلك الأمن بصفة عامة واستقرار الوطن.

شكرا على سؤالكم وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ قبل أن ننتقل إلى قطاع المالية، وقد انتهينا من قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، وبعد سماعي للأسئلة والأجوبة والمناقشة، نحن على أبواب المناقشة والمصادقة على نص قانون عضوي له أهمية كبيرة وهو القانون المنظم للعلاقات بين البرلمان والحكومة، ومن خلال هذا القانون سنصادق على النظام الداخلي للبرلمان بغرفتيه؛ وفي هذا الإطار، سنراجع الجلسات المتعلقة بالأسئلة الشفوية؛ مبدئيا، هناك حدثان هامان في الدورة البرلمانية العادية، أولهما مخطط عمل الحكومة، أي مجيء الحكومة إلى البرلمان لتقدم برنامجها "مخطط عملها" الخاص بتلك السنة، إضافة إلى الحدث الثاني الهام، ألا وهو المناقشة والمصادقة على قانون المالية (الميزانية السنوية)، ورقابتنا في هذا الجانب ليس من خلال الأسئلة الشفوية فقط، بل من خلال النشاطات البرلمانية أيضا، من خلال مراقبة ما صادقنا عليه من قانون المالية وبرنامج الحكومة، نقول إنه عندما عرض علينا المخطط، تم الاتفاق على عمل هذا وهذا...إلخ، فلِمَ لم يتم عمل هذا وهذا؟! ما هي أسباب ذلك؟ وندخل الأسئلة الشفوية في هذا الإطار، حتى نستفيد من كامل الأجوبة المتعلقة بهذه الأسئلة وحتى نتخذ قرارات بشأن ذلك، فالعضو يسأل والوزير يجيب، وفي الأخير نرى ما هي القرارات الواجب اتخاذها، فهذا هو دور مجلسنا.

أردت فقط أن أوجه لكم هذه الملاحظة بهذه المناسبة، لأنه مستقبلا وخلال الأيام القادمة، إن شاء الله، سيأتينا نص القانون المتعلق بالعلاقات مع البرلمان، والذي له كل الأهمية، ومن خلاله ستتم مراجعة القانون العضوي رقم 16 – 12 الذي نذكره خلال افتتاح كل جلسة.

ننتقل الآن إلى قطاع المالية، والكلمة للسيد علي طالبي، فليتفضل مشكورا.

السيد علي طالبي: شكرا سيدي الرئيس.
السيد الرئيس،
السيد وزير المالية،
السيدة والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.
سؤالي إلى السيد وزير المالية:
سيدي الوزير،
قفزت أسعار حديد البناء في السوق الوطنية إلى مستويات قياسية، بالرغم من تحقيق مصانع الإنتاج الوطنية الاكتفاء الذاتي من هذه المادة، حيث لامس سعر القنطار الواحد حدود 12000 دج، دون احتساب الرسوم، بعدما لم يكن يتجاوز سعره 6000 دينار جزائري، شهر جوان سنة 2020، كما ارتفع سعر الطن الواحد من مادة الزفت من 40000 دج شهر جوان 2020 إلى 92000 دج الآن، أي بنسبة جاوزت 100٪، ونفس الوضع بالنسبة للإطارات المطاطية الخاصة بالشاحنات والسيارات والتي بلغ ارتفاع أسعارها 100٪، وهذا على سبيل المثال، وليس على سبيل الحصر.

هذا الارتفاع في المواد الأساسية للمشاريع سبب مشاكل كبيرة للعديد من الشركات المقاولاتية، حيث أصبح يهددهم بالإفلاس، ويقف مانعا أمام خلق مناصب شغل جديدة في القطاع، وبات يشكل عائقا كبيرا أمام إتمام مشاريعهم، خاصة أنهم ملزمون باحترام آجال التسليم، حسبما تحدده العقود، أو دفع غرامات مالية، كما تهدد هذه الوضعية العديد من الورشات بالتوقف عن النشاط وغلق المشاريع وإحالة عشرات المقاولين نحو إشهار الإفلاس.

هذه الوضعية تجعل تسليم المشاريع في مواعيدها أمرا مستحيلا، رغم التزام العديد من الوزراء بتسليم هذه المشاريع نهاية السنة الجارية، والأولوية بالنسبة لنا أن المسؤول إذا أعطى كلمة فيجب أن تطبق.

السيد الوزير،
لماذا تأخرت الدولة لحد الآن في التدخل لاستدراك الوضع، من خلال السماح بتحيين أسعار المشاريع، وفق الواقع الجديد بملحق فوري للسوق، رغم أن إجراء مراجعة الأسعار المعمول به الآن لا يزال متأخرا بـ 18 شهرا، رغم أن هذه المراجعة لا تغطي التكاليف الحقيقية للمشاريع، إضافة إلى تماطل الإدارة (خاصة المراقب المالي) في دفع مستحقات هذه المراجعة، الأمر الذي لا يسمح للشركات والمقاولات باستعادة توازنها؟

وما هي الإجراءات التي يمكنكم اتخاذها من أجل، أولا، إنقاذ هذه الشركات، وبالتالي مواصلة إنجاز المشاريع، وثانيا، للمحافظة على مناصب الشغل الحالية وخلق أخرى جديدة؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي طالبي؛ الكلمة للسيد وزير المالية.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
الحضور الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد تفضلتم، سيدي المحترم، علي طالبي، بطرحكم للسؤال الشفوي بخصوص أسباب تأخر الدولة لاستدراك ارتفاع أسعار المواد الأساسية لإنجاز المشاريع، وذلك من خلال السماح بتحيين ومراجعة أسعار المشاريع وفق الواقع الجديد.

إجابة على ذلك، يشرفني أن أعرض عليكم ما يلي:

إن إجراءات التعامل مع تأثير تقلبات الأسعار، في إطار تنفيذ الصفقات العمومية، مكرس في الأحكام التي يتضمنها المرسوم الرئاسي رقم 15 – 247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

حيث إنه، في هذا السياق، يمكن إدراج بنود تنص على قابلية الأسعار للتحيين و /أو المراجعة في دفتر الشروط وفي الصفقة وذلك طبقا لنص المواد من 97 إلى 101 من المرسوم الرئاسي رقم 15 –247 المشار إليها سالفا.

تتم المراجعة استنادا إلى الأرقام الاستدلالية التي تم نشرها في الجريدة الرسمية وفي النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي، وفي كل نشرية أخرى مؤهلة لاستقبال

الإعلانات القانونية والرسمية وهذا طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة 103 من المرسوم الرئاسي رقم 15 –247 المشار إليها سالفا، حيث إن إعداد الأرقام الاستدلالية للأجور والمواد المستعملة في صيغ تحيين ومراجعة أسعار صفقات الأشغال لقطاع البناء والأشغال العمومية والري هي من اختصاص وزارة السكن والعمران والمدينة.

وتجدر الإشارة، إلى أن الصفقة العمومية هي عقد إداري، يقوم على مبدإ التوازن المالي؛ وفي هذا الإطار، يسمح التنظيم الساري المفعول بمعالجة أي اختلال معتبر لهذا التوازن الناتج عن أسباب استثنائية غير متوقعة وخارجة عن إرادة الطرفين، وذلك طبقا للمادتين 138 و151 من المرسوم الرئاسي رقم 15 –247 المذكور سابقا.

ومن جهة أخرى، ينبغي التذكير بأن آجال دراسة وفحص ملفات الالتزام، بما فيها وضعيات مراجعة وتحيين الأسعار، محل التزام من قبل الآمرين بالصرف لدى مصالح الرقابة المالية، والخاضعة للرقابة السابقة، يكون في أجل أقصاه عشرة (10) أيام، وهذا طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 92 –414 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، المعدل والمتمم، لاسيما المادة 14 منه.

غير أنه، في سياق عدم استقرار أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية وارتفاع أسعار المواد والمدخلات الأخرى التي تدخل في إطار إنجاز مشاريع التجهيزات والتنمية، تم إصدار تعليمة عن السيد الوزير الأول رقم 255 بتاريخ 28 جوان 2022، تتعلق بتنفيذ الصفقات العمومية، في سياق ارتفاع أسعار بعض المواد الأولية تتضمن تدابير يمكن أن تخفف وتزيل وتتفادى الصعوبات والآثار الناجمة، في إطار تنفيذ الصفقات العمومية، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد علي طالبي، إن كان له تعقيب، فليتفضل.

السيد علي طالبي: شكرا سيدي الرئيس، كما أشكر السيد وزير المالية، على ما تفضل به من عناصر الإجابة، والتي حملت في مضمونها تفاعل الحكومة إيجابيا مع الانشغالات الواردة في السؤال وهو ترجمة تعهد السيد رئيس الجمهورية، في مرافقة الشركات والمقاولات الجزائرية.

من هذا المقام، أتوجه بالشكر الخاص إلى السيد الوزير الأول، على استجابته لمطالب وشكاوى عدد كبير من أصحاب الشركات والمقاولين في قطاع الأشغال العمومية والبناء والري، بإصداره شهر جوان الماضي، تعليمة تقضي بالسماح بمراجعة الأسعار التعاقدية وتحيينها، بناء على ارتفاع الأسعار، وهو القرار الذي لو تم تطبيقه كان سيضع شركات القطاعات المعنية في وضعية أفضل، تسمح لها بمتابعة نشاطها، بعدما كانت مهددة بالإفلاس والتوقف، فله كل الشكر والتقدير على هذا الإجراء، إلا أن تطبيق هذه التعليمة يشهد تماطلا وعرقلة في تطبيقها على المستوى المحلي ما ترك وضع الشركات والمقاولات على حاله وبقيت تصارع نفس الصعوبات المالية وتخضع لذات الإكراهات الإدارية ولا زالت الكثير من المقاولات تتلقى الإعذارات بضرورة استكمال الأشغال وتسليمها في الآجال المحددة، دون مراعاة الظروف والأسعار التي كانت محل إصدار تعليمة السيد الوزير الأول، بل وصل الأمر في بعض الشركات إلى حد مظاهر التململ بين العمال وتنامي حالات الإضراب للمطالبة بالحقوق المادية للعمال، ما جعل أصحاب الشركات يجدون صعوبات في تلبيتها، وعلى سبيل، المثال، هناك شركة وطنية هذا الأسبوع هي في إضراب ولها أكثر من 4000 عامل.

إن المؤسف، اليوم، هو بقاء الممارسات غير المناسبة للإدارة التي يفترض أن تكرس مجهودات الحكومة وتترجم قرارات السيد رئيس الجمهورية، لتكون عامل تحفيز وتسهيل للشركات والمقاولات الجزائرية والتي التزم السيد الرئيس، بدعمها ومرافقتها وفق نظرته لجزائر جديدة وتطلعاتها الاقتصادية.

سيدي الوزير،

إن إثارتي هذا الملف هو من باب التنبيه وليس من قبيل النقد، وهذا لنكمل بعضنا البعض من أجل بناء جزائر جديدة ولم الشمل وتفادي النقائص والتطلع إلى الغد، فعلى وزارة المالية، بحكم أنها المعنية الأولى، بتنفيذ ومتابعة تطبيق، أولا، برنامج رئيس الجمهورية في شقه المالي والاقتصادي، وثانيا، متابعة تطبيق التعليمة المذكورة لتسهيل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وإزالة الأزمة عن الشركات.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي طالبي؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر السيد عضو مجلس الأمة، على هذا التعقيب، وللإجابة على هذه الانشغالات الإضافية، سيتم موافاتكم بمذكرة مفصّلة حول الموضوع، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد أحمد بناي، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بناي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد السيد صالح ڤوجيل،

الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لدي سؤال شفوي موجه إلى السيد وزير المالية وهذا نصه:

تعتبر عملية مسح الأراضي عملية تقنية فنية بالدرجة الأولى، وعليه، فقد اعتمد المشرع الجزائري على مجموعة من الآليات القانونية بغية تطهير شامل للوضعية العقارية، فتبنى نظام الشهر العيني، ومن أجل تطبيقه عمل على صياغة نظام مسح الأراضي الذي يتكفل بوصف الحالة المادية والقانونية للعقار من أجل إعطاء أرضية قانونية صلبة للملكية العقارية، ولباقي الحقوق العينية المترتبة عنها وربط الملكية العقارية بأصحابها، وأخذ صورة واقعية عن واقع العقار، على ضوء خرائط مسحية وتصاميم المسح، مع منح كل عقار رقما مساحيا معيّنا خاصا به، يعبّر تعبيرا حقيقيا عن وضعيته الواقعية، وذلك من أجل إنشاء البطاقات العقارية التي تنتهي حتما بالتسجيل والقيد النهائي في السجل العقاري لدى المحافظة العقارية المختصة للمنطقة التي خضعت للمسح، وتسليم الدفتر العقاري الذي يعد السند الرسمي والقانوني المثبت للملكية العقارية، فيكون المرجع الأول لجميع التصرفات المنصبة على العقار.

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات المتخذة من أجل استجلاء الغموض حول عملية مسح الأراضي وما يرافقها من تدابير؟

وما هي نجاعة مسح الأراضي بتطهير الملكية العقارية؟

تقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بناي؛ الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

لقد تفضل السيد أحمد بناي، بطرح السؤال الشفوي بخصوص الإجراءات المتخذة من أجل رفع الغموض حول عملية مسح الأراضي ومدى نجاعة مسح الأراضي في تطهير الملكية العقارية.

إجابة على ذلك، يشرفني أن أعرض عليكم ما يلي:

إن عمليات مسح الأراضي العام هو إجراء إداري يتم بمبادرة من الدولة وعلى عاتقها؛ ومنذ الشروع فيه، فقد تم التكفل بتغطية شبه كلية للمناطق الريفية وإعداد وثائق المسح المتعلقة بها، مع إيداعها بالمحافظات العقارية، قصد إتمام إجراءات الترقيم العقاري، وهي العملية التي تمكن من خلالها عدد معتبر من المواطنين من الحصول على الدفاتر العقارية التي تعد سندات ملكية، التي لم تكن متوفرة لدى العديد من أصحاب الحقوق، مما سيسمح لهم بالقيام بالتصرفات القانونية، الحصول على رخص البناء، حيث إنه تم تغطية، إلى غاية 30 نوفمبر 2022:

– حوالي 15.5 مليون هكتار في المناطق الريفية، ما يعادل نسبة 93٪ من الأهداف المسطرة.

– 347000 هكتار في المناطق الحضرية، ما يعادل 68٪ من الأهداف المسطرة.

إضافة إلى ذلك، فإنه تم تنصيب شباك موحد على مستوى كل محافظة عقارية للتكفل بطلبات الحصول على الدفاتر العقارية، الذي سمح خلال الفترة الممتدة ما بين الأول من جانفي 2022 إلى غاية 30 نوفمبر 2022، بتسجيل ما يلي:

– عدد طلبات الدفتر العقاري المستلمة: حوالي 145000 طلب.

– عدد الدفاتر العقارية المعدة: حوالي 120000 ما يعادل نسبة 83.19٪.

– عدد الدفاتر العقارية المسلمة: حوالي 95000 دفتر، ما يعادل نسبة 79.13٪.

أما بخصوص نجاعة مسح الأراضي بتطهير الملكية العقارية، فإن هذه العملية تعتبر آلية تسمح بتغطية شاملة لمجمل العقارات، سواء تعلق الأمر بعقارات مسندة أو غير مسندة، والتي تتبعها عملية الترقيم العقاري، ومنه الشروع في إعداد وتسليم الدفاتر العقارية للأشخاص الحائزين على عقود مشهرة والمسجلين ضمن الوثائق... المسحية، بعد دفع رسم الإشهار العقاري للخزينة العمومية المترتب على ذلك، غير أن هناك وضعيات تتطلب وقتا لمعالجتها، من خلال التنسيق مع مديرية أملاك الدولة، وعند الاقتضاء، مع المحافظة العقارية الأم، نذكر على سبيل المثال:

– وجود فارق في المساحة بين ما هو مدون ضمن عقود الملكية وقياسات مصالح المسح.

– وجود نزاعات قضائية تخص بعض العقارات لم يفصل فيها بعد.

وحرصا من طرف السلطات العليا للبلاد على تثمين المجهودات المبذولة في تطهير الملكية العقارية أسدى الوزير الأول، تعليمة مؤرخة في 17 ماي 2022، من أجل إعادة تنظيم مسح الأراضي، وذلك بإجراء عمليتي تجديد المسح في المناطق السهبية والصحراوية والإسراع، في نفس الوقت، في إنهاء ما تبقى من عملية المسح بالمناطق الحضرية والريفية والمناطق الجبلية في مدة وجيزة، بإشراك كل من مصالح المعهد الوطني للخرائط والكشف عن بعد، والوكالة الفضائية الجزائرية.

تجدر الإشارة، إلى أن المساحة المتبقية، إلى غاية 30 نوفمبر 2022، الواجب تغطيتها في إطار عملية الاستكمال، تقدر بحوالي 1.2 مليون هكتار.

تلكم، هي أهم العناصر التي بدا لي من الضروري موافاتكم بها، ردا على انشغالكم، وشكرا لكم على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد أحمد بناي، إن كان له تعقيب.

السيد أحمد بناي: شكرا مرة أخرى، سيدي الرئيس، ونشكر السيد الوزير على إجابته على السؤال.

السيد الوزير،

أنتم ابن القطاع، وتعرفون جيدا خباياه ومشاكله، وهذا ما لمسناه من خلال الاجتماع الأخير للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، في إطار مناقشة قانون المالية، بحضور السيد المدير العام لأملاك الدولة، وتناولت أنا شخصيا، قضية مسح الأراضي بالتفصيل من جميع الجوانب، لأن الأمر مهم جدا بالنسبة للدولة والمواطن، وكان ردكم إيجابيا ومقنعا، والتزمتم أمام اللجنة باتخاذ كل التدابير والإجراءات اللازمة، من أجل تفعيل عملية المسح ورقمنة القطاع.

فمرة أخرى، نرجو منكم، السيد الوزير، الإسراع في معالجة هذا المشكل العويص الذي يهم الفلاح والمستثمر والمواطن بصفة عامة.

وفقكم الله وشكرا للجميع.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بناي؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية: أشكر السيد عضو مجلس الأمة، ليس لدي تعقيب وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد عبد الناصر حمود، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الناصر حمود: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم جميعا.

إن سؤالي موجه إلى السيد المحترم، وزير المالية، ولكن

في الحقيقة نستطيع أن نوجهه إلى كل القطاعات الوزارية وكل الآمرين بالصرف.

نص السؤال كما يلي:

إن الجزائر وعبر تاريخها منذ الاستقلال إلى الآن، أنجزت العديد من التجهيزات وفي جميع الميادين، في قطاع التربية مئات إن لم أقل آلاف المؤسسات التربوية، في قطاع السكن ملايين السكنات، في قطاع الأشغال العمومية آلاف الكيلومترات من الطرقات، آلاف الجسور، في قطاع الشبيبة والرياضة مئات الملاعب، ناهيك عن المكاتب والإدارات. وخصصت لهذه الإنجازات الملايير من الدينارات، ولكن في المقابل، وهذا ما نلاحظه منذ مدة وإلى الآن، لم تحظ صيانة هذه التجهيزات بالمبلغ المالي المطلوب والكافي، صيانة التجهيزات العمومية.

وهكذا نرى أن الدولة لا تتكفل بالصيانة حتى يفوت الأوان، وكما تعلمون، إن البنايات إذا لم يتم صيانتها بطريقة ممنهجة حالتها تتدهور بسرعة حينئذ يصعب الترميم وتكون التكاليف باهظة قد تفوق تكلفة الإنجاز.

السؤال هو:

ألا ترون، سيدي الوزير المحترم، أنه من الأجدر إدخال الصيانة عند تسجيل العمليات، وحتى في قوانين المالية أن تكون الصيانة بندا من البنود؟

ألا ترون، سيدي الوزير، ضرورة إدخال الصيانة في التسجيل الأولي للعمليات أو على الأقل تخصيص بند في قوانين المالية للتكفل بهذا الجانب أكثر من ضروري؟

وشكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الناصر حمود؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

لقد تفضل، السيد عبد الناصر حمود، بطرح سؤال بخصوص أولوية تسجيل العمليات المتعلقة بصيانة المنشآت أو تخصيص بند في قانون المالية للتكفل بهذا الجانب.

إجابة على ذلك، يشرفني أن أعرض عليكم ما يلي:

تلتزم الدولة ببناء البنى التحتية القاعدية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، من خلال تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية التي تعنى بمختلف قطاعات النشاط (التعليم، الإسكان، الأشغال العمومية، النقل، الطاقة، الموارد المائية...).

لم تقتصر جهود الدولة على بناء هذه البنى التحتية، حيث إنه منذ دخول هذه الهياكل في الخدمة، يتم تسخير اعتمادات مالية معتبرة سنويا لضمان تشغيلها وصيانتها.

وعليه، تم فتح باب خصيصا لصيانة المباني ضم ميزانية تسيير لجميع الإدارات الوزارية والمؤسسات العمومية، بصفتها مستخدمة للبنى التحتية الإدارية أو المسؤولة عن إدارتها.

وفي إطار إعداد قانون المالية، يتم دعوة الآمرين بالصرف لإعطاء الأولوية، عند عرض احتياجاتهم المالية، للحفاظ على البنية التحتية والتكاليف المتكررة المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية الجديدة التي سيتم استلامها في السنة.

على سبيل التوضيح، فقد تم تخصيص 4.9 ملايير دينار جزائري، بموجب قانون المالية لسنة 2022، لفائدة الدوائر الوزارية ومصالحها اللامركزية، من أجل التكفل بأشغال الصيانة للبنى التحتية التابعة لها.

لا يشمل هذا المبلغ الاعتمادات المخصصة بعنوان إعانات أو مساهمات من الدولة لصالح المؤسسات والهيئات العامة ذات الشخصية المعنوية، والتي تتضمن في ميزانياتها بندا مخصصا لصيانة المباني والمعدات الخاصة.

كما تستفيد ميزانيات الجماعات المحلية من مخصصات سنوية قدرها 15.25 مليار دينار جزائري، لفائدة صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وتمثل مساهمة ميزانية الدولة في صيانة المدارس الابتدائية وحراستها.

كما أنه يتم تسجيل، في ميزانية التجهيز للدولة، عمليات إعادة التهيئة والتأهيل للبنى التحتية التي بلغت مستوى قد يعيق عملها في ظروف أفضل، كما تم وضع آليات للتمويل والتكفل بالبنية التحتية الاقتصادية على مستوى كل دائرة وزارية، مع مراعاة خصوصيات التجهيزات المعنية.

على سبيل التوضيح:

بالنسبة لقطاع السكن:

بالنسبة للسكنات التي هي ملك للدولة، فعملية صيانتها

يتم في إطار برامج متعددة السنوات تعدها الوزارة المكلفة بالسكن، على أساس الموارد المالية المتاحة والاحتياجات المعبّر عنها من طرف الولايات.

وبالنسبة لبرامج السكنات الاجتماعية الموجهة للبيع، فإن المرقي العقاري المكلف بإنجاز هذه المشاريع يلتزم بضمان أشغال الصيانة لمدة عامين، ابتداء من بيع الجزء الأخير من البناية المعنية، وعند انقضاء هذه المدة يشرع المرقي العقاري بتحويل إدارة وتسيير السكنات لفائدة المستفيدين.

بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية:

والجدير بالذكر، أنه قد استفادت الولايات خلال الفترة (2020 /2022) بمبلغ مالي إجمالي قدره 150 مليار دينار جزائري، أي بمعدل 50 مليار دينار جزائري سنويا، مخصص لبرامج صيانة الطرق الوطنية، الطرق الولائية والطرق البلدية وذلك للمحافظة على أملاك الطرقات.

كما تم منح غلاف مالي إجمالي قدره 33 مليار دينار جزائري، بعنوان نفس الفترة لقطاع الأشغال العمومية، بتسيير مركزي، مخصص لصيانة الطرق الوطنية، حيث يتم توزيع الغلاف حسب الولايات من قبل وزارة الأشغال العمومية.

بالإضافة إلى الأغلفة المالية المخصصة للولايات، في كل سنة، في إطار مخططات التنمية للبلدية (PCD).

ومع ذلك، على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة وأهمية الاعتمادات المخصصة لبناء وصيانة البنى التحتية الإدارية والاقتصادية، إلا أن تسييرها وصيانتها تظل من الاهتمامات الرئيسية للدولة، وهذا من أجل إطالة عمر هذه الهياكل وتحسين عملها.

وفي هذا السياق، تم الشروع في دراسة إمكانية إشراك القطاع الخاص في إدارة وصيانة البنية التحتية الإدارية والاقتصادية العمومية.

هذا الشكل الجديد، المسمى بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، يعتبر أداة إدارة وتمويل استراتيجية لتحسين مدة صلاحية وكذا قيمة البنى التحتية، ولضمان إدارة أفضل للخدمات العمومية، وهذا من خلال زيادة إشراك الفاعلين الاقتصاديين، المتخصصين من القطاع الخاص الذين يستخدمون أساليب مبتكرة.

ومن أجل إضفاء الطابع الرسمي على هذا الشكل الجديد لإدارة الخدمة العمومية وتأطيرها، مع الحفاظ على مصالح الدولة والمواطن، أعدت وزارة المالية مشروع قانون تمهيدي متعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي سيتم عرضه على الحكومة في أقرب الآجال، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد عبد الناصر حمود، إن كان له تعقيب.

السيد عبد الناصر حمود: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الوزير المحترم،

أؤكد أن المنشآت العمومية تحتاج إلى ترميمات وإصلاحات دورية، هذه الإصلاحات يجب أن تكون دورية، لكي تصمد في وجه التغيرات المناخية، والاستعمال المكثف، وإلا ستضطر الدولة إلى إعادة تسجيل العمليات نفسها بمبالغ باهظة لا تستطيع التكفل بها في كل وقت، وتكون على حساب عمليات أخرى، لا تقل أهمية وإليكم ثلاث عينات، ارتأيت أن أعطيكم إياها، ثلاثة أمثلة:

1 – ملعب 19 ماي 56 في عنابة الذي تم إنجازه في سنوات الثمانينيات ولم يتلق أية صيانة واليوم عندما أتينا لنقوم بصيانته كلفنا عشرة أضعاف قيمة تسجيله الأولي، حوالي 8 ملايير دينار، وهي قيمة صيانته، هذا فيما يخص ملعب 19 ماي بعنابة.

2 – صادفت زيارتنا الاستعلامية لولاية برج باجي مختار، تسجيل طريق ما بين بلديتي برج باجي مختار وتيمياوين، وقد تم تسجيل عملية صيانة الطريق بألف مليار سنتيم، من أجل إعادة إنجاز الطريق الذي كان منجزا ولأنه لم تتم صيانته في الوقت اللازم تدهور ولم يعد صالحا ولم يعد هذا الطريق موجودا، واليوم الدولة سجلت عملية لإنجاز هذا الطريق بقيمة 1000 مليار من أجل 150 كلم.

3 – وكل الناس يعرفون هذا، الطريق السيار شرق – غرب، والذي أصبحت بعض مقاطعه غير قابلة للاستعمال، لأن الصيانة الدورية غير موجودة، فلا يجب أن نترك الطريق تتدهور وتصبح غير صالحة للاستعمال، ثم نأتي لنعيد إنجازها من أولها لتكلفنا قيمة إصلاحها أغلى من قيمة إنجاز طريق جديد!

إذن، هذه الصيانة التي نتحدث عنها يجب أن تكون ممنهجة وفي وقتها المحدد، طبقا للمعايير التقنية، وأنا كتقني، أقول يجب أن تتم صيانة الطريق وترميمه كل خمس

سنوات، فإذا لم يكن ذلك فسنعود وننجز طريقا جديدا كان منجزا وكل خمس سنوات سنضطر إلى إنجاز طريق جديد؛ وسأعيد تذكيرك، سيدي الوزير، أن هذا السؤال ليس موجها إلى وزير المالية فقط، بل هو موجه إلى كل القطاعات وإلى كل الآمرين بالصرف، وشكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الناصر حمود؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية: شكرا سيدي الرئيس.

أتقدم بالشكر للسيد عضو مجلس الأمة، على طرح هذا الانشغال المهم، مؤكدا بأن الحكومة تبقى مستعدة لتقديم كل عناصر الإجابة المطلوبة من طرفكم، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الآن ننتقل إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والكلمة للسيد عبد الكريم قريشي، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يحتوي قطاع التعليم العالي بالجزائر على أكثر من 100 مؤسسة جامعية، موزعة عبر كامل التراب الوطني، يزاول الدراسة بمستوياتها الثلاثة (ليسانس، ماستر، دكتوراه) أكثر من مليون ونصف المليون طالب وطالبة، وبذلك فهي من الناحية الكمية أمور إيجابية تسمح لكل الحاملين لشهادة البكالوريا بالولوج للجامعة التي تمثل أساس التقدم والتطور لما تقدمه من معارف، إلا أنه في المقابل، نجدها تتخبط في الكثير من المشاكل، منها ما تعلق بنوعية التكوين، ونقص في التجهيزات البحثية، وقلة التربصات الميدانية للطلاب والباحثين، علاوة على عدم قدرة المكتبة الجامعية من مسايرة التطور العلمي.

بناء على ما سبق، ومن خلال خبرتكم العلمية والبحثية والإدارية:

– ما هي نظرتكم لتنظيم وتطوير الجامعة الجزائرية، للقضاء على المشاكل التي تعرقلها، ونقلها من التكوين الكمي إلى التكوين النوعي؟

– وهل من نظرة مستقبلية لتجميع الطاقات في إطار أقطاب علمية تستغل فيها الكفاءات بشكل أمثل بالمقارنة مع الواقع المعيش؟ وكيف يمكن ذلك في إطار الخريطة الجامعية الحالية؟

وتقبلوا، سيادة الوزير المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المناضل والمجاهد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الحضور.

السيد عبد الكريم قريشي، أشكركم على اهتمامكم بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الجديدة، نحن متيقنون أنه لا تنمية اقتصادية ولا اجتماعية دون معرفة، وبالتالي، للجامعة الجزائرية هدفان رئيسيان، وهما تكوين ذو جودة يمكّن المتخرج من منحه جواز سفر، ينخرط به بسهولة وسلاسة في الحياة المهنية، عملية الإصلاح مسار متواصل، نتدخل فيه كلما اقتضت الضرورة ذلك، وبالتالي، أدخلنا منذ مجيئنا إلى هذا القطاع ديناميكية قوية من أجل تصويب المسار، وبالتالي، تقوية ما هو قوي وإضعاف ما هو ضعيف، باستعمال كل الفرص المتاحة، من أجل أن تكون الجامعة قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أينما رست في المستويات المحلية والوطنية. هدفنا هو تكوين طالب مواطن ومنتج، في نفس الوقت، مواطن يفهم القانون ويحترمه، عليه واجبات وله حقوق؛ ومنتج يخلق الثروة، يخلق مناصب الشغل، وقد استندنا على الالتزام 41 للسيد رئيس الجمهورية وكذلك برنامج الحكومة.

من بين مؤشرات الإصلاح، سأستند على بعض الكلمات الدالة، ارتكازا في ذلك على كلمتكم الرئيسية التي جاءت في مداخلتكم.

خمسة نجوم، هذا من أجل تقوية نوعية التكوين والتعليم العاليين، رقمنة الحكامة، رقمنة البيداغوجيا من أجل تكوين نافع ويأتي بالفائدة على الطالب، إدخال كل ما هو ذكاء اصطناعي في التكوينات الحالية، وبالتالي المرور إلى الصناعة رقم 4 –0، وفي هذا الموضوع، تعتبر الجامعة القاطرة التي تخلق الثروة، وبالتالي يعتبر البحث العلمي في مسارنا الإصلاحي والابتكار محددا للتنمية الاقتصادية وخلق الثروة، في إطار ما استحدثناه (Diplôme start- up).

إلى حد الآن، جمعنا حوالي 9000 مشروع محتمل أن يكون (start- up) في شهر جوان، وهذا بطبيعة الحال، بمرافقة وزارة اقتصاد المعرفة، التي ستمنح لهؤلاء (label start– up) وتمولهم حتى يصبحوا خالقي مناصب الشغل عوض باحثين عنها.

بالنسبة كذلك لأقطاب الامتياز، وسنبدأ، إن شاء الله، ابتداء من شهر سبتمبر في تجميع بعض أقطاب الامتياز لنخلق حركية، من أجل استحداث نوعية في التكوين وحركية بين مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي أينما وجدت، بالمناسبة، منذ أن أرسلتم سؤالكم الشفوي هذا، فقد استحدثت 7 مدارس عليا ومدرسة لتكوين الأساتذة لذوي الاحتياجات الخاصة، بالضبط للصم البكم، وهي مدرسة موجودة في بني مسوس، وتعتبر المدرسة الوطنية العليا الوحيدة لتكوين الأساتذة على المستوى الوطني، وهذا تطبيقا للتعليمات السامية للسيد رئيس الجمهورية، إذن، النوعية في التكوين والتعليم العاليين وفي البحث العلمي هي ما نسعى إلى تحقيقه من أجل أن يكون التعليم والبحث العلمي مفيدين ومخرجاتهما مفيدة للمجتمع الجزائري، وشكرا جزيلا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عبد الكريم قريشي، إن كان له تعقيب.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس.

أولا، أشكر السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، على هاته الإجابات، لكن لدي بعض الملاحظات التي أود أن أطرحها.

عندما دخلنا الجامعة سنة 1980، كنا ندرس حوالي 30 أسبوعا في السنة، اليوم للأسف الشديد، عدد الأسابيع في السنة قليل وقليل جدا، خاصة في ظل ما تقوم به بعض المنظمات الطلابية من إضرابات و... إلخ.

الشيء الثاني، معالي الوزير، جميل جدا أن نتحدث عن 9000 مشروع (start- up)... إلخ، وأن نتحدث عن البحث العلمي، في إطار 0.01٪ من الميزانية الموجهة إلى البحث العلمي، فأعتقد أننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن ذلك!

وبالتالي، معالي الوزير، أولا، بالنسبة للسؤال الأول، تمنيت أن نتكلم عن عجز المكتبة وعدد الساعات التي يدرسها الطالب في الجامعة ومسألة البحث العلمي.

الشيء الآخر، كنت أتمنى أن نتكلم عن مسألة الأقطاب، طبعا، كانت لديكم مراسلة إلى المؤسسات الجامعية للتفكير في هاته الأقطاب، لكن أنا أتساءل، وسأنهي كلامي بهذا الأمر، عندما نتحدث عن مسألة المنطقة والبحث في تلك المنطقة، والتدريس في تلك المنطقة وتجميع الطاقات في تلك المنطقة، بماذا نفسر وجود معاهد للبترول على الساحل الجزائري وغيابها في مناطق البترول بكل من حاسي الرمل وحاسي مسعود وحاسي بركين؟

أشكركم، معالي الوزير، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا للسيد العضو المحترم.

بطبيعة الحال، الأقطاب تدرس وتحلل وضعيتها في إطار عصف ذهني، وبالتالي، ابتداء من الدخول الجامعي المقبل سيكون لهاته الأقطاب شأن في مجال تقوية نوعية التعليم والبحث العلمي.

بالنسبة لميزانية البحث العلمي، فيجب أن نفكر في موارد أخرى، لمواكبة ومرافقة البحث العلمي، وهذا ما نقوم به بالتعاون والتشارك مع المؤسسات الاقتصادية، وما الاتفاقية التي قمنا بتوقيعها مع وزارة الصناعة الصيدلانية إلا دليل على تحقيق هذا الهدف.

في موضوع وجود معاهد تخص البترول والصناعات البتروكيماوية في منطقة الساحل، أعتقد أن لهذا تاريخ لإنشائها، وبالتالي، كل المقترحات التي تقدمونها ستدرس، خاصة أن إنشاء تخصصات جديدة يرجع إلى فرق التكوين واحتياجات المنطقة من مختلف العروض، حتى تتماشى هاته العروض مع احتياجات المجتمع، ومثلما جاء في كلمتي، أن هدفنا هو إنشاء أو استحداث جامعة مواطنة بمعنى أنها تلبي احتياجات المواطن، ليست بجامعة فئوية، وبالتالي، للمواطن الحق أن يحاسب هاته الجامعة في شتى المجالات، خاصة فيما تعلق بالنوعية، استنادا إلى كلمتكم الرئيسية في هذا الموضوع والتي تخص نوعية التعليم العالي والبحث العلمي ببلدنا وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ دائما في نفس القطاع، الكلمة للسيد مراد لكحل، فليتفضل مشكورا.

السيد مراد لكحل: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي المحترم،

يشرفنا أن نتوجه إليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

يشغل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي حيزا كبيرا من اهتمامات الدولة والقائمين على شؤون هذا البلد، لذلك وجب علينا أن ننظر إليه نظرة تقييم وتقويم، باعتبار أن جامعات الدول المتطورة أحدثت تحولا نوعيا وكميا ووظيفيا، حيث تحولت من مؤسسات نقل المعرفة العلمية إلى مؤسسات صنع المعرفة، وبذلك ارتفعت وتعززت مكانتها، وفي المقابل، لازالت الجزائر من البلدان المستوردة للمعرفة العلمية والأفكار والخبرات المعرفية، ذلك لتدني قطاعها التعليمي العالي والبحث العلمي في إنتاج المعرفة وتكوين ورسكلة الكفاءات والإطارات العلمية، وإن عدم تصنيف الجامعات الجزائرية لسنوات طويلة يدفعنا إلى طرح العديد من علامات الاستفهام حول مكامن الخلل؛ ولقد تأخرت الجزائر في هذه التصنيفات حتى عن جامعات بعض الدول العربية والإفريقية، رغم الإمكانات المادية الهائلة التي توفرها الدولة والتي قل نظيرها في العديد من الدول وحتى الصناعية منها.

لذلك يبدو أننا بحاجة إلى مراجعة العدة التنظيمية والتشريعية الضابطة لمرفق التعليم العالي، وتقريب الجامعة من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وكذا تكثيف التعاون الدولي لإقامة علاقات تعاون وتبادل وتوأمة ومشاريع وبرامج مشتركة، كما يتحتم علينا الوقوف على نمطية التكوين المبنية على التلقين والتخريج الكمي بدل النوعي، والتي لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي، وإن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية وليس سياسة تعليمية.

وبهدف تجسيد وإرساء وضمان جودة التعليم العالي في الجزائر، أصبح لزاما على المؤسسات الجامعية البحث عن طرق وأساليب تعليمية بديلة عن التعليم الحضوري التقليدي، وأصبح الاتجاه نحو الرقمنة أمرا حتميا، سواء في جانب التعليم أو التسيير.

ونحن إذ ندرك حجم الرهانات والتحديات التي تنتظركم وأنتم على رأس هذا القطاع، لا ننسى أن نقول في الختام: إنه يتحتم علينا بعث ديناميكية جديدة في مجال التكوين والتسيير، تعتمد على كفاءات عالية التكوين وفائقة المهارة، لجعل الجامعة قادرة على إنتاج نوعي وعلى مسايرة التحولات الجارية، ومستعدة للاستجابة لمتطلبات المهن والمهارات الجديدة والتسابق مع عالم بات التغيير المستمر ميزته الأساسية.

السؤال: ما هي مخططاتكم العامة للنهوض بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ومعالجة مكامن الخلل؟ وهل ستكون تجربتكم السابقة في الإدارة والتسيير نموذجا يعمم على القطاع ومؤسساته؟

وفي الختام، تقبلوا مني، سيدي الوزير المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مراد لكحل؛ الكلمة الآن للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة الحضور.

المخطط العام لإصلاح أو تقوية نقاط القوة وإضعاف نقاط الضعف في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من أجل أن تكون الجامعة الجزائرية قاطرة للاقتصاد الوطني وللتنمية الاقتصادية، هو الالتزام (41) للسيد رئيس الجمهورية، وكذلك برنامج الحكومة، مثلما جاء في إجابتي السابقة، والهدف هو إنشاء جامعة تلبي احتياجات المواطن، وبالتالي، من غير الصواب أن نتكلم عن تدني مستوى التعليم العالي والبحث العلمي وهناك مؤشرات تناقض معطياتك، سيدي الكريم.

فيما يخص انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وخاصة الدولي، منذ مجيئي إلى هذا القطاع في سبتمبر 2022، وقّعنا على 29 اتفاقية توأمة بين مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسسات جامعية دولية، من أجل أن تكون الجزائر أو قطاعها في مجال التعليم العالي والبحث العلمي قوة ناعمة، أنشأنا أو استحدثنا بالنسبة للطلبة الدوليين بالجزائر في 14 نوفمبر من كل سنة (Marhaban day)، كذلك استحدثنا ما سميناه (study in Algeria) "أدرس بالجزائر" حتى تكون الجزائر وجهة للطلبة الدوليين، خاصة الأفارقة منهم والعرب.

إذن، مخططنا يستند على المعادلة التالية: التعليم، البحث العلمي وخلق مؤسسات اقتصادية على شكل (start- up) أو (spin off). وفي هذا الموضوع، بدأنا في تحقيق هدف من أهداف الالتزام 41 وهو إنشاء مكاتب للدراسات على مستوى مؤسسات التعليم العالي، وكان أول مكتب للدراسات قد قمت بتدشينه في الأسبوع الماضي وهو بالمدرسة الوطنية العليا لتقنيات علوم الهندسة والعمران، وسنعمم هذه المكاتب للدراسات، حتى تكون خالقة للثروة ومقتصدة، في بعض الأحيان، للعملة ومدخلة كذلك للعملة الصعبة، وهذا تحقيقا لكلام السيد الرئيس، الذي جاء في مداخلات مختلفة، وهو أن تكون الجامعة خالقة للثروة، خالقة لمناصب الشغل، إضافة إلى مهامها الكلاسيكية التي هي التعليم العالي والبحث العلمي.

بالنسبة للترتيبات الدولية، نسعى أن تكون لدينا مراتب محترمة جدا، وإن شاء الله، ستكون مؤشرات لهذا المسعى خلال الأشهر القليلة المقبلة.

بالنسبة لتقوية أو تحسين نوعية التعليم بطرق حديثة، بطبيعة الحال، أدخلنا التعليم عن بعد، تعليم اللغة الإنجليزية في بعض التخصصات. وفي هذا الموضوع، نحن بصدد تكوين الأساتذة والمكونين حتى يحصلوا على مرتبة B2 أو C1، وبالتالي، يمكنهم التواصل مع الطلبة في مجال تكوين تخصصهم، وكذلك تثمين المكتسبات، تثمين التجربة المكتسبة من المعارف إلى غير ذلك من الكلمات الدالة والعبارات الدالة التي تهدف إلى تحسين منظومة التكوين والتعليم العاليين ببلدنا.

شكرا جزيلا لكم، سيدي الكريم.

السيد الرئيس: جيد جدا (Very Well) شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد مراد لكحل.

السيد مراد لكحل: شكرا سيدي الرئيس.

بدوري أشكر السيد الوزير المحترم على هذا التوضيح الوافي، علما أن هذا السؤال قد أودع في شهر سبتمبر، لذلك وبعد هذا التاريخ، لاحظنا مؤشرات إيجابية وتغير كثير من المعطيات، بعد تقلدكم أنتم رأس هذه الوزارة وهي الآن تنحو منحى إيجابيا، وهذا من باب أن نقول للمحسن أحسنت، على أننا ندعو دوما إلى مزيد من الانفتاح للجامعة على المؤسسات الاقتصادية والمجال الاجتماعي وضرورة مرافقة وإسداء التعليمات من دائرتكم الوزارية لرؤساء الجامعات، لينحو هذا المنحى، سعيا إلى الرقي بمؤسسات التعليم العالي، ودخولها عالم التنافسية والإنتاجية والابتكار.

تقبلوا مني، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مراد لكحل؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا لكم، وأنا موافق على اقتراحكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع الصناعة، والكلمة للسيد رابح منعوم، فليتفضل مشكورا.

السيد رابح منعوم: شكرا.
السيد الرئيس،
السيدة والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.
أزول مرا أفلاون.
سؤالي إلى السيد وزير الصناعة، حول وضعية المناطق الصناعية والنشاطات في ولاية تيزي وزو.
يشرفني أن أتوجه إليكم بالسؤال الشفوي، التالي نصه:
السيد الوزير،
لا يخفى عليكم الواقع الذي تعرفه معظم المشاريع الاستثمارية ومناطق النشاطات الموجودة بولاية تيزي وزو، وللأسف، لا تستجيب إلى المعايير المعمول بها، ولم تبلغ الأهداف المرسومة لها، فهي تعاني عوائق متعددة منها:
– القطع الأرضية والامتيازات الممنوحة غير المستغلة.
– إعتراضات شديدة تطال هذه القطع الأرضية الممنوحة للاستثمار.
– عدم تعويض بعض أصحاب هذه الأراضي.
– قطع أرضية ممنوحة دون عقود.
– تسجيل بعض مناطق نشاطات، لكنها لم تدخل حيز الخدمة، إلى غير ذلك من العوائق التي تتخبط فيها هذه المناطق، والتي يعول عليها كثيرا ساكنة ولايتنا والتي تعاني كباقي الولايات الكبرى من البطالة والركود الاقتصادي.
إذ لا يمكن تحقيق أي تنمية محلية دون إعادة بعث هذه المناطق الصناعية وكذا مناطق النشاطات، كما أن رفع التجميد عن هذه المشاريع أصبح أمرا ملحا وضروريا.
متى يتم رفع التجميد عن هذه المشاريع ولاسيما مشروع المنطقة الصناعية والنشاطات لذراع الميزان – تيزي غنيف، الذي صادق عليه مجلس الوزراء في مارس 2018؟
ما هي الإجراءات التي تتخذونها لرفع العوائق التي تعانيها المناطق الصناعية والنشاطات الأخرى بولاية تيزي وزو، خصوصا المنطقة الصناعية بصوامع لتجسيدها في أرض الواقع؟
تقبلوا مني، السيد الوزير ، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد رابح منعوم؛ الكلمة للسيد وزير الصناعة.

السيد وزير الصناعة: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
ردا على سؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة، رابح منعوم، وأنت مشكور على هذا السؤال، أولا، يشرفني في البداية التأكيد على الاهتمام المشترك على أن العقار مرتبط بحيوية الدفع بالاستثمار بكل أشكاله، وتكمن أهمية توفيره في الدور الذي يمارسه فيما يخص النمو والتنمية المحلية، خاصة ما يخص الاقتصاد المحلي ببعده الوطني، وبمدى قدرته على جذب الاستثمار وإقامة المشاريع.
مثلما يدفعنا التأكيد أيضا، على أن الجزائر تحوز على إمكانيات عقارية هائلة، بالرغم من بعض الإشكالات التي يطرحها العرض العقاري، إلا أنها تعتبر ضمن الرؤية العامة التي جاء بها قانون الاستثمار ومن أهم العوامل التي يجب التكفل بها، بما يضمن الدفع في تحقيق الاستغلال الأمثل له وبما يحقق الأهداف الاقتصادية على المستوى الوطني والمحلي، أو على مستوى ولاية تيزي وزو، وبالرغم من التدابير العديدة التي تبنتها السلطات العمومية من أجل تحرير العرض العقاري غير المستغل، تظل إشكالية الوفرة وآليات الحصول على العقار مطروحة.
إن الإمكانيات العقارية لتوطين المشاريع الاستثمارية بولاية تيزي وزو تعتبر هامة، حيث تحوز على ما يقارب 877 هكتارا من العقار الصناعي، موزعة على ثماني عشرة (18) منطقة نشاطات وثلاث (3) مناطق صناعية.

كما استفادت الولاية، في إطار برنامج إنشاء مناطق صناعية جديدة عبر الوطن، والذي بادرت به السلطات العمومية، من منطقتين صناعيتين، وهما على التوالي:

– المنطقة الصناعية الصوامع بمساحة تقدر بـ 327 هكتارا.

– المنطقة الصناعية ذراع الميزان وتيزي غنيف، بمساحة تقدر بـ 30 هكتارا، والتي نحن، إن شاء الله، بصدد حل المشاكل المتعلقة بها.

فيما يخص المنطقة الصناعية الصوامع بولاية تيزي وزو، والتي تم تحويلها، الملف التقني بتاريخ 6 /12 /2017، كما تعلم يدخل في إطار إنشاء 57 منطقة صناعية على مستوى كل الوطن، كان تحت إشراف قطاع الصناعة، تم إنشاؤها سنة 2011، لكن بعد سنة 2017 تم تحويلها على مسؤولية السادة الولاة وبقي على عاتق وزارة الصناعة 6 مناطق صناعية، هي: منطقة الأربعطاش ببومرداس، منطقة القصر ببجاية، منطقة بني دامو بتلمسان، منطقة بن آشنو بغرداية وتوسعة منطقة بلعباس ومنطقة قصر البخاري بالمدية.

فيما يخص المنطقة الصناعية الصوامع بولاية تيزي وزو، التي تم تحويل ملفها التقني، قلت، بتاريخ 06 /12 /2017 من الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري إلى ولاية تيزي وزو، تحت إشراف الولاية، بموجب قرار صادر عن المجلس الوطني للاستثمار (CNI) في 15 /10 /2017، لكن واجهت الوكالة بعض العراقيل في إنجاز هذا المشروع والمتمثلة في اعتراض المواطنين الشاغلين لجزء من هذه المنطقة، وهي نفسها العراقيل التي تواجهها مصالح ولاية تيزي وزو، إلى حد الساعة، والتي تحول دون إنجاز هذا المشروع.

وقد رفعت مصالح أملاك الدولة لولاية تيزي وزو، دعاوى قضائية ضد الشاغلين لهذه المنطقة وسيتم إعادة بعث مشروع تهيئة هذه المنطقة عند الفصل في القضية على مستوى العدالة، ننتظر قرارات العدالة، بعدها سوف نقوم بالتكفل.

فمن أجل تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع، يجب أن تقوم السلطات العمومية، بعد الفصل النهائي في القضية:

– بعملية تطهير الوضعية العقارية، من خلال إتمام إجراءات نزع الملكية وتعويض ذوي الحقوق وإخلاء الوعاء العقاري من الشاغلين غير الشرعيين.

– تسجيل الغلاف المالي للتكفل بتطهير الوضعية العقارية وكذا عمليتي دراسة وإنجاز المشروع.

أما فيما يخص إعادة بعث المناطق الصناعية ومناطق النشاط، لاسيما منطقة ذراع الميزان، ننهي إلى عناية السيد عضو مجلس الأمة، أن هذا القرار من صلاحيات السيد الوالي، تحت وصاية وزارة الداخلية، ومن الضروري التذكير بأن تهيئة هذه المناطق تقع على عاتق السلطات المحلية، فيما يخص مناطق النشاط.

فبخصوص منطقة ذراع الميزان، تم خلال شهر أفريل 2022 (من هذه السنة) انتقاء مؤسستي أشغال ومكتب دراسات لإنجاز المنطقة، غير أن المعاينة بيّنت أن العملية مازالت مجمدة، على مستوى مصالح المالية؛ ونحن بصدد رفع هذا التجميد بمعية السيد الوالي، وهناك مبالغ مالية في سنة 2023 لبعض المناطق، سأذكرها في الحين، في حين أن إجراءات نزع الملكية وتعويض أصحاب الحقوق قد استكملت.

وفي إطار تحسين مناخ المستثمرين العاملين في مناطق النشاطات، شرعت السلطات العمومية في إنجاز وإعادة تأهيل –بالنسبة للمركزية واللامركزية– إما على مستوى وزارة الصناعة أو على مستوى المصالح المحلية للولاة، بهدف الارتقاء بهذه المناطق إلى المعايير المطلوبة، لاسيما فيما يتعلق بربطها بمختلف الشبكات، حيث استفادت الولاية من ثماني (8) عمليات لإعادة تأهيل بمبلغ يقدر بـ 610 ملايين دينار جزائري، حوالي 61 مليار سنتيم.

تجدر الإشارة، في إطار ميزانية سنة 2023، التي تمت المصادقة عليها هذه السنة، إلى أن السلطات المحلية اقترحت تسجيل عملية تأهيل لمناطق النشاطات في عزازقة، أزفون والأربعاء ناث إيراثن.

أما فيما يخص عملية استرجاع العقار الممنوح غير المستغل، فلقد تم استرجاع (78) قطعة أرض بمساحة تقدر بـ 17.5 هكتار على مستوى المناطق الصناعية ومناطق النشاطات المتواجدة على مستوى الولاية والعملية متواصلة.

وإن شاء الله، بعد صدور القانون رقم 08 –04، الذي يعطي صلاحية عملية التوزيع وكيفية منح العقار، والذي تم الانتهاء منه على مستوى القطاعات، سوف يعرض على مجلس الحكومة، ثم مجلس الوزراء، وينزل إلى الغرفتين، المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، من أجل المصادقة،

ثم ننتقل فعليا إلى عملية التوزيع، كل المستثمرين ينتظرون هذه الطريقة، ونحن نحصي الآلاف من المشاريع، التي تنتظر العقار الصناعي.

شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد رابح منعوم، إن كان له تعقيب.

السيد رابح منعوم: شكرا.

إذن، سيدي الوزير، هناك إجابات في الاتجاه الصحيح والمقلق، في إطار السؤال المطروح المتعلق بمنطقتي ذراع الميزان وتيزي غنيف، وهو مبهم قليلا، ولماذا؟

وبما أنك تملك معلومات جيدة، سأعطيك معلومات عن نشأة منطقتي ذراع الميزان وتيزي غنيف، لقد تم إنشاؤهما بقرارين من السيد والي ولاية تيزي وزو، والمتعلقين بنشأة منطقتي النشاطات، وهما القرار رقم 747 المؤرخ في 19 جوان 2017 المتعلق بنشأة منطقة ذراع الميزان، بمساحة 21 هكتارا والقرار رقم 717 المؤرخ في 13 جوان 2017 المتعلق بنشأة منطقة النشاطات تيزي غنيف، ومساحتها تقدر بـ 24 هكتارا، وهاتان المنطقتان بالطبع قريبتان من الطريق السيار شرق – غرب، ما يعني أنهما تقدمان إضافة إلى المنطقة بكاملها، بالإضافة إلى المنطقة الجغرافية المتواجدتان فيها، المحاذية لولايتي بومرداس والبويرة؛ وبعد أن تم إنشاؤهما، صدر المرسوم التنفيذي رقم 18 – 167 المؤرخ في 26 جوان 2018 المتعلق بمشروع إنشاء مناطق صناعية في بعض الولايات، وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 18 – 168 المؤرخ في 26 جوان 2018 المتعلق بإعادة ترتيب الأراضي الفلاحية لفائدة تأسيس مناطق في عدة ولايات، وقد تم استعمال كل الإيرادات الإدارية لتقسيم وإنشاء تجزئة منطقة النشاطات، وقام مكتب دراسات بهذه الدراسة وقد تمت تسوية أملاك الأراضي بمبلغ 29.602 مليارا، وبعدما تم الانتهاء من عملية تسديد المستحقات لملاك هذه الأراضي، تم في ذلك الوقت الإعلان عن مناقصة لاختيار المؤسسة التي ستكلف بتهيئة هذه المناطق للنشاطات، وقد تم تكليف مؤسستين لهذا، وللأسف، وقع تجميد العملية في تلك الأثناء، بمجرد أن سوينا كل المشاكل حتى الذين انتزعت ملكيتهم للمنفعة العمومية وقع التجميد!

وفيما يخص المنطقة الصناعية ببلدية الصوامع، تتواجد هذه المنطقة على بعد 6 كلم عن الطريق الوطني رقم 12 بمنطقة آيت زلال، بلدية الصوامع، تم إنشاؤها بالمرسوم التنفيذي رقم 12 –176 المؤرخ في 11 أبريل 2012، مساحتها تقدر بـ 372 هكتارا و47 آر، إنها قطب.

في الجانب القانوني، هذه الأراضي المخصصة لهذه المنطقة الصناعية هي ملك خاص للدولة، منذ أن خصصها الصندوق الوطني للثورة الزراعية (FNRA)، منذ سنة 1977، بقرار من السيد والي ولاية تيزي وزو، سكان منطقة آيت زلال يستغلون هذه الأراضي هناك ويطالبون بحقهم في ملكيتها، حسب حكم قضائي، صادر من محكمة تيزي وزو، القسم المدني، بتاريخ 4 أبريل 1895، وهناك اقتراح في الولاية إذ أصدر السيد والي الولاية تعليمات بإيجاد أرضية مشتركة، وهناك 140 هكتارا خارج هذه المساحة أين يوجد بها إشكال، إذن، هذه 140 هكتارا هي أراضي(Térrains domaniaux) وكان هناك تعليمات من المصالح المعنية (DUE، الصناعة، أملاك الدولة) من أجل تهيئة تجزئة هذه 140 هكتارا لإطلاق الأشغال بها مؤقتا في هذا الجزء، في انتظار التسوية النهائية لهذه المنطقة.

سيدي الوالي، بالطبع، ولايتنا، وكما تعلمون، تستحق أكثر من ذلك، طبعا، هناك 18 منطقة يجب تهيئتها، فالمستثمرون ينفرون من الولاية وهم يستثمرون خارجها، هناك الكثير من المستثمرين تجدهم في ولاية وهران وغيرها، على كل حال، كلنا نعمل في الجزائر، لكن للأسف، تفشت البطالة في ولايتنا، فعندما يستثمر مستثمر من تيزي وزو في وهران هو أمر جيد للبلاد، لكن بالنسبة للولاية لا! البطالة في ارتفاع من سنة إلى سنة، ليس هناك شيء في تيزي وزو، سأحدثكم، سابقا، في سنوات التسعينيات كانت مؤسسة (COTITEX) والتي يجب النظر في ملف إعادتها إلى العمل وهي مؤسسة النسيج بذراع بن خدة، كانت تشغّل أكثر من 500 عامل وكنت أنا من بينهم، وقد كنت أعمل مهندس صيانة آلات النسيج.. بومرداس كوّنت ملايين المهندسين في النسيج، لكن، للأسف، كل ذلك سقط في الماء، وأنا أطلب منكم التدخل لإعادة النظر في إمكانية إعادة فتح هذا المصنع، وقد قمت بزيارته عندما كنت في المجلس الشعبي الولائي، والحالة التي أصبح عليها هذا المصنع،

بصراحة عبارة عن جريمة! فالآلات ما زالت داخل هيكل المصنع وهي تتآكل هناك، فأتمنى أن تسترجع منه بعض الأشياء قبل أن تذهب هباء.

شكرا جزيلا "ثانميرث إنك" شكرا لك.

السيد الرئيس: شكرا، ملاحظاتك قد وصلت...

الأرقام التي ذكرتها في التعقيب والملاحظات التي أبديتها، مع ذكر المراسيم والقرارات، كل ذلك أتمنى، السيد رابح منعوم، أن تسلمها لنا لكي نسلمها بدورنا للسيد الوزير، فالجواب على هذا، خلال جلستنا هذه ليس ممكنا! الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الصناعة: شكرا سيدي الرئيس، والشكر موصول أيضا للسيد العضو.

تقريبا هي نفس المعطيات التي نملكها، وأنا أشاطرك الرأي في نفس الوقت، وفي بداية كلامي قلت بأن ولايتكم تحوز على أكثر من 877 هكتارا، بالنسبة لكل الولاية، مقارنة ببعض الولايات ولكن هناك اختلاف من حيث الكثافة السكانية والإمكانيات التي لديها، فلابد من مرافقتها، ونحن، في هذا الإطار، في تواصل مع السيد الوالي، وأنت قد ذكرت أنه توجد إشكالية مع بعض المواطنين، فيما يخص أنكم وصلتم ووجدتم العملية مجمدة، لكن هناك تواصل، كما قلت، سنة 2023 هناك ميزانية مخصصة لبعض مناطق النشاط التي سنتكفل بها مع السلطات المحلية، وإن شاء الله، ستكون لنا زيارة ميدانية في الأسابيع المقبلة، إن شاء الله.

بالنسبة للعقار، الدليل أننا في كل مرة نتكلم ونقول نسترجع العقار، فالعقار لمن يستثمره، هل هذا مفهوم؟ والدليل أننا في هذه الولاية قد استرجعنا حوالي... أكثر... والعملية مستمرة، حيث وصلنا إلى 17.5 هكتارا، ومن الممكن أننا قد وصلنا إلى 18 هكتارا، وهذا ما يبين...

كما أن هناك بعض القضايا على مستوى العدالة، ويمكن أن نصل إلى أكثر من 60 هكتارا، وتكون عرضا للمشاريع المستقبلية.

لقد تكلمت، وإن لم يكن لهذا علاقة مع النسيج. صحيح، نشاط النسيج، صراحة، وفي كل مرة أتكلم عن هذا، فالذي حطمه هو الاستيراد، كنا نملك قطبا ممتازا للنسيج، وكان منتوجنا يصدر إلى الخارج، كنا نصدر إلى أوروبا وإيطاليا، وإسبانيا، واليوم أصبح العكس، فنسبة 87٪ تقريبا مستوردة من الخارج، لا تلبي السوق، حتى (GETEX) في هذه الوضعية ولعدة أسباب.

الدولة قد استثمرت، لكن إعادة الاقلاع الجماعي الهائل لليد العاملة الكفؤة، هو السبب، لم نجد صانعي النماذج، لم يبق منهم أحد، إضافة إلى المادة الأولية، القطن، وهي مادة أساسية.

مؤخرا فقط، السيد رئيس الجمهورية أعطى تعليمات فيما يخص هذا الجانب، وهناك مبادرة بمعية صديقي وزير الفلاحة، من أجل الرجوع والاستثمار في هذه المادة الأساسية بتقنيات جديدة، لأننا نعلم أنها تستهلك الماء، لكن اليوم مع التطور التكنولوجي الكبير، سنصل، إن شاء الله، من الممكن بعد أسابيع سنقدم عرضا على مستوى مجلس الحكومة في إطار بحث هذا القطاع، قطاع النسيج، لأنه خلاق للثروة، وبالفعل..

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد لخضر مولاي سعدون، فليتفضل مشكورا.

السيد لخضر مولاي سعدون: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على معاليكم –السيد وزير الصناعة– السؤال الشفوي التالي:

تملك ولاية أم البواقي 3 مصانع للنسيج، تم غلقها منذ سنوات طويلة، وكانت هذه المصانع المتنفس الصناعي الوحيد للولاية؛ وأخص بالذكر منطقتي عين البيضاء ومسكيانة، اللتين تنتميان إلى مناطق الهضاب العليا ومناطق الظل، بالإضافة إلى المنطقة الصناعية لعين البيضاء،

منذ إنشائها لم يتم ربطها بالكهرباء والماء والغاز (التهيئة).

1 – ما هو مصير هذه المصانع، التي إن بقيت مغلقة، فقد تعتبر هدرا للمال العام وتعطل دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالمنطقة؟

2 – متى سيتم تهيئة المنطقة الصناعية عين البيضاء التي عجزت ميزانية الولاية لسنوات عديدة عن تغطيتها وذلك لعدة عقود والمؤسسة المكلفة بالتسيير عاجزة ماديا؟

3 – وفي حالة عدم التمكن من إعادة تشغيل هذه المصانع، كيف يمكن إدماج المؤسسات الاقتصادية (قطع غيار السيارات) المتواجدة بمدينة عين مليلة التي هي قطب صناعي بامتياز في سلسلة الإدماج والإنتاج لمصانع السيارات؟

شكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لخضر مولاي سعدون؛ والكلمة الآن للسيد وزير الصناعة.

السيد وزير الصناعة: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من الممكن أن أستغرق وقتا أكثر، سيدي الرئيس، لأن هذا السؤال فيه 3 أسئلة، وليس سؤالا واحدا، بل يتفرع إلى 3 أسئلة.

إذن، ردا على سؤالكم ،السيد لخضر مولاي سعدون، والمشكّل من ثلاثة محاور متباينة تخص القطاع، في واقعه وما يستجد فيه من إجراءات وتوجيهات عملية.

أولا، اسمح لي في البداية، وقد تطرقنا إلى قطاع النسيج، وقد تكلمت في نفس الفكرة تقريبا، مع السيد العضو رابح منعوم، فيما يخص ولاية تيزي وزو، حيث عرف نموا في فترة، لكن كان فيه تراجع، وفي ذلك الوقت، كانت هناك سلسلة متكاملة، وقدرات إنتاجية في قطاع النسيج؛ وعلى هذا الأساس، هناك بعض الإجراءات، سوف ألخصها كالتالي:

1 – زراعة القطن، التي تكلمت عنها على نطاق واسع، من أجل إحياء صناعة النسيج.

2 – إحياء معاهد التدريب للحرف في القطاع، لأن اليوم، كما قلت، الخروج الجماعي فيما يخص التقاعد المسبق، أخرج كامل اليد العاملة المؤهلة، وهذا هو المشكل الذي يتخبط فيه القطاع، فالقطاع كان يحوز في كل ولاية أكثر من 5000 إلى 6000 يد عاملة، في كل مصنع، اليوم المصانع فيها حوالي 300 إلى 400 عامل فقط!

3 – تحويل البنية التحتية والأراضي غير المستخدمة في القطاع العام إلى مناطق نشاط صغيرة.

4 – إنشاء مؤسسات لإنشاء قطاع غيار معيّنة وكذلك التماس مصانع المعدات لتركيب مستودعات قطع الغيار المستهلكة، لأنه حتى بالنسبة للمعدات أصبحت منتهية الصلاحية، وحتى لو نذهب إلى المورّد في حد ذاته، فلن نجد قطع الغيار بالنسبة لهذه المصانع، لكن اليوم، الحمد لله، فبتضافر جهود قطاع التعليم العالي والبحث، نسعى إلى مسايرة هذه المصانع بيد عاملة جزائرية.

5 – إنشاء مركز تقني حقيقي، قادر على إجراء البحث والتطوير والتدريب بالنسبة لهذه المراكز.

كما أنه لا يمكن إعادة فتح هذه المصانع إلا بالتزامات قوية من الدولة، من ناحية، بصفتها مسيرا، ومن طرف الصناعيين، من ناحية أخرى، للالتزام بعملية إنتاج وتثمين الإنتاج المحلي، هذه هي الإلزامية.

ضمن هذا الإطار، تعمل لجنة قطاع النسيج والجلود، في الآونة الأخيرة، لاحظتم، قمنا بإنشاء لجان على مستوى الوطن، ذهبنا إلى مناطق التجميع، وأنا أتكلم عن الجلود، ذهبنا إلى ولاية المدية، حيث وجدنا أكثر من 850 مؤسسة صغيرة تنشط في هذا المجال، ذهبنا إلى تلمسان وجدنا أيضا حوالي 600 مؤسسة، فيما يخص الجهة الغربية، جهة الوسط، نفس الشيء، من أجل إحياء هذه الديناميكية وفق الرؤية التي نريد أن نصل إليها، لتجسيد خطة عمل تشغيلية لإعادة إطلاق هذا القطاع.

وبالنسبة لمركبي النسيج بولاية أم البواقي المتخصصين في غسل، تمشيط وغزل الصوف، محل انشغالكم، فهما فرعان من مجمع (تكسماكو) (TEXMACO) سابقا.

– المركب الأول كان تابعا لمؤسسة إلاتاكس (ELATEX) وتوقف عن النشاط بتاريخ 30 / 06 / 2006 وتمت عملية

تصفيته في 05 / 06 / 2013.

– المركب الثاني كان تابعا لمؤسسة فيلاب (FILAB) وتوقف عن النشاط بتاريخ 01 /08 /2006 وتمت تصفيته بتاريخ 05 /08 /2013.

وتمت إجراءات تصفية المركبين المذكورين وتحويل الممتلكات العقارية إلى مصالح أملاك الدولة لولاية أم البواقي، وهما ليسا تابعين للقطاع.

وبالرغم من تصفية هذين المركبين، إلا أنه تم إعداد دراسة تقنية واقتصادية سنة 2012، حاولنا إعادة فتح هذه المصانع من أجل خلق مناصب الشغل لهذه الولاية، أم البواقي، وتطوير مركب غسل وتمشيط الصوف ببلدية مسكيانة وتحويله إلى مصنع غزل مدمج، بهدف تشغيل هذا المركب.

وعلى هذا الأساس، تم إبرام مذكرة تفاهم وشراكة لإنشاء شركة مختلطة لإنتاج الخيوط والصوف سنة 2017، مع شريك أجنبي (تركي)، تحت إشراف الشركة القابضة جيتكس (GETEX)، إلا أن هذا المشروع لم يتحقق، أو هذه الشراكة.

نفس الشيء في سنة 2019، مع مورّد آخر، وهو مورّد هندي، لكن لم يتحقق هذا المشروع كذلك في نفس السياق.

خلال شهر جانفي 2021، قامت الشركة القابضة "جيتكس" بإطلاق مناقصة دولية في هذا الإطار، قصد إبرام اتفاقيات من أجل إعادة بعث نشاط المركب، لتبقى الشركة القابضة (جيتكس) (GETEX) مستعدة لدراسة أي اقتراح من شأنه إعادة بعث نشاط النسيج في المنطقة، سواء في إطار شراكة وطنية بين القطاع العام أو الخاص، وهذه رسالة للقطاع الخاص الذي يريد أن يستثمر في هاتين المؤسستين، فشركة (جيتكس) مستعدة لهذه الشراكة.

فيما يخص الوعاء الاقتصادي، فولاية أم البواقي تحتوي على 1565 هكتارا، كوعاء عقاري مخصص لاحتضان المشاريع الاستثمارية، وتضم ما يلي:

– منطقتين (2) صناعيتين ناشطتين: عين البيضاء، عين مليلة، بمساحة إجمالية تقدر بـ 292 هكتارا.

– خمس عشرة (15) منطقة نشاط، بمساحة إجمالية تقدر بـ 373 هكتارا، كما تعتبر هذه الولاية من ولايات الهضاب العليا التي حظيت باهتمام بالغ من طرف السلطات العمومية، حيث استفادت من عدة تحفيزات، سواء فيما يخص توفير العقار الصناعي أو فيما يتعلق بتهيئة وإعادة تأهيل المناطق المتواجدة في الولاية من أجل جذب الاستثمارات، فلقد استفادت الولاية منذ انطلاق البرنامج المركزي لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط من (6) ست عمليات بقيمة إجمالية تقدر بمبلغ 623 مليون دينار جزائري، وتخص هذه العمليات:

– ثلاث (3) مناطق نشاط في كل من: أم البواقي، فكيرينة وبئر الرقعة.

– منطقتين (2) صناعيتين لعين البيضاء وعين مليلة.

تجدر الإشارة أن هاتين العمليتين قد تم استلامهما نهائيا وغلقهما.

كما تم اقتراح تسجيل عملية إعادة تهيئة المنطقة الصناعية لعين البيضاء وهي مسجلة في قانون المالية 2023، هناك مبلغ مخصص لعدة مناطق في 2023، سوف يتحدد مستقبلا مع وزارة المالية والمصالح المحلية مع السيد الوالي.

كما استفادت الولاية من إنشاء منطقة صناعية جديدة في أولاد قاسم بمساحة إجمالية تقدر بـ 391 هكتارا، في إطار برنامج تهيئة مناطق صناعية جديدة على مستوى الوطن.

كما تجدر الإشارة أنه تم استرجاع 141 قطعة أرض بمساحة تقدر ب 22.78 هكتارا غير مستغلة، على مستوى المناطق الصناعية ومناطق النشاط المتواجدة على مستوى الولاية والعملية متواصلة.

وبعنوان إعداد خارطة الطريق لوضع صناعة وطنية للمركبات والتكفل بالمصانع التي أعيد توجيهها إلى القطاع العمومي، قامت وزارة الصناعة بوضع مقاربة جديدة شاملة تهدف إلى إعداد قاعدة صناعية ترتكز على روابط السلاسل ذات القيمة المضافة.

صحيح، هذه الولاية معروفة بقطع الغيار، ومن الولايات الأوائل في عملية الاستيراد، فهذه رسالتي إلى كل هؤلاء المستوردين، أن يتحولوا إلى مصنّعين، لأن ما نريده هو عملية التكامل ما بين هذه السلسلة من رفع لنسبة الإنتاج فيما يخص قطاع المركبات، إما السيارات أو الشاحنات أو الحافلات، فولاية أم البواقي تزخر بإمكانيات كبيرة في هذا المجال، وسوف تكون لدينا مرافقة من أجل بعث هذه الديناميكية وربط هاته السلسلة، وما نحتاجه هو عملية جرد على مستوى الوطن، ولاحظنا الذين ينشطون في مجال

قطع غيار المركبات، حوالي 360 مؤسسة، والعدد قليل، قليل جدا، ما نريده هو الوصول إلى ما طلبناه، المصنّعين والشركات الكبرى التي ستقوم بصناعة هاته المركبات حتى تكون نسبة الإدماج بعد خمس سنوات 30٪.

إذن، هم مطالبون باستعمال هاته المدخلات، فيما يخص قطع الغيار والأشياء التي تدخل في هذه الصناعة.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد لخضر مولاي سعدون، والحقيقة أن الوزير أخذ منك كل الوقت..

السيد لخضر مولاي سعدون: شكرا سيدي الوزير المحترم، على الإجابة المقنعة، إلى حد بعيد جدا، لأنني غير مقتنع، بالنسبة لمصانع النسيج التي لها ما يقارب 20 سنة وهي مغلقة! وهذا ما يرهق المنطقة، خاصة مدينة عين البيضاء التي هي أكبر بلدية كثافة وتعدادا سكانيا.

أولا، كل الظروف والإمكانيات متوفرة للإقلاع الاقتصادي والصناعي بالمنطقة وأذكر منها:

– النقل بالسكة الحديدية، المتوفر، ويمر بالمنطقة الصناعية، عين البيضاء، وهذا استثمار استراتيجي للدولة يجب استغلاله.

– قرب الولاية من الطريق السيار شرق – غرب، ويبعد عنها حوالي 30 كلم.

– وجود القاعدة الجوية بدائرة عين البيضاء، التي يمكن استغلالها للنقل الجوي للبضائع.

– الهياكل موجودة وغير مستعملة وغير مستغلة لسنوات طويلة، كما ذكرنا، سيدي الوزير، مصنع النسيج بعين البيضاء ومسكيانة، دون أن ننسى مصنع الخشب الذي يراوح مكانه بمدينة عين البيضاء.

– الكفاءة المهنية موجودة ومعاهد التكنولوجيا موجودة بالمدينة وبالولاية.

– قرب الولاية والمدينة من الجارة، الشقيقة، تونس، لتسهيل وتشجيع التصدير خارج المحروقات وولوج السوق العربية والإفريقية، والتبادل التجاري كنظرة استشرافية.

كل هذه الظروف المتاحة وكذلك المناخ الذي وفرته الدولة من مجهوداتها، بمعنى المنطقة لم تستغل كما ينبغي.

سيدي الوزير،

نريد كذلك الإجابة على المراسلات الموجهة إلى اللجنة الوزارية، لرفع العراقيل عن المستثمرين الذين يترددون يوميا على الإدارات، وأخص بالذكر الولاية.

في الأخير، نرفع إليكم، السيد الوزير المحترم، أنين وصراخ، شباب وخريجي معاهد وساكنة وشباب ولاية الشهيد البطل، العربي بن مهيدي، التي تنتمي إلى مناطق الظل والهضاب العليا، ومن هذا المنبر، ندعوكم، بصفة رسمية، إلى زيارة هذه الولاية في القريب العاجل، أولا، وأدعو السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم إلى إيفاد لجنة استعلامية للوقوف على التنمية بالولاية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

..**(تصفيق)**..

السيد الرئيس: شكرا للسيد لخضر مولاي سعدون؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصناعة: شكرا للسيد العضو.

وأنا أؤكد أن هذه الولاية مثلها مثل جميع الولايات المجاهدة، بالفعل تستحق المرافقة وتستحق الدعم، من قطاعنا وكل القطاعات، كما تعلم، هذه المؤسسات المغلقة، وإن كانت –كما قلت– قد تم تصفيتها، لكن سنحاول في إطار برنامج مخطط عمل الحكومة إعادة إحياء هذه المؤسسات، وقد تم جرد حوالي 51 مؤسسة متوقفة، لكن الحمد لله، قمنا بإحياء حوالي 17 منها، والعملية مستمرة، أما المؤسسات الباقية، قلت في إطار المقاربة الجديدة، في إطار فتح رأسمال أو شراكة بين القطاع الخاص والعام، كفانا تحملا من طرف خزينة الدولة، اليوم نحن نبحث عن هندسة مالية، فيما يخص مرافقة هذه المؤسسات التي تعرف مشاكل في التمويل، لهذا كانت هناك مناقصة فيما يخص بحث عن شراكة لهاتين الوحدتين. وفي إطار قانون الاستثمار، نحن نقوم بالترويج على مستوى الوطن، وأسديت تعليمات للسادة المدراء المحليين، من أجل الترويج أكثر فأكثر لكل الولايات من أجل الاستقطاب، وأظن أن من يمكنه أن يروج

هم أبناء المنطقة، أصحاب المال من أهل المنطقة، عندما يستثمر أهل الولاية سوف يجلب المستثمرين، صدقني، فهذا ما لاحظته في عدة ولايات والأمثلة كثيرة، رسالتي هي: ولاية ميلة فيها مستثمرون لابأس بهم، ويملكون أموالا، خاصة في مجال قطع الغيار، اليوم لابد من تحويلهم إلى قطاع الصناعة والإنتاج، من أجل الاستقطاب، ثم نخلق تلك المنظومة بالنسبة للمحيط الصناعي لهذه الولاية، إن شاء الله، فهي ولاية واعدة وسوف تكون لنا زيارة في أقرب الآجال، إن شاء الله، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع النقل والكلمة للسيد الطاهر غزيل، فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الموقر،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال، التالي نصه:

نظرا للكم الهائل للمسافرين الذين يتوافدون على المطار الدولي لغرداية، مفدي زكرياء، ومطار ولاية المنيعة، حيث إنهما لا يتوفران إلا على طائرة واحدة من نوع (ATR)، في كل مطار ولا تلبي حاجيات المسافرين المتوجهين إلى الجزائر العاصمة.

سيدي الوزير،

هل تنوي دائرتكم الوزارية، تغيير نوع الطائرة من نوع (ATR) إلى بوينغ (BOEING) لتلبية حاجات المسافرين في الولايتين؟

وفي الأخير، تفضلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطاهر غزيل؛ الكلمة الآن للسيد وزير النقل.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة السلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدة الوزيرة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكر عضو مجلس الأمة المحترم، السيد الطاهر غزيل، على اهتمامه بقطاع النقل وذلك من خلال طرح سؤال شفوي، يتعلق بوضعية النقل الجوي على مستوى مطار غرداية ومطار المنيعة؛ وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

أولا، إسمحوا لي أن أذكركم بتعليمات السيد رئيس الجمهورية، المنبثقة عن اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 27 نوفمبر 2022، في هذا الخصوص، والمتضمنة ما يلي:

1 – التحضير لإنهاء اقتناء الطائرات في أقرب الآجال، في إطار تجديد الأسطول الجوي الجزائري.

2 – تنشيط الملاحة الجوية، في مختلف مطارات الوطن، باعتبارها هياكل استراتيجية قادرة على بعث حركة الطيران.

3 – العودة إلى معدل رحلات الخطوط الجوية الجزائرية، لما قبل وباء كوفيد 19، مع تكثيف رحلات العمرة والرحلات الجوية ذات الطابع السياحي.

وقد باشرت مصالحي بالتنفيذ والتطبيق الصارم لهذه التوجيهات.

ثانيا، بخصوص الرد على سؤالكم، فإن شركة الخطوط الجوية الجزائرية تخصص ثلاث رحلات جوية، تربط مطاري المنيعة والجزائر العاصمة كل يوم ثلاثاء، بنسبة حمولة سنوية متوسطة لا تتجاوز 41٪، وبين ولايتي المنيعة وورقلة كل يوم جمعة، بنسبة حمولة سنوية متوسطة لا تتجاوز 26٪ وأيضا ولايتي المنيعة وتمنغست كل يوم سبت، بنسبة حمولة سنوية متوسطة لا تتجاوز 33٪.

أما بالنسبة للرحلات الجوية على مستوى مطار غرداية، فإن شركة الخطوط الجوية الجزائرية تخصص 13 رحلة أسبوعيا من وباتجاه مطار غرداية، منها أربع (4) رحلات تجاه جنوبنا الكبير، منها رحلتان جويتان على متن طائرات من نوع بوينغ (BOEING).

وكمثال على نسب الحمولة على بعض الخطوط على مستوى هذا المطار، بلغت نسبة الحمولة على الخط الجوي

الجزائر –غرداية 63٪ وبلغت نسبة 52٪ على خط غرداية –وهران، ونسبة 26٪ على خط غرداية –أدرار.

أما بالنسبة لإضافة طائرات من نوع (BOEING) لاستغلال الرحلات الجوية من وباتجاه مطاري غرداية والمنيعة على بعض الخطوط، فإن هذه العملية تخضع لعدة عوامل، من بينها وفرة الطائرات، هذا هو الأسطول الذي عندنا، وتكاليف الاستغلال وكذا المردودية الاقتصادية لهذه الخطوط، مع العلم أن طائرة (ATR) المبرمجة لهذه الرحلات مطابقة ومكيفة لشبكة الرحلات الداخلية.

شكرا لكم، مرة أخرى، على اهتمامكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد الطاهر غزيل، إن كان له تعقيب.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

بخصوص هذه المعلومات التي أعطيتني إياها، أنا أطلب منكم طلبا واحدا فقط، وهو ما طلبه المواطنون مني لكي أبلغه لك، فعندما تعود إلى مكتبك أطلب معلومات عن خط الجزائر –غرداية، أو الجزائر –المنيعة، إذا لم يخبروك بأنه بعد أسبوع، فإن حديثي الذي أحدثك به الآن ليس بحديث، صحيح أنت منضبط، ولكن إذا لم يخبروك بأن كامل الأماكن في الطائرة محجوزة، فمصير سكان الجنوب في رقبتك!

السيد الوزير،

رئيس الدولة "يكثر خيرو" كنتَ وزيرا للداخلية وجاء بك إلى هذه الوزارة، وهذا للثقل الذي فيها والمسؤولية الكبيرة التي سلمها إليك، الثقة الموضوعة في شخصك، حتى من طرف الشعب، فعلى الأقل، أنصف ناس الجنوب، هل تعلم أنت ورئيس الجمهورية أن المنيعة هي منطقة فلاحية، يتوفر فيها كل شيء، وعندما يريد مستثمر أن يقصدها لا يمكنه أن يذهب إليها؟! ولا كيف يعود؟!

غرداية منطقة سياحية!! يلزمنا 15 يوما حتى نجد مقعدا للمرضى!! فكم من مرة يتنازل أشخاص عن تذاكرهم للمرضى ويأتون سفرا عبر الطريق، وزميلي العضو عن ولاية غرداية يشهد بهذا وهو أمامي الآن.

أيضا ولعلمكم، مطار مفدي زكرياء، سابقا كانت فيه رحلتان دوليتان، الأولى إلى باريس والثانية إلى بولونيا، كانت هناك رحلات الحج، لماذا توقف الآن كل هذا؟! لماذا هناك الآن 15 رحلة في المدن الشمالية نحو مدن فرنسية؟! تذهب الطائرة بخمسة مقاعد وتعود بثلاثة؟! ثم تأتي وتعطيني هذا الحساب، أنا لا أقبله! 15 رحلة يومية تذهب باتجاه مدن فرنسية انطلاقا من الشمال، أرني مدينة من الجنوب تنطلق منها رحلات نحو أوروبا، أو نحو إفريقيا، 8 طائرات تمر في أجواء ولايتنا نحو تمنراست والنيجر ومالي وموريتانيا، فخط موريتانيا مثلا، لماذا لا تنزل الطائرة في مطار تندوف قبل أن تواصل وجهتها نحو موريتانيا؟! لم يضطر سكان تندوف بالتنقل إلى تمنراست أو إلى العاصمة هنا ليتجهوا بعدها إلى حيثما هم ذاهبون؟! في حين هناك 8 طائرات تمر في الأجواء أسبوعيا! 15 طائرة تخرج بخمسة مقاعد وتعود بثلاثة مقاعد!! وقد شهدت ذلك ولم أقل إنها مواصفات!! لا، سيدي الوزير، لن أقول لك بأن جوابك غير مقنع، فوالله لن تسمعها مني، فأنا أعلم أنك على رأس وزارة و"يحسن عونك"، لكن لا تكيلوا بمكيالين، "رانا محقورين"، فإذا كنتم تحسبوننا طبقة ثانية فأخبرونا، ولا طائرة نحو أوروبا هي موجودة!! وعندما نتكلم نلام، لم تكلمنا!! إلى أين نحن ذاهبون؟! بقي فقط أن يأتي المواطنون ليتكلموا معك!! فأنت لو زرت غرداية أو المنيعة فلن يكون باستطاعتهم رؤيتك أصلا...

السيد الرئيس: السي الطاهر، عندنا هنا لا توجد "حقرة" لن يحتقر أحد الآخر، لا حرج في طرح المشاكل وإبداء النقائص وغير ذلك. نقدم المطالب، لكن "الحقرة" لا، فهذه غير موجودة، نحن لا نحتقر..

..**(تصفيق)**..

السيد الطاهر غزيل: لم أكمل مدة تدخلي، ما زال عندي بعض الوقت..

السيد الرئيس: إذن، تفضل أكمل.

السيد الطاهر غزيل: لما قلت "الحقرة" أو ما شابه ذلك، فأنا لا أوجه ذلك إلى السيد الوزير، أنا على دراية بأنه جديد

على رأس هذا القطاع، وأنا على دراية بما يحمله هذا القطاع، ولكن لقد أخبرتك بالمعطيات، 15 طائرة يوميا نحو فرنسا، انطلاقا من الشمال، أليس لنا جالية نحن أيضا؟! كانت هناك طائرتان من غرداية، الآن هناك طائرة واحدة فقط من جانت هي مخصصة لقدوم أهاليهم فقط، من أجل رأس السنة، فيما سبق كانت يوميا هناك رحلة من جانت نحو باريس، كذلك تمنراست –باريس، لماذا ذهب كل شيء؟! أنتقدم نحن أم نتأخر؟! ما أقوله هي الحقيقة.. لا أقول.. والسلام عليكم.

السيد الرئيس: هذه الإضافات التي قدمتها يا سي الطاهر، لم تكن موجودة في السؤال أساسا، فهي أسئلة أخرى غير المطروحة، عندما طرحت السؤال الأول تطرقت إلى غرداية وتيميمون وقضية تغيير نوع الطائرة من النوع الصغير (ATR) إلى نوع أكبر، لكنك لم تتطرق إلى جوانب أخرى، بمعنى أنك من خلال سؤالك الأول قمت بإضافة أسئلة أخرى، الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير النقل: شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسيد العضو.

سنعود الآن، إن شاء الله، إلى الأمور الطبيعية، عندما تكون ملاحتنا في المستوى.

سيدي الكريم، نحن نملك رسميا 56 طائرة، وليس 1000 "بوينغ"، سأعطيك كل الإحصائيات، 56 طائرة، 5 منها معطلة وخلال الأيام الماضية قمنا باقتناء قطع الغيار لـ 3 أو 4 طائرات، تحتاج دائما إلى صيانة مستمرة، هذا تقنيا، وإن شاء الله، نحن نسعى إلى اقتناء 15 طائرة جديدة، نحن بصدد مفاوضات مع من قدموا لنا عروضا، ستبدأ، إن شاء الله، يوم 2 جانفي، ونتمنى أن تدخل 15 طائرة، في أقرب وقت، إن شاء الله، حينها ستحل هذه المشاكل، كما طلبنا من السيد المدير العام للخطوط الجوية الجزائرية، كراء 7 طائرات أخرى، كراء وشراء، ودفتر الشروط، إن شاء الله، عن قريب.

نحن كذلك بصدد فتح المجال الجوي للخواص ومن غير ذلك، أقول لك 56 طائرة، وفي هذا الوقت من المستحيل أن نرضي بها كل مطارات الجزائر أو الرحلات الخارجية، عدة دول تطلب الخطوط الجوية الجزائرية.

هذا ما لدينا، إن شاء الله، ستتحسن الأمور ونحل كل هذه المشاكل، وكما قال السيد الرئيس، لا يوجد فرق بين منطقة ومنطقة ونحن لا نقبل بهذا أبدا، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد محمد سالمي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد سالمي: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة الوزيرة، السيدان الوزيران، أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم.

يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة السؤال الشفوي، التالي نصه:

نظرا للدور الإيجابي والمهم الذي تساهم به المندوبيات المحلية والجهوية للخطوط الجوية الجزائرية في تمكين المواطنين من حقهم الدستوري في النقل، وكذا في مواكبة التحولات الكبرى التي يعرفها قطاع النقل الجوي، وحرصا منا على تعزيز واستمرار هذا الدور والحفاظ على مكتسباته، وأخص بالذكر المندوبية المحلية للخطوط الجوية بولاية تندوف، والتي لا يخفى على سيادتكم أنها تمتاز بمجموعة خصوصيات، أهمها:

– تنقل الإخوة الصحراويين داخل الوطن وخارجه.
– تنقل أفراد وعائلات الجيش الوطني الشعبي.
– تنقل أفراد البعثات الدولية من وإلى تندوف.

لعلمكم أن شركة الخطوط الجوية الجزائرية هي الشركة الوحيدة في المنطقة، هذا ما يجعل هذه المندوبية ذات أهمية بالغة ومردودية كبيرة، لكن رغم ذلك، فإنها تشهد وضعا صعبا ومشاكل كثيرة، تتجلى في:

– النقص الفادح في الموارد البشرية، خصوصا، اليد العاملة في مصلحة الأمتعة وكذا الأعوان التجاريين وأعوان الأمن.
– الشكاوى التي يتقدم بها المواطنون ومما يتعرضون

له أثناء الحجز في الوكالة، بسبب الازدحام، حيث يحتاج الزبون في بعض المرات ثلاثة أيام حتى يقتني تذكرة السفر، وكذا عند انتظار الأمتعة عند الهبوط بمطار تندوف والذي غالبا ما يصل إلى قرابة ساعة كاملة وهي نصف المدة التي يقضيها المسافر في الطائرة.

– النقص الكبير في التجهيزات بالوكالة التجارية وحالتها المزرية والقديمة.

– قلة العتاد بالمطار وهو ما يتسبب في عديد المشاكل للعمال والمسافرين.

– إعادة تهيئة مقر المندوبية والوكالة التجارية.

– شكاوى العمال من عدم استلامهم لمستحقاتهم في الترقيات والعطل السنوية، رغم كثافة وكثرة الأشغال التي تقع على عاتقهم.

– تهديد العمال بالاستقالة الجماعية بسبب ضغط العمل الذي أرهقهم، خصوصا وأن مطار تندوف تبرمج فيه رحلات صيفية، خاصة من إسبانيا نحو تندوف، مما يشكل ضغطا إضافيا أكثر من الذي هو حاصل حاليا.

كل هذا وأكثر، اطلعت عليه المديرية الجهوية لوهران والمديرية العامة بالجزائر العاصمة ولكن لا حياة لمن تنادي!

ولعلمنا بالعناية الخاصة التي تولونها، معالي الوزير، للولايات الحدودية الجنوبية:

1 – مطلب ترقية المندوبية المحلية بتندوف إلى مندوبية جهوية، حيث إن هناك مندوبيات جهوية لا يوجد فيها مطار وهي أصغر من مندوبية تندوف المحلية، مثل مندوبية مستغانم وسيدي بلعباس، على سبيل الذكر، رغم أن رقم أعمال مندوبية تندوف أكبر بكثير منها.

2 – نظرا إلى اهتمام الدولة بفتح مصنع غار الجبيلات وتشجيع التصدير إلى إفريقيا عبر الحدود من معبر تندوف.

– فتح خط جوي من موريتانيا إلى تندوف.

سؤالي، السيد الوزير:

– ما هي الإجراءات والقرارات التي سوف تتخذونها في هذا الشأن وكذا ترقية المندوبية المحلية بتندوف إلى مندوبية جهوية؟ وشكرا على الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد سالمي؛ الكلمة الآن للسيد وزير النقل.

السيد وزير النقل: شكرا سيدي الرئيس.

الشكر موصول للسيد محمد سالمي، عضو مجلس الأمة المحترم، على اهتمامه الدائم والمتواصل بقطاعنا الوزاري، من خلال طرحه للعديد من الانشغالات والأسئلة، سواء الكتابية أو الشفوية، هذا وإن دل فإنما يدل على حرص الرجل وتقديره الشديد للمسؤولية الملقاة على عاتقه، أما فيما يخص الرد على سؤالكم هذا والذي يتعلق بالمندوبية المحلية لشركة الخطوط الجوية الجزائرية بولاية تندوف، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

حقيقة، وللأسف الشديد، سجلنا بعض النقائص على مستوى الوكالة الجهوية لشركة الخطوط الجوية الجزائرية بولاية تندوف، خاصة من ناحية الموارد البشرية وكذا عدم وجود تجهيزات كافية وقِدم بعضها، وذلك بسبب عدة عوامل، منها الظروف الصحية التي مرت بها بلادنا "كوفيد 19"، التي كان لها التأثير البالغ على الوضعية المالية للشركة. وفي هذا الخصوص، قامت مصالح الشركة مؤخرا بعدة إجراءات للتكفل بالانشغالات المتعلقة بهذه المندوبية، نذكر منها:

– العجز الموجود على مستوى الوكالة، فيما يخص الموارد البشرية، كان بسبب إحالة عونين تجاريين على التقاعد، بناء على طلبهما، كما أحيلت موظفة أخرى على الاستيداع، حيث عملت مصالح الشركة على تعويض العونين التجاريين المحالين على التقاعد بعونين من المندوبية الجهوية لتلمسان والمندوبية الجهوية للشلف لاستدارك هذا النقص؛ وفي هذا الإطار، قدمت المديرية الجهوية طلبا بتوظيف ستة (6) أعوان تجاريين، وسيتم ذلك عن قريب، كما استفادت المندوبية الجهوية، مؤخرا، خلال السنة المالية 2022، من تجهيزات مكتبية مختلفة.

– أما العتاد المستعمل على مستوى مطار تندوف، فهو عتاد خاص بالعمليات الجوية ويفي بكل المتطلبات الخاصة بالعمليات الأرضية والسير الحسن للملاحة الجوية، هذا تقنيا.

– كما تم توفير عتاد خاص بذوي الاحتياجات الخاصة لضمان راحتهم أثناء التنقل للطائرة.

– فيما يتعلق بتهيئة الوكالة التجارية والمندوبية الجهوية، تمت برمجة العملية في ميزانية الشركة لسنة 2023، تحت إشراف لجنة تهيئة الوكالات المختصة على مستوى المديرية

العامة.

أما عن فتح خط جوي نحو موريتانيا، على مستوى مطار تندوف، يبقى مرتبطا بعدة عوامل، منها المردودية الاقتصادية لهذا الخط ومعدل الطلب عليه من طرف المواطنين، فيما تبقى مصالح شركة الخطوط الجوية الجزائرية تعمل للعودة للعمل بالبرنامج المعمول به قبل الأزمة الصحية، وهي تتابع عن كثب تطور الطلب على التنقل من وباتجاه ولاية تندوف، وستدعم أو تضيف خطوطا جديدة حين توفر كل الشروط الضرورية اللازمة لذلك.

أشكركم، مرة أخرى، على اهتمامكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد محمد سالمي، إن كان هناك تعقيب.

السيد محمد سالمي: شكرا سيدي الرئيس.

شكرا للسيد وزير النقل، على هذه الإجابة المقبولة، نتمنى منه ضبط أجندة أو آجال محددة لتجسيد ما أتى به في جوابه، حتى لا تبقى مجرد وعود، ولنا القدوة في رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي يسارع الزمن ويجهد من أجل تجسيد تعهداته (54) التي التزم بها مع الشعب الجزائري.

لدينا برنامج طموح وواعد للسيد رئيس الجمهورية؛ والحكومة وضعت له مخططا من أجل التنفيذ والبرلمان زكاه بغرفتيه، كما أنه على أعضاء الحكومة كل في قطاعه، مسؤولية تنفيذ وتجسيد هذا البرنامج وهذا المخطط على الواقع، فالناس ملوا من الوعود الفارغة، خاصة في جنوب البلاد، لاسيما المناطق الحدودية، كما هو الشأن في ولاية تندوف.

لدي بعض الانشغالات لها صلة بالسؤال:

– ضرورة إعادة النظر في سياسة الدعم في تذكرة السفر الجوية، فلابد من تعميم هذا الدعم ويفترض أن يخصص للمناطق الجنوبية، فهل من المعقول أن نسوي بين الدعم شمال –شمال أو تذكرة الطائرة شمال – شمال، مع جنوب –شمال؟! في الشمال، الحمد لله، إمكانيات السفر عبر الطريق السيار أو القطار.

– ترقية مطار تندوف، ما دام فيه رحلات دولية، فنحن نطالب بترقيته وتصنيفه.

– نثمن إجابة السيد الوزير، فيما يخص الرخص الاستثنائية لتوظيف 6 أعوان بالخطوط الجوية الجزائرية.

– نحن نتفهم الظروف التي تمر بها الشركة، لكن نطلب تعديل التوقيت، لا يمكن للرحلات من تندوف وإلى تندوف أن تبرمج على الساعة الثانية ليلا والساعة الرابعة.

– فتح الخط الجوي موريتانيا، فتح خط جنوب –جنوب، فلا يعقل أن أحدا من الجنوب يتنقل إلى الشمال من أجل أن يسافر إلى الجنوب!!

– عدم وجود الحافلات لنقل المسافرين بين قاعة المطار بتندوف إلى الطائرة، فيضطر المسافرون إلى قطع هذه المسافة، مشيا على الأقدام، حاملين الأمتعة والأطفال، في ظل ظروف مناخية قاسية والبرد الشديد، معالي الوزير، والله، خلال هذه الليالي، البرد شديد وأقل من درجتين، المواطنون المسافرون، منهم الشيوخ والأطفال ويحملون الأمتعة ويقطعون هذه المسافة الطويلة تنقلا بين قاعة المطار إلى الطائرة، وعند وصولنا إلى مطار الجزائر تخصص حافلة واحدة لنقل جميع ركاب الطائرة، وغالبا ما تأتي هذه الحافلة متأخرة، فيكون هناك ازدحام واكتظاظ بين أصحاب تذكرة الدرجة الأولى والتذكرة الاقتصادية، لا يعقل أن باقي الوطن هكذا.. كنا نسمع عن الخطوط الجوية؛ ولكن في المطار الدولي هواري بومدين؟!!! هذه الطائرة قادمة من الجنوب وتخصص لها حافلة واحدة! نحن نحب أن يعامل المسافر... شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد سالمي؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير النقل: شكرا.

والله، ليست هناك وعود، أنا صريح، كان باستطاعتي قول كذا وكذا وكذا... لكن لن أقولها أبدا، بالنسبة لخط تندوف –موريتانيا، غير ممكن في الوقت الحالي، طائرة الجزائر –نواكشوط، تقلع فارغة تقريبا، يا سيدي الكريم! هناك باخرة، تقلع من هنا، من الجزائر إلى إيطاليا، تذهب بـ30 شخصا! هناك حقائق، أيضا هناك أوقات، مثلا، آخر السنة وبداية جانفي، كل الطائرات وكل الوجهات تقريبا تتنقل فارغة! يبقى الاكتظاظ في فصل الصيف.

بالنسبة للمطارات، أنا أتفق معك، ما تطلبونه هو (Le diagnostic) وستخصص، إن شاء الله، مبالغ مالية وستكون في كامل المطارات بمجموع 36 مطارا، أين يطالب جميع المواطنين بتغيير أوقات إقلاع ووصول الطائرة من كذا إلى كذا.. إن شاء الله، سنعمل وسنتعاون من أجل رفع هذه المشاكل، فليس هذا بالأمر السهل، الآن وقد تجاوزنا "الكوفيد"، سنحاول أن نسترجع الوتيرة التي كنا عليها قبل "الكوفيد".

إن شاء الله، ستتدعم الخطوط الجوية الجزائرية بطائرات و(CNAN) بالبواخر، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الآن الكلمة لآخر متدخل لجلسة هذا اليوم، السيد عبد الحميد بوشرمة، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الحميد بوشرمة: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد المجاهد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة الزملاء، أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

السيدات والسادة الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السؤال الشفوي إلى السيد وزير النقل المحترم.

بالرغم من أن مطار فرحات عباس، بولاية جيجل، يتوفر على هياكل وتجهيزات مادية وبشرية كافية لاستيعاب ومعالجة رحلات يومية داخلية ودولية، بقدرة استيعاب تتجاوز 400 ألف مسافر سنويا.

إلا أن الواقع يؤكد أن الحركة الجوية على مستوى هذا المطار تقتصر على خط واحد ووحيد هو جيجل - الجزائر العاصمة، بمعدل رحلة واحدة (1) يوميا وست (6) رحلات أسبوعيا، تضمنها، طبعا، شركة الخطوط الجوية الجزائرية، مما يجعل عدد المسافرين لا يتجاوز 20 ألف مسافر سنويا، أي بمعدل تشغيل للمطار لا يتجاوز ستة بالمائة (6٪) فقط من قدراته الاستيعابية.

إن هذا الوضع -السيد الوزير- يفاقم ويوسع الفجوة بين الطلب المتزايد على وسيلة النقل هذه من طرف المسافرين، بصفة عامة، وساكنة ولاية جيجل، بصفة خاصة، وبين العرض المتناقص الذي توفره شركة الخطوط الجوية الجزائرية، كما يؤثر بالسلب على المردودية الاقتصادية لمؤسسة تسيير مطار فرحات عباس.

على ضوء ما ذكرت آنفا، يشرفني، السيد الوزير، أن أوجه إليكم السؤال التالي:

- بالنسبة للخطوط الداخلية: تدعيم وزيادة عدد الرحلات على مستوى خط جيجل -الجزائر العاصمة، فضلا عن برمجة فتح خطوط جديدة اتجاه ولايات الجنوب الكبير، لاسيما ورڤلة وتمنراست، فما هو ردكم؟

- بالنسبة للخطوط الدولية: برمجة فتح خطوط دولية، لاسيما خط جيجل -باريس، والذي يشهد طلبا متزايدا من أبناء جاليتنا في المهجر، خصوصا خلال فترة الصيف، فما هو ردكم؟

شكرا على حسن الإصغاء، تقبلوا منا -السيد الوزير- فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحميد بوشرمة؛ الكلمة الآن للسيد وزير النقل.

السيد وزير النقل: شكرا سيدي.

الشكر موصول لعضو مجلس الأمة المحترم، السيد عبد الحميد بوشرمة، على طرحه سؤال شفوي، يتعلق بالحركة الجوية على مستوى مطار جيجل وعن استغلاله في الرحلات الدولية خاصة نحو فرنسا، وعليه، يشرفني أن أوافيكم بما يلي:

إن شركة الخطوط الجوية الجزائرية تستغل سبع (7) رحلات جوية، تربط مطار فرحات عباس بجيجل بمطار هواري بومدين بالعاصمة، وسيتم تدعيم هذا الخط برحلتين (2) إضافيتين في شهر جانفي القادم ليصبح العدد تسع (9) رحلات في الأسبوع، وقد سجلنا أن الطلب كبير، حقيقة، في هذه المنطقة.

وعن إطلاق رحلات جوية بين ولاية جيجل والولايات الجنوبية للوطن، فإن شركة الخطوط الجوية الجزائرية لم تسجل طلبات كافية تمكنها من استغلال هذه الوجهات.

فيما تبقى مصالح الشركة، تتابع عن كثب تطور الطلب على التنقل من وباتجاه ولاية جيجل، وستدعم أو تضيف خطوط جديدة، حين توفر كل الشروط الضرورية اللازمة لذلك.

جدير بالذكر، أن فتح أي خط جوي مقرون بمردوديته الاقتصادية وحجم الطلب عليه من قبل المواطنين.

كما أعلمكم، أن شركة الخطوط الجوية الجزائرية تخصص رحلتين (2) من مطار قسنطينة نحو ولايات الجنوب: الوادي، ورقلة وتندوف، وتخصص رحلة واحدة في الأسبوع من مطار قسنطينة إلى كل من مطارات: بشار، تقرت، غرداية، حاسي مسعود وتمنراست، ونظرا لقرب المسافة بين ولايتي جيجل وقسنطينة، فبإمكان مواطنينا، في الوقت الحالي، بولاية جيجل استغلال هذه الرحلات السالفة الذكر في التنقل نحو جنوبنا الكبير، من جهة، وأيضا بإمكانهم التنقل نحو الولايات الجنوبية للوطن مرورا بمطار هواري بومدين، الذي يعتبر محور ربط كل ولايات الوطن.

وعن إطلاق رحلات جوية دولية على مستوى مطار جيجل، فإن شركة الخطوط الجوية الجزائرية تسعى لتلبية طلبات المواطنين، وهي تعمل جاهدة للعودة للعمل ببرنامج الرحلات المعمول به قبل جائحة كورونا بالتدريج، وذلك تجسيدا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية، المتضمنة تنشيط الملاحة الجوية، انطلاقا من مختلف المطارات الداخلية، باعتبارها هياكل استراتيجية قادرة على بعث حركة الطيران، حيث سيتم فتح الخط الجوي جيجل –مارسيليا، ابتداء من شهر مارس من سنة2023، بمعدل رحلتين (2) في الأسبوع، مارسيليا وليس باريس، لأن في مارسيليا هناك مواطنون من بجاية وقسنطينة وميلة كذلك يتجهون نحو مارسيليا، فبمقدورهم أن يأتوا إلى جيجل، ثم يتجهون إلى مارسيليا.

في الأخير، السيد العضو المحترم، ألفت عنايتكم إلى أن انشغالكم هذا قد تم طرحه علينا من طرف مواطني ومنتخبي الولاية، عند زيارتنا التفقدية الأخيرة إلى ولاية جيجل بتاريخ 5 ديسمبر الماضي، حينها أكدنا على أن مجمل هذه الانشغالات ستسجل وستدرس حالة بحالة، للتكفل بها في أقرب الآجال الممكنة، وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عبد الحميد بوشرمة، إن كان له تعقيب.

السيد عبد الحميد بوشرمة: شكرا سيدي الرئيس.

كذلك الشكر موصول إلى السيد وزير النقل المحترم، على هذه الإجابة.

طبعا، سيدي الوزير، سؤالي هذا سجلته في جوان سنة 2022، وتمت برمجته في هذا الشهر، يعني ديسمبر من سنة 2022، وبالتالي، أعرف أنه لما زرت ولاية جيجل، كانت هناك انشغالات قدمها المنتخبون والمواطنون، وكانت إجابتك صريحة، نحن نشكرك على ذلك، عندي إضافة فقط، وسأكون صريحا في هذه النقطة المتعلقة بالمردودية الاقتصادية، والتي دائما ما تتحجج بها الخطوط الجوية الجزائرية، طبعا، فيها حق ونوع من الباطل، فيما يتعلق بالمردودية الاقتصادية.

يعني، الخطوط الجوية الجزائرية، في هذه القضية، أنا أعتبرها مجرد أسطوانة، يتم استخدامها وتشغيلها من طرف هذه الشركة وقتما شاؤوا وأينما شاؤوا، وعلى من شاؤوا! فكيف نفسر –مثلا– مطارات بنفس الخصائص لمطار ولاية جيجل، فيه رحلات، سواء داخلية أو دولية ومطار ولاية جيجل فيه خط واحد ورحلة واحدة يوميا وبطائرة صغيرة من نوع (ATR) وفي توقيت غير مناسب، أقل ما يقال عنه أنه معاكس تماما للمردودية الاقتصادية؟! هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، فيما يتعلق بطلب إضافة رحلات على مستوى الخط الوحيد، ألا وهو جيجل –الجزائر العاصمة؛ وطبعا، الرجوع إلى العمل الذي كان قبل جائحة كورونا، الذي كان 14 رحلة أسبوعيا، نتمنى أن يجسد هذا، خاصة بعد مخرجات اجتماع مجلس الوزراء الذي ذكرته سابقا، الذي أكدّ على ضرورة العودة إلى معدل الرحلات التي كانت سائدة قبل جائحة كورونا.

طبعا، التوقيت فقط، سيدي الوزير، وأنت مشكور على المجهودات التي تبذلها، فيما يخص التوقيت، مؤخرا تم إضافة رحلتين جويتين يومي الخميس والسبت، على ما أظن، توقيتهما لا يساعد، يعني الانطلاق على الساعة الثامنة وبعدها على الساعة التاسعة، والعودة من الجزائر على الساعة العاشرة وبعدها منتصف النهار، حبذا لو كانت هذه الرحلات التي تمت إضافتها، واحدة صباحا وواحدة مساء، لماذا؟ لأنه من له أشغال في العاصمة أو في

جيجل ليقوم بها، بإمكانه القدوم صباحا ثم العودة مساء، بمعنى أنه سيلبي رغبات المسافرين، من جهة، ومن جهة ثانية، سيحسن بكثير المردودية الاقتصادية، التي دائما ما تتحدث عنها شركة الخطوط الجوية الجزائرية..

السيد الرئيس: بارك الله فيك، هل أنهيت؟

السيد عبد الحميد بوشرمة: ما زال..

السيد الرئيس: تفضل.

السيد عبد الحميد بوشرمة: الطلب الثاني، يتعلق بما يسمى باريس، طبعا، الكثير من أفراد الجالية، يتواصلون معنا، باعتبارنا منتخبين، يقال لنا إن باريس ستكون أحسن مردودية من مارسيليا، فمارسيليا تقع في الجنوب، بالضبط جنوب فرنسا وباريس ستكون أحسن وستسهل عليهم عملية التنقل إلى مدن أخرى، سواء كانت غرونوبل أو المدن الأخرى، عن طريق النقل بالسكك الحديدية، طبعا، هذا ما نتمنى أن يكون، أي نحو باريس أحسن من مارسيليا، وشكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الحميد بوشرمة؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، إن كان يريد الرد على التعقيب.

السيد وزير النقل: باختصار، إن شاء الله، سنعمل من أجل أن نحسن كل هذه الأمور، لكن لن يكون ذلك بالأمر السهل، فالتوقيت مضبوط من طرف خلية مختصين، وتقنيا، الطائرة لا يجب أن تتوقف، لا يمكن أن تنطلق نحو جيجل على الثامنة صباحا، ثم تعود وتتوقف لتنطلق مرة أخرى غدا... إلخ، عندما تحط في مطار العاصمة، تنطلق مباشرة بعد ذلك في اتجاه آخر...إلخ، إذن، هذه برمجة.

أما بالنسبة للإحصائيات، ممتلئة أم غير ممتلئة، فأنا يوميا تأتيني إحصائيات، فالطائرة التي تنطلق من هنا إلى أدرار أعلم كم فيها، الجزائر –باريس كم فيها، في أوقات الضغط، مثل هذه الأيام، هذا صحيح، هناك ضغط، لكن ابتداء من 2 جانفي كل الطائرات حتى نحو باريس تنطلق تقريبا فارغة، ولو تعلمون، ولن أدخل في التفاصيل، الخطوط الجوية الجزائرية وما عليها من ديون... إلخ.

سنحاول، إن شاء الله، مع بعضنا البعض أن نحسن الوضعية، شكرا وعام سعيد للجميع، إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أنا بدوري أيضا أشكر كل الإخوة على الأسئلة والمناقشة التي كانت هامة جدا وبهذه المناسبة وقبل رفع الجلسة، أهنئكم بالسنة الجديدة 2023، كما أهنئ المواطنين الجزائريين وكل الشعب الجزائري بهذه المناسبة.

الجزائر، في الحقيقة، التي نحن نعمل من أجلها، نتمنى الخير لبلادنا ونتمنى الخير لشعبنا ونتمنى أيضا أن تكون الجزائر دائما في الموعد لخدمة المواطنين في الداخل ولخدمة القضايا العادلة في العالم.

مرة أخرى، شكرا وبارك الله فيكم؛ الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة العشرين بعد الزوال

ملحق
أسئلة كتابية

1 – السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصحة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

لقد أولت دائرتكم الوزارية اهتماما كبيرا بإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية وتجهيزها بالمستلزمات المادية والبشرية، وتوزيعها عبر ربوع الوطن، خدمة للمواطن وسعيا للحفاظ على صحته وسلامته، وفي هذا السياق نلفت عنايتكم وانتباهكم إلى أن ولاية برج بوعريريج قد ظفرت بمستشفى 60 سريرا بدائرة الحمادية، وقد تفاءل السكان به خيرا واستبشروا به، غير أن هذا المشروع قد طاله التجميد، ولم يفرج عنه بعد، رغم الحاجة الماسة إليه، وذلك نظرا لأنه سيغطي دائرة بتعداد سكاني كبير ويمر بها الطريق الوطني رقم 45 والذي يعرف بطريق الموت لما يشهده من حوادث مرور مميتة يوميا.

السؤال المطروح: متى سيرفع التجميد عن مستشفى 60 سريرا بدائرة الحمادية؟

في انتظار ردكم، تفضلوا – سيدي الوزير المحترم – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 7 ديسمبر 2022

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الخاص برفع التجميد عن مشروع إنجاز مستشفى 60 سريرا بدائرة الحمادية ولاية برج بوعريريج، يشرفني أن أعلمكم بأن هذا المشروع قد تم تسجيله سنة 2014 في شقه الخاص بالدراسة برخصة برنامج قدرت بـ 40 مليون دج، وعليه تم اختيار الأرضية لتجسيد المشروع، كما تم استكمال الدراسة بكاملها، و بهذا سيتم تسجيل عملية الإنجاز.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات التقدير و الاحترام.

الجزائر، في 10 جانفي 2023

عبد الحق سايحي
وزير الصحة

2 – محمد سالمي
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التجارة وترقية الصادرات

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، حرصا منا على تجسيد توصيات السيد رئيس الجمهورية وبلوغ تطلعات ساكنة الولاية يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بالسؤال الكتابي التالي نصه:

– ماهي التدابير الواجب اتخاذها بهدف تسريع إجراءات منح الموافقة على طلبات تعويض أعباء النقل للمستفيدين من تراخيص التسجيل في نشاط تجارة الجملة للمواد الغذائية، وكذا دمج نشاط البيع بالجملة للمشروبات ضمن الرمز التجاري لنشاط الجملة للمواد الغذائية؟

– ماهي الوضعية القانونية لتمثيل مصالحكم في المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد – تندوف (قرار إنشاء المفتشية الحدودية) والتعليمات التنظيمية لها؟

– ومتى يتم تفعيل عمل اللجنة الولائية لمرافقة المتعاملين في النشاط (التصدير والاستيراد) ميدانيا وكذلك إنشاء شباك موحد لكل الهيئات المعنية بالتصدير والاستيراد؟

تقبلوا، السيد الوزير المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 14 ديسمبر 2022

محمد سالمي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

أود في البداية أن أشكركم على الاهتمام الذي تولونه لقطاع التجارة وترقية الصادرات، وعلى الجهود التي تبذلونها من أجل الوقوف على تجسيد توصيات السيد رئيس الجمهورية وبلوغ تطلعات ساكنة الولاية.

أما بعد؛

ردا على الشق الأول من تساؤلكم والمتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها بهدف تسريع إجراءات منح الموافقة على طلبات تعويض أعباء النقل للمستفيدين من تراخيص التسجيل في نشاط تجارة الجملة للمواد الغذائية، إسمحوا لي أن أحيطكم علما أن الانخراط في صندوق تعويض تكاليف النقل البري يكون طبقا للتنظيم الساري المفعول، حيث تودع الطلبات كل نهاية شهر ديسمبر على مستوى المديريات المعنية، ليتم عرضها على اللجنة الولائية المكلفة بتأطير تجارة الجملة للمواد الغذائية بالولاية لدراستها وفقا لاحتياجات هذه الأخيرة، و بشكل يضمن توزيعا تمثيليا للمتعاملين لضمان تغطية شاملة تتناسب والكثافة السكانية لكل منطقة، كما يلتزم المتعامل بالإمضاء على الاتفاقية المتعلقة بتعويض تكاليف النقل واحترامه لكل الالتزامات الواردة فيها، لاسيما ما يتعلق بضمان التموين المنتظم وتبرير الوجهة النهائية للمنتوجات المجلوبة في إطار حصته الشهرية الممنوحة له من طرف المديرية.

أما فيما يخص طلب دمج نشاط البيع بالجملة للمشروبات ضمن رمز نشاط التجارة بالجملة للمواد الغذائية فإن مدونة الأنشطة الاقتصادية تضم نشاطات اقتصادية مهيكلة في قطاعات نشاطات مقسمة إلى مجموعات ومجموعات فرعية لنشاطات متجانسة، ويخصص لكل نشاط رمز خاص وتسمية، على غرار رمز النشاط رقم 301.113 المسمى التجارة بالجملة للمنتجات المرتبطة بتغذية الإنسان ورمز النشاط رقم 301.101 المسمى التجارة بالجملة للمشروبات غير الكحولية.

وتطبيقا لأحكام المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 15 – 249 المؤرخ في 29 سبتمبر 2015 الذي يحدد محتوى وتمحور وكذا شروط تسيير وتحيين مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري، والتي تنص على أنه في إطار احترام تجانس الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري وملاءمتها، لا يمكن أن يسجل أكثر من قطاع نشاط واحد في نفس مستخرج السجل التجاري.

وعليه، وبما أن نشاط التجارة بالجملة للمشروبات غير الكحولية، ونشاط التجارة للمنتجات المرتبطة بالإنسان موجودان في نفس القطاع وهو البيع بالجملة فلا مانع من تسجيلهما في نفس مستخرج السجل التجاري.

في سياق آخر، وردا على الانشغال الذي أثرتموه، المتعلق بالوضعية القانونية لتمثيل مصالحنا في المعبر الحدودي مصطفى بن بولعيد تندوف (قرار إنشاء المفتشية الحدودية والتعليمات التنظيمية لها)، إسمحوا لي، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أن أنوه لحضرتكم بأنه قد تم افتتاح المعبر الحدودي البري مصطفى بن بولعيد الرابط بين الجزائر وموريتانيا سنة 2018، بأمر من السلطات العمومية من أجل إنعاش التبادلات التجارية مع البلدان الإفريقية المجاورة، وهو قائم وفي حالة نشاط منذ تأسيسه خاصة في مجال التصدير، حيث مكن العديد من المتعاملين الاقتصاديين من تسويق سلعهم إلى هذه البلدان خاصة التمور، الخضر والمنتجات الصناعية من أسلاك ومعدات بلاستيكية للتنظيف.

تجدر الإشارة، أنه منذ افتتاح هذا المعبر الحدودي، فإن مصالحنا تنشط بالاشتراك مع مختلف القطاعات المتدخلة على مستوى الحدود (جمارك، مصالح بيطرية، مصالح الصحة النباتية) حرصا منها عل تسهيل عمليات التصدير.

ونلفت عنايتكم، أنه حسب الإحصائيات المسجلة والمتعلقة بتصدير السلع عبر هذا المعبر الحدودي منذ افتتاحه في تزايد مستمر، إذ تم تسجيل خلال سنة 2018 عشر (10) عمليات بكمية تقدر بـ 508.151 طن وقيمة مالية تعادل 35.27 مليون دينار، أما فيما يخص سنة 2022 فتم القيام خلال التسعة أشهر الأولى بـ 495 عملية تصدير بكمية تقدر بـ 22.532.875 طن وقيمة مالية تساوي 2.5 مليون

دولار و6.9 مليون أورو، أما بالنسبة لعمليات الاستيراد فقد تم تسجيل خلال سنتي 2021، 2022 سبع (07) عمليات استيراد بقيمة 75.606،22 أورو وكمية تعادل 64.5 طنا.

إضافة إلى هذا، فإن قرار تعيين رئيس لهذه المفتشية الحدودية آنذاك جاء بعد موافقة السيد وزير التجارة، كما أنه تنفيذا لتعليمات السيد والي ولاية تندوف تم تخصيص مقر على مستوى هذا المعبر الحدودي يضم مكاتب وغرفتين لإقامة أعوان الرقابة التابعين لدائرتنا الوزارية للقيام بالمهام المنوطة بهم.

في نفس السياق، فإن وزارة التجارة وترقية الصادرات بصدد متابعة الإجراءات اللازمة على مستوى المديرية العامة للوظيف العمومي والإصلاح الإداري وكذا الأمانة العامة للحكومة، قصد تسوية الوضعية القانونية لهذا المعبر الحدودي وذلك من خلال تعديل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 مارس 2012، المتضمن تحديد مواقع مفتشيات مراقبة الجودة وقمع الغش على مستوى الحدود البرية والبحرية والجوية والمناطق والمخازن تحت الجمركة.

أحيط علم السيد عضو مجلس الأمة المحترم وأنا بصدد الإجابة على الشق الثالث من تساؤله والمتعلق بموعد تفعيل عمل اللجنة الولائية لمرافقة المتعاملين في نشاط التصدير والاستيراد ميدانيا، وكذلك إنشاء شباك موحد لكل الهيئات المعنية بالتصدير والاستيراد، أن وزارة التجارة وترقية الصادرات تسهر على تعزيز وتأطير التجارة الخارجية من خلال تزويدها بآليات قطاعية أكثر دقة، وذلك في إطار التشاور والتنسيق مع كل القطاعات الوزارية المعنية.

في ذات الصدد، تم إنشاء على المستوى المحلي اللجنة الولائية لمرافقة ودعم المصدرين قصد المتابعة الميدانية لعمليات التصدير والتي يترأسها مدير التجارة و ترقية الصادرات تحت إشراف السيد والي الولاية وتضم العديد من الفاعلين والهيئات على غرار الصناعة، الفلاحة، الطاقة، الضرائب، الجمارك، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وأي قطاع أو هيئة أخرى يرى السيد الوالي ضرورة إشراكها في العملية.

وتضطلع هذه اللجنة بوضع حيز التنفيذ توصيات الندوة الوطنية حول مخطط الإنعاش الاقتصادي وترقية الصادرات خارج المحروقات لتحقيق الهدف المسطر من طرف السلطات العليا، الرامي إلى الرفع من الصادرات خارج المحروقات من سنة إلى أخرى، كما يهدف عمل اللجنة محليا إلى إرساء ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين بدعمهم، وتحديد الصعوبات ومعالجة العراقيل التي تواجههم ومرافقتهم خصوصا فيما يتعلق بتسهيل الإجراءات الجمركية، وتوضيح التسهيلات التي وضعت تحت تصرفهم من ناحية التعريف وإعلامهم بالتسهيلات البنكية والجمركية والضريبية أو الجبائية وبالدعم الممنوح في إطار مساهمة الدولة لترقية الصادرات والذي يغطي جزءا من تكاليف النقل والمشاركة في المعارض بالخارج، بالإضافة إلى مهام تسطير المعارض والتظاهرات الاقتصادية بالداخل محليا لترقية المنتوج المحلي والرقي به للولوج إلى الأسواق العالمية.

وفي ختام ردي على سؤالكم، أؤكد لكم جازما أن مصالح وزارة التجارة وترقية الصادرات على المستويين المحلي والمركزي لا تدخر أي جهد في سبيل المساهمة الفعالة في بعث وتدعيم النشاط الاقتصادي، خاصة على مستوى الولايات النائية والحدودية، وذلك بالتنسيق الدائم مع كل الشركاء والفاعلين الميدانيين وبالتعاون مع القطاعات والمصالح المعنية في إطار الصلاحيات القانونية والمهام المنوطة بالقطاع.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 11 جانفي 2023

كمال رزيق
وزير التجارة وترقية الصادرات

3 – السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

إن ما يلعبه قطاعكم المحترم من دور محوري في سيرورة الدولة وضمان مصالحها، يجعل منه محل مطالب دائمة ومتكررة للمواطنين، ويشغل قطاع الطرقات حيزا هاما ضمن اهتمامات دائرتكم الوزارية، نظرا للتوسع العمراني وحركة المرور المستمرة والحاجة الدائمة لإصلاحها أو استحداثها.

وفي هذا السياق، يشرفنا أن ننقل إليكم مطلبا يخص قطاعكم بولاية برج بوعريريج، وهو ازدواجية الطريق بين كل من بلديتي تيكستار ورأس الوادي، وكذا بين بلديتي بئر قاصد علي وخليل، وهما طريقان يشهدان حركية كبيرة وحوادث مرور متكررة ويومية تقريبا، لذا نرى الحاجة ملحة للنظر لهذا المطلب بعين الاعتبار.

السؤال المطروح: هل ستتكفل دائرتكم الوزارية بمشروع ازدواجية الطريق الرابط بين بلديتي تيكستار ورأس الوادي، وكذا الطريق الرابط بين بلديتي بئر قاصد علي وخليل؟

في انتظار ردكم، تفضلوا – سيدي الوزير المحترم – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 7 ديسمبر 2022

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

في البداية، أود أن أقدم لكم عبارات الامتنان والتقدير على الانشغال الذي تفضلتم بإفادتنا به، وكنتم قد أشرتم في إرسالكم إلى مطلب عبر عنه ساكنة ولاية برج بوعريرج، والمتمثل في إنجاز ازدواجية للطريق الرابط بين بلديتي تيكستار ورأس الواد، وكذا ازدواجية الطريق الرابط بين بلديتي بئر قاصد علي وخليل، وذلك في إطار تحسين هاتين الطريقين بما يضمن سيولة أكثر للحركة المرورية، بالإضافة إلى الوقاية من حوادث المرور، مما يساهم في حماية مستعملي هذين الطريقين.

وإجابة على سؤالكم يشرفني أن أفيدكم بالتوضيحات التالية:

بخصوص ازدواجية الطريق الوطني رقم 103 الرابط بين بلديتي تيكستار ورأس الواد، أعلمكم بأن مصالحي كانت قد أعدت الدراسة الخاصة بهذه العملية منذ سنة 2017 وقد تم اقتراح تسجيل هذا المشروع على مسافة 13.6 كلم في إطار قانون المالية لسنة 2023، لكن، وللأسف، لم يتم إدراجه ضمن القائمة النهائية للمشاريع المسجلة لفائدة القطاع.

وللعلم أننا اقترحنا لمصالح وزارة المالية إعادة هيكلة عملية قديمة بعنوان «تدعيم الطريق الوطني رقم 103 على مسافة 11 كلم» من أجل تسجيل عملية جديدة لإنجاز الشطر الأول لازدواجية الطريق المعني على مسافة 14 كلم «من أصل 14 كلم والرابط بين مدينة رأس الواد والمنطقة الصناعية».

أما بخصوص ازدواجية الطريق الوطني رقم 103 بين بلديتي بئر قاصد علي وخليل، فالدراسة منجزة منذ سنة 2017 وهي تعرف نفس حالة العملية السابقة، ولهذا ستقوم مصالحي ببذل كل ما في وسعها قصد محاولة تسجيل هاتين العمليتين في البرامج التنموية المستقبلية.

هذه هي أبرز الشروحات التي أردت إفادتكم بها كرد على انشغالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، ولكم مني كل عبارات المودة والاحترام.

الجزائر، في 14 جانفي 2023

لخضر رخروخ
وزير الأشغال العمومية والري
والمنشآت القاعدية

4 – السيد ميهوب دغة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

السيد الوزير المحترم،تحية طيبة وبعد؛

على الرغم من التحسينات العديدة التي أدخلت مؤخرا على شبكة الطرق عبر الولاية، يبقى الطريق الوطني رقم 46 في جزئه الرابط بين بوسعادة والهامل بمسافة 10.5 كلم، غير كاف من حيث الكثافة المرورية التي يشهدها الطريق،

أغلبها مركبات نقل البضائع للوزن الثقيل والتي تشكل خطرا كبيرا على مستعملي الطريق، رغم تعزيزه باللافتات الرأسية والأفقية، وإنشاء مطبات بهدف تحقيق انضباط مروري، إلا أنه لم يكن لها تأثير حقيقي على هذا الطريق.

لقد أصبح خيار تزويد هذا الطريق بمسار مزدوج، أكثر من الضروري لتقليل الحمل الزائد للأوزان الثقيلة، وضمان سلامة مستعملي الطريق.

وبناء على ما ذكر أعلاه، ومراعاة للشكاوى الكثيرة والملحة لسكان بلديات جنوب الولاية وهم الأكثر استعمالا لهذا الطريق، نتوجه لكم بالسؤال التالي:

متى يتم إنجاز هذا المسار بمسافة 10.5 كلم؟

للعلم أن الدراسة والجوانب التقنية كاختيار الطريق والمسح الطبوغرافي منجزة.

تقبلوا منا - معالي الوزير - أسمى عبارات الشكر والتقدير.

الجزائر، في 8 ديسمبر 2022

ميهوب دغة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

في البداية، أود أن أقدم لكم عبارات الامتنان و التقدير على سؤالكم الكتابي الذي تفضلتم بطرحه علينا، والذي يعبر عن مدى اهتمامكم بقطاعنا، وكذا الاهتمام بتطوير شبكة الطرقات بولاية المسيلة، محل انشغالكم، بما يحسن الحركة المرورية لمستعملي طرقات الولاية.

وكنتم قد أشرتم في سؤالكم إلى جزء من الطريق الولائي رقم 46 الرابط بين بلديتي بوسعادة والهامل بولاية المسيلة، والذي يبلغ طوله 10.5 كلم، أين ذكرتم بأنه يحتاج لإعادة إنجازه بمسار مزدوج بما يضمن سلامة مستعمليه، خاصة أنه يعرف حركية مرورية كثيفة لشاحنات الوزن الثقيل.

وكما تفضلتم بذكره، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، يعتبر هذا المقطع همزة وصل للطريق الحيوي الذي يربط بين شمال الولاية وجنوبها مع الولايات المجاورة، والذي يعرف كثافة مرورية تقدر بـ 14780 مركبة في اليوم منها 30 ٪ وزن ثقيل، وكما هو معلوم لديكم، يقع هذا المقطع على محور جبلي ذي منعرجات ومنحدرات خطيرة.

وقصد التكفل بمطلب مستعملي هذا الطريق، وعملا منا على إنجاز ازدواجية لهذا المقطع بما يضمن تسهيل الحركة المرورية، وسلامة مستعمليه على اختلافهم، لقد تم الإعلان عن استشارة بخصوص الدراسة ما قبل التفصيلية (APD) لهذا المشروع وذلك بتاريخ 2022/02/06 والتي أسفرت نتائجها عن منح هذه الأخيرة لمكتب الدراسات التقنية بسطيف بمدة إنجاز تقدر بـ 03 أشهر، حيث تم الانتهاء من الدراسة وتم اقتراح تسجيل عملية الإنجاز بتكلفة تقدر بـ 1.8 مليار دج في إطار قانون المالية لسنة 2023، لكن لم يتم إدراجها من قبل المصالح المعنية ضمن القائمة النهائية للمشاريع المسجلة لفائدة القطاع.

وفي انتظار تجسيد هاته العملية، قامت مصالح مديرية الأشغال العمومية لولاية المسيلة بتقوية إشارات المرور الأفقية والعمودية وإنجاز ثلاثة ممهلات في النقاط السوداء بناء على توصيات اللجنة الأمنية للدائرة، وذلك للحد من حوادث المرور، كما يتم العمل باستمرار على الصيانة الدائمة والمستمرة لطبقة السير والإشارات الأفقية حفاظا على سلامة مستعملي الطريق.

تلكم هي أبرز الشروحات التي ارتأيناها أن تكون ردا على سؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، ولكم مني فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 14 جانفي 2023

لخضر رخروخ
وزير الأشغال العمومية والري والمنشآت القاعدية

5 - السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 - 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

نحن إذ نقدر جهودكم التي تبذلونها وأنتم على رأس

قطاعكم المحترم، وإذ نلمس فيكم الجدية والإخلاص والوقوف على كل كبيرة وصغيرة بقطاعكم يشرفنا أن نعلمكم بأن ولاية برج بوعريريج بحاجة ماسة إلى تزويد مراكز البريد بموزعات آلية، ذلك أن عديد البلديات تفتقر إلى ذلك مع حاجة السكان الماسة إليها، على غرار بلدية سيدي امبارك وبلدية تقلعيت وكذا المراكز الموزعة بعاصمة الولاية، والتي يعاني سكانها من طوابير سحب النقود، مما يتطلب من دائرتكم الوزارية الوقوف على هذا المطلب الملح، والذي سيدعم خدمات قطاعكم المحترم بالولاية ويلبي حاجات السكان ويسهل معاملاتهم.

السؤال المطروح: هل ستنظر دائرتكم الوزارية إلى هذا المطلب بعين الاعتبار وتزود الولاية بموزعات آلية جديدة؟

في انتظار ردكم، ، تفضلوا – سيدي الوزير المحترم – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 ديسمبر 2022

مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بموجب الإرسال المنوه عنه في المرجع أعلاه، بطرح سؤال كتابي يخص قطاع البريد بولاية برج بوعريريج، لاسيما في مجال تعزيز تعداد الشبابيك الآلية للنقود بالولاية، وإذ أشكر لكم اهتمامكم بترقية الخدمات البريدية والسعي لتقريبها من المواطنين، يشرفني أن أنهي إلى فاضل علمكم أن ولاية برج بوعريريج تحصي (36) شباكا آليا للنقود، من بينها (06) استلمت خلال سنة 2022، نصبت (04) منها على مستوى الفضاء الحر للخدمة الذاتية الذي وضع قيد الخدمة بتاريخ 31 كتوبر2022، وواحد (01) على مستوى مكتب بريد برج الغدير (الدرجة الثالثة)، والأخير على مستوى مكتب بريد «الحمادية».

ونظرا لقابلية التشغيل البيني بين المنصة النقدية لبريد الجزائر والمنصة النقدية للبنوك، يمكن لحاملي البطاقة الذهبية سحب أموالهم على مستوى الشبابيك الآلية للبنوك، كما يمكن لحائزي البطاقة البنكية (CIB) إجراء عمليات السحب على مستوى الشبابيك الآلية لبريد الجزائر.

في الأخير، تجدر الإشارة أنه يرتقب تزويد الولاية، على غرار باقي ولايات الوطن، بشبابيك إضافية ضمن حصّة جديدة بعنوان سنة 2023 لتعزيز الشبكة القائمة.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 14 جانفي 2023

كريم بيبي
وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 27 جمادى الثانية 1444
الموافق 30 جانفي 2023

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587